وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

دروس في مادة
أعلام البحث في التراث العربي

دروس مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: لسانيات عامة.

إعـــــداد الدكـــــتور:
فـريد خـلـفاوي

السنة الجامعية:
2025/2024م – 1446/1445هـ

اسم المادة: أعلام الدرس اللغوي التراثي
الرصيد:3
المعامل:2

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
التعرّف على أهمّ اعلام الدرس اللغوي التراثي.
المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
المعلومات المكتسبة في النحو والمصادر.
محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

1	ما قبل الخليل: 1- أبو الأسود، نصر بن عاصم، عبد الرحمن بن هرمز...	قراءة في نصوص لغوية تراثية
2	2- عبد الرحمن بن أبي إسحاق الحضرمي	قراءة في نصوص لغوية تراثية
3	الخليل	تطبيق على نصوص من العين ومن الكتاب
4	سيبويه	قراءة في نصوص الكتاب
5	قطرب	قراءة في نصوص
6	أبو عمرو بن العلاء - أبو حمزة الكسائي	قراءة في كتاب: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي
7	المبرّد	قراءة في المقتضب
8	الفرّاء	قراءة في معاني القرآن
9	الأخفش	قراءة في معاني القرآن
10	ابن جني	قراءة في الخصائص
11	ابن فارس	قراءة في
12	ابن هشام	قراءة في كتابات ابن هشام
13	ابن مالك	قراءة في الألفية
14	ابن عقيل	قراءة في شرح ابن عقيل

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
امتحان
المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)
- بغية الوعاة، السيوطي - إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي
- البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، الفيروز ابادي - تاريخ العلماء النحويين، التنوخي
- مراتب النحويين، ابو الطيب اللغوي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

بسم الله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والشكر له على نعمه وكرمه، ثم الصلاة والسلام على خير ولد آدم سيدنا محمد أشرف المرسلين، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن اتّبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

لقد أحدث مجيء الإسلام ثورة حقيقية في جميع المجالات، فبعدما كان العرب يعيشون في شبه الجزيرة العربية قبائلَ متناحرة، تعيش حياة الحل والترحال، معتمدين في ذلك على الغزو، أصبحت لحياتهم قيمة وأهداف، وقامت الدولة الإسلامية ونهضت الحضارة فيها، وأحدث القرآن الكريم تحولا فكريا وحضاريا في البيئة العربية، ونشأت خلال ذلك حركة علمية بدأت بتدوين القرآن الكريم ودراسة العلوم الشرعية، مما أدّى إلى تأخّر البحث اللغوي إلى القرن الثاني الهجري، فبعد تدوين الحديث النبوي الشريف والتأليف في الفقه الإسلامي وتفسير القرآن اتجه العلماء نحو تسجيل العلوم غير الشرعية كاللغة والنحو.[1]

ويأتي إسهامي في هذا الموضوع لأجمع من خلاله سلسلة المحاضرات التي ألقيتها على طلبتي في مقياس أعلام البحث اللغوي؛ طلبة السنة الأولى ماستر تخصص لسانيات عامة بجامعة الوادي، وقد عملت جاهدا على إعداد هذه المحاضرات معتمدا على مجموعة هامة من المصادر المختلفة في هذا المجال، متعرضا إلى محاوره المبرمجة، ملتزما فيها بمفردات المقياس، مراعيا في نظمها الدقة والوضوح، متبعا فيها منهجية واضحة تقوم على التمهيد للموضوع بتوطئة للولوج فيه، ثم توضيح كل جزئية أدرجتها في موضوع المحاضرة، خاتما كل محاضرة بحوصلة النتائج، مذيلا العمل بمجموعة المصادر والمراجع التي استقيت منها المعلومات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أني قد تصرفت في ترتيب المحاور المبرمجة وفق ترتيبها زمنيا، وجاء ترتيب المحاضرات كالآتي:

---

[1]– أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1994، ص61.

- **المحاضرة الأولى:** ما قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي المعنونة (أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه)، وتعرضت فيها إلى بداية الدراسات اللغوية العربية مع بداية الدرس النحوي عند أبي الأسود، وأهم الأسباب والعوامل المختلفة التي أدت إلى ضهوره، معرجا عن أهم جهود أبي الأسود وأبرز تلاميذه وآرائهم اللغوية بشكل عام.
- **المحاضرة الثانية:** ما قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي المعنونة (عبد الرحمان بن أبي إسحاق الحضرمي وتلاميذه)، حيث عرضت فيها الارهاصات الأولى للدراسات اللغوية العربية بعد أبي الأسود، فعرضت أهم ما جاء عند الحضرمي من آراء ومسائل لغوية، كما عرّجت عن بعض تلاميذه الذين كان لهم باع كبير في تطور الدرس اللغوي العربي.
- **المحاضرة الثالثة:** وعنونت المحاضرة (الخليل بن أحمد الفراهيدي وجهوده اللغوية)، تعرضت فيها إلى التعرف على الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأهم ما جاء عنده في الدرس اللغوي بشكل عام، وفصّلت في عرض أهم جهوده النحوية، والمجال الصوتي، وجهوده في إنشاء أو معجم يشمل كل ألفاظ اللغة العربية، كما تعرّضت للدراسات العروضية عنده.
- **المحاضرة الرابعة:** وعنونت المحاضرة (سيبويه وجهوده اللغوية)، خصصت هذه المحاضرة للحديث عن أهم ما جاء عند سيبويه بعد عرضه سيرته العلمية، خاصة آراؤه في النحو والصرف والصوت التي ضمتها صفحات كتابه بوصفه أول مؤلَف نحوي وصولا إلينا، وما آثره عن سابقيه خاصة أستاذه الخليل.
- **المحاضرة الخامسة:** وعنونت المحاضرة (أبو حمزة الكسائي وأهم اجتهاداته اللغوية)، وتعرضت في هذه المحاضرة إلى أهم القضايا اللغوية التي عالجها الكسائي، وأهم آرائه المتميّزة، ومكانته في الدرس اللغوي وفي تأسيس المدرسة الكوفية، وأهم الآراء اللغوية التي خالف فيها البصريين.
- **المحاضرة السادسة:** وفيها حديث عن "قطرب وأهم اجتهاداته اللغوية"، حيث قدمت فيها نبذة عن حياة العَلَم العلمية، وأهم آرائه في القضايا اللغوية المختلفة، فضلا عن الحديث

عن كتابه "المثلث" بوصفها أول كتاب مؤلف بطريق التثليث، كما تعرضت إلى أهم القضايا اللغوية التي تفرّد بها.

- **المحاضرة السابعة:** وتعرّضت فيها لعَلَمٍ متميز في دراسته للغة أو في القراءات؛ ألا وهو "الفرّاء"، وعنونت المحاضرة (الفرّاء وجهوده)، حيث عرضت بعد تقديم نبذة عن حياته آراءه اللغوية وأهم القضايا اللغوية التي أثارها بفكره المتميز ونظرته الثاقبة، خاصة تلك الآراء التي عارض فيها البصريين بوصفه كوفيا، أو حتى تلك التي خالف فيها أستاذه "الكسائي"، والآراء اللغوية التي تفرّد بها، فضلا عن الحديث عن قراءته بوصفه أحد القرّاء.
- **المحاضرة الثامنة:** وفيها حديث عن الأخفش الأوسط آرائه النحوية، حيث تميّز بنظرة ثاقبة وتحليل متميّز للقضايا اللغوية، وعرضت آرائه بوصفه بصري المذهب، تلك الآراء التي وافق فيها أستاذه "سيبويه"، أو تلك الآراء التي خالفه فيها، وحديث عن جهوده في إخراج كتاب سيبويه إلى النور، وعرض استدراكه لبحر "المتدارك" أو ما يُسمّى بالخبب.
- **المحاضرة التاسعة:** وعنونت المحاضرة (أبو العباس المبرد وآراؤه في اللغة)، وعرضت في هذه المحاضرة أهم ما جاء به المبرّد من آراء واجتهادات لغوية متميزة، حاصة وأنه صاحب نظرة لغوية ثاقبة، فتميز بآرائه في اللغة والأدب، خاصة كتابه "الكامل في اللغة والأدب"، إذ يُعدّ من أنحى نحاة البصرة.
- **المحاضرة العاشرة: وفيها حديث عن علَم جهبذ متيز بآرائه الصائبة ونظرته الثاقبة للقضايا اللغوية وتحليله المتميز، إنه صاحب أوّل كتاب متخصص في علم الأصوات "سر صناعة الإعراب"؛ أبو الفتح عثمان ابن جني، حيث عرضنا بعد نبذة عن حياته أهم آرائه اللغوية المتميزة في النحو والصرف والصوت والمعجم والدلالة،** وفيها حديث عن أهم مؤلفات ابن جني خاصة كتابيه "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" لما فيهما من درر نفيسة في الدراسات اللغوية.
- **المحاضرة الحادية عشر:** في هذه المحاضرة تعرضت لأحد أهم الأعلام في القرن الرابع الهجري المتميز بآرائه اللغوية خاصة في الدراسة المعجمية، هو صاحب كتابي "المقاييس"

و"الصاحبي"، اللغوي "أحمد بن فارس"، وتعرضت لأهم قضاياه اللغوية التي عالجها، فضلا عن التفصيل في كتابيه المذكورين، وما تميّز به من آراء لغوية ثاقبة فيهما، بالإضافة إلى آرائه اللغوية المتناثرة في بقية كتبه، خاصة وأن له مؤلفات كثيرة من غير الكتابين السابقين.

- **المحاضرة الثانية عشر:** في هذه المحاضرة عرضنا لأحد أهم علماء اللغة والنحو في القرن السابع الهجري، بما تميّز به من آراء في النحو واللغة، خاصة وأنه قواعد اللغة في منظومة شعريه لاقت صدى كبيرا "الألفية"؛ ألا وهو "ابن مالك"، حيث عرضنا أهم ما جاء عنده من آراء في اللغة والنحو خاصة تلك التي تضمنتها ألفيته، وعرض أهم ما وافق فيه سابقيه أو خالفهم.
- **المحاضرة الثالثة عشر:** إن الحديث عمن قال عنه ابن خلدون "أنحى من سيبويه" يطول، لكن اختصرنا في هذه المحاضرة أهم ما جاء عنده من آراء متميزة، وأفكار لغوية؛ ألا وهو "ابن هشام الأنصاري"، أحد أهم شُرّاح ألفية ابن مالك، وصاحب المؤلفات النحوية الشهيرة: شرح قطر الندى وبل الصدى" وكتاب "شرح شذور الذهب" وكتاب " مغني اللبيب" وكتاب "أوضح المسالك"... وغيرها من الكتب.
- **المحاضرة الرابعة عشر:** وهي آخر محاضرة، عرضنا فيها الآراء المتميّزة لابن عقيل أحد أهم شُرّاح الألفية، وما تميّز به من آراء لغوية متميّزة وملاحظات دقيقة في اللغة والنحو، خاصة وأن شرحه للألفية جاء شرحا ميسَّرا يستفيد منه الباحث والطالب المبتدئ.

هذه كل المحاضرات المقررة على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص لسانيات عامة، وقد سعيت فيها جاهدا إلى إعطائها حقها من العرض والتعريف والتحليل، وتوخيت خلالها الدقة والوضوح قدر المستطاع، لعلها تكون إضافة مفيدة في مجال البحث اللغوي العربي؛ يستفيد منها الطالب الجامعي والباحث في المجال المعرفي بشكل عام.

لا أجزم أن هذا الجهد البسيط هو الأفضل والأشمل والأكمل في حقل الدراسات اللغوية العربية، لكنه جهد علمي ينتمي إلى الحقل المعرفي، فهو إضافة علمية أكاديمية أبغي بها وجه الله سبحانه وتعالى. والله من وراء القصد

المحاضرة الأولى

أبو الأسود الدّؤلي (ت 69هـ) وتلاميذه

توطئة:

كان العرب قبل مجيء الإسلام قبائل متناثرة في شبه الجزيرة العربية، يعيشون حياة بسيطة تقوم أساس على الحل والترحال، ولم يختلطوا بالأعاجم إلا في القليل النادر، فكانوا ينطقون العربية عل السليقة لا يحتاجون إلى أسس وقواعد تضبط لغتهم، حتى جاء الإسلام وانتشر فأصبحت الرقعة الإسلامية حاضرة، يفد إليها الأعاجم من كل أصقاع الدنيا فانتشر اللحن والغلط على الألسن فاحتيج إلى ضوابط وقواعد تضبط استعمال اللغة وتصون اللسان العربي.

1. أسباب وضع النحو:

بعد انتشار الإسلام ودخول الأعاجم الحاضرة الإسلامية واختلاط العرب بهم، شاع اللحن وكثر الغلط في الاستعمال فاحتيج إلى وضع قواعد تضبط الاستعمال اللغوي، ولم يكن اللحن وحده سببا في وضع هذه القواعد (النحو) بل هناك بواعث عدة أسهمت في ظهور هذا العلم.

1. 1. البواعث الدينية:

ويرجع هذا إلى حرص المسلمين على أداء النصوص القرآنية أداء سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة خاصة بعد انتشار اللحن، ورغم أن اللحن بدأ منذ عهد الرسول ﷺ إلا أنه كان نادرا وقليل الظهور، فقد روي عنه ﷺ أنه سمع رجلا يلحن فقال: •ارشدوا أخاكم فقد ضلّ"[1]، وكلما توغلنا في الزمن في عهد الخلفاء كلما ازداد وانتشر وأصبح هاجس كل غيور على دينه وخوفا من دخوله في النصوص القرآنية، خاصة بعد دخول عدد هائل من الأعاجم الذين تعربوا دخولهم إلى الإسلام، الأمر الذي أدى إلى ضعف سلائق المسلمين في كافة

[1]– أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2009، ص19.

الأمصار ووصل حتى بلغائهم وفصحائهم؛ لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة، واختلاطهم بالأعاجم.

وقد شاع اللحن حتى بين العرب وأبنائهم خاصة أبناء الحواضر ممن لم ينشأوا في البادية، أو أولئك الذين أمهاتهم من الأعاجم.

كل هذا أدى إلى ضرورة إيجاد قواعد وأسس يُعرف بها الصواب من الخطأ، وتضبط استعمال اللغة استعمالا صحيحا وفق ما تكلمت به العرب، ويوافق استعمالاتهم؛ خوفا من ينتشر اللحن في تلاوة القرآن الكريم، وحرصا على أدائها وفق الوجه السليم.

1. 2. <u>البواعث الاجتماعية:</u>

بعد دخول شعوب أعجمية كثيرة الحاضرة الإسلامية، واعتناقهم الدين الإسلامي احتاجوا إلى أن يتعبدوا وفق طقوسه، فكانت الحاجة ملحة إلى تعلّم اللغة العربية تعلما سليما خاليا من الخطأ والزلل، ولا يتم ذلك إلا وفق اكتساب آليات يتم وفقها تعلم اللغة العربية تعلما سليما يليق بالتعبد وفق قواعد الديانة الإسلامية السمحة.

ضف إلى ذلك أن الأعاجم ممن دخلوا الحاضرة الإسلامية ولم يعتنقوا الإسلام كانت حاجتهم إلى تعلم اللغة وأدائها على الوجه الصحيح لا تقل عن حاجة نظرائهم ممن اعتنقوا الإسلام، فمخالطتهم للعرب ضرورة حتمية، وليعبروا عن أغراضهم وحاجياتهم اليومية على الوجه الصحيح. وكان هذا الدافع الاجتماعي لا يقل حاجة عن الدافع الديني في إيجاد سبل تضبط الاستعمال الصحيح للغة وفق الوجه الصحيح.

1. 3. <u>البواعث القومية</u>:

وينبع هذا الدافع من اعتزاز العربي الشديد بلغته وحرصه عليها حرصا ليس له مثيل؛ خوفا من فسادها بعد احتكاكها بلغات الأعاجم المختلفة، واختلاط العرب بهم، وخوفا على فنائها أو ذوبانها في هذه اللغات.

وهذا الدافع لا يقل أهمية وضرورة عن سابقيه في استنباط قواعد وأسس تضبط الاستعمال الصحيح للعربية وتضمن بقاءها على الوجه الذي تكلمت به العرب وما يوافق أساليبهم في الكلام.

2- أبو الأسود الدّؤلي (ت 69هـ) ووضع النحو:

هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني (ت69)، من ساداتِ التابعين وأعيانِهم وفقهائهم وشعرائهم ومحدِّثيهم، وهو أول واضع لعلم النحو في اللغة، وشكّل أحرف المصحف على الاصطلاح القديم بوضع النقاط على الأحرف العربية التي أصبحت فيما بعد حركات: (ـَ، ـُ، ـِ)، ويقال أن وضعه للنحو كان بأمر من الخليفة علي بن أبي طالب[1].

وِلد قبل بعثة النبي محمد ﷺ بحوالي (16 ق هـ)، آمن به لكنه لم يره، فهو معدود في طبقات التابعين، وصَحِب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي ولاه إمارة البصرة في خلافته، وشهد معه وقعة صفين والجمل ومحاربة الخوارج.

يُلقب بِلقب **ملك** النحو لوضعه علم هذا العلم، فهو أول من ضبط قواعده، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف وحروف النصب والرفع والجر والجزم، وكانت مساهماته في تأسيس النحو الأساس الذي تكوَّن منه لاحقاً المذهب البصري في النحو.[2]

وقد اختلفت الروايات في واضع النحو، فقد قيل أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب لما رأى فسادا على ألسنة الناس، وقيل وضعه نصر بن عاصم الدّؤلي، ويقال اللّيثي، ويقال عبد الرحمان بن هرمز، إلا أن أكثر الروايات تؤكد أن واضع النحو الأول هو أبو الأسود الدؤلي.[3]

---

[1]- ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ط1، ص16.

[2]- ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ط3، ج4، ص81.

[3]- ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977، ط1، ص10.

وكانت إسهاماته في تأسيس النحو الأساس الذي تكوَّن منه لاحقا المذهب البصري، ونقل الواقدي أن عليًّا –رضي الله عنه– أمره بوضع شيء في النحو لمّا سمع اللحن، فأراه أبو الأسود ما وضع، فقال علي "ما أحسن هذا النحو الذي نحوتَ"، فمن ثمّ سمّي النحو نحوا.

وفي رواية أخرى سمع أبو الأسود رجلًا يقرأ من الكتاب ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ **وَرَسُولُهُ**...﴾ (التوبة 3) بكسر كلمة "رَسُولُهُ" بدلًا من ضمّها، وذلك يغير معنى الآية، ويفيد بأنّ الله يبرأ من رسوله، فانطلق أبو الأسود لوقته إلى الأمير يومئذ زياد بن أبيه، وقصّ عليه ما سمع، وسأله أن يدفع له كاتبًا ليضع كتابًا في اللغة فأتى به، فقال له "إذا رأيتَني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقطْ نقطة أعلاه، وإذا رأيتني قد ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدَي الحرف، وإن كسرتُ فانقط نقطة تحت الحرف، فإذا أتبعتُ شيئًا من ذلك غُنّة فاجعل مكانها نقطتين"، فكان هذا نهج أبي الأسود في تشكيل الحروف، لذا يعدّ أوّل من نقط المصاحف.

ومن روايات وضع النحو أيضا ما ذكر عن يحي بن يعمر الليثي أن أبا الأسود–رضي الله عنه– دخل على ابنته في البصرة، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحر، رفعت أشدّ، فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد، فقال لها شهر ناجر (يريد شهر صفر، الجاهلية كانت تسمى شهور السنة بهذه الأسماء) فقالت: يا أبت أنا أخبرتك ولا أسألك، فأتي علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه–، فقال: يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب لمّا خالطت العجم، وتوشك إن تطاول عليها الزمان أن تضمحل، فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره فاشترى صحفا بدرهم وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ثم رسم أصول النحو كلها فنقلها النحويون وفرّعوها.[1]

وكان أبو الأسود الدؤلي يستعين بتلاميذه من الرواة في وضعه قواعد النحو، حيث يروى أنه يستعين في ذلك بعاصم بن ناصر وعبد الرحمان بن هرمز، إذ يقول الزبيدي:

[1]– ينظر: الأصفهاني، الأغاني، ج12، ص298.

•أول من أصلَّ النحو وأعمل فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف"[1]

ورغم اختلاف الروايات في واضع النحو الأول إلا أننا لا ننكر جهود أبي الأسود في إرساء قواعد هذا الدرس وتحديد أهم قضاياه، وقد تسلم راية هذا العلم بعده كثير من تلاميذه كنصر بن عاصم اللّيثي وعبد الرحمان بن هرمز وعنبسة الفيل ويحي بن يعمر وغيرهم من النحاة الأوائل الذين حملوا راية هذا العلم.

3- تلاميذه:

تسلم راية العلم عن أبي الأسود الدّؤلي مجموعة من تلاميذه الذين كان لهم فضل كبير في التأسيس لعلم النحو وإرساء قواعده، حيث انتهجوا نهج أستاذهم، وكان من أبرزهم نصر بن عاصم الليثي ويحي بن يعمر العدواني وعنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبد الرحمن بن هرمز، وسنقتصر هنا على بعضهم.

3- 1- نصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ):

يعد نصر بن عاصم الليثي من أوائل النحاة الذين أسسوا لهذا العلم، وأرسوا قواعده، وهو أحد تلاميذ أبي الأسود النجباء، كما ينسب إليه وضع العربية (القواعد النحوية) ومن ذلك ما ذكره السيرافي عن البكري عن الحذاء؛ يقول السيرافي: •وأما نصر بن عاصم فقد روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها قال: قل هو الله أحد الله الصمد، لم ينون"[2]، وفي هذا أورد الزبيدي قراءته لسورة الإخلاص دون تنوين "أحد"، حيث ارتضى ابن أبي إسحاق الحضرمي هذه القراءة، وفضلها على ما روى عن عروة بن الزبير الذي كان يقرأ بالتنوين.[3]

---

[1]- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د ت، ط2، ص13.

[2]- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص16.

[3]- ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص27.

ويذهب ابن الأنباري إلى أن المقصود بنسبة وضع العربية إليه ليست النحو؛ لأنه أخذه عن أبي الأسود، إنما المقصود من ذلك أنه أول من وضع نقط الإعجام.[1]

وكان نصر أحد القراء والفصحاء في عصره يرتاد مجلسه كثير من طلاب اللغة والنحو، كما يقال أنه أول قسم آيات المصحف وخمّسه وعشّره.

قال عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء إنه كان فقيها عالما من فقهاء التابعين يسند إلى أبي الأسود في القرآن والنحو، وإنّ له كتابا في العربية (والكتاب المشار إليه لا يعرف عنه شيء)، وأخذ عنه مجموعة من النحاة الذين جاؤوا من بعده وفي طليعتهم أبو عمر بن العلاء.[2]

أما إسهامه في تنقيط المصحف، فقد شاركه فيه يحيى بن يعمر والحسن البصري بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي، ويأتي هذا العمل إكمالا لما قام به أبو الأسود، الذي وضع التنقيط الإعرابي لبيان الشكل في الحركات، أما نصر بن عاصم، فقد عهد إليه بتنقيط إعجام الحروف، لئلا يلتبس بعضها ببعض، حيث بعمله هذا تتميز الحروف التي بناؤها واحد، فنميز الباء عن التاء والثاء، والجيم عن الحاء والخاء، وكذلك الدال عن الذال، والزاي عن الراء، وسائر الحروف المتماثلة التي لا يفرّق بينها إلا هذا التنقيط.[3]

3-2- عبد الرحمان بن هرمز (ت 117هـ):

من بين الذين نسب إليهم وضع العربية عبد الرحمن بن هرمز المشهور بالأعرج، وهو تابعي مدني، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود وأبي هريرة –رضي الله عنهما– يقول الزبيدي إنه كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش.[4]

وهو من بين تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي الذين أسسوا لعلم النحو وقواعده وأسسه ورغم اشتراكه في وضع الإعجام مع نصر بن عاصم الليثي، إلا أن المصادر لم تعطه حقه في

---

[1]– ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، 1985، ط3، ص16.

[2]– ينظر: الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ط1، ج6، ص749.

[3]– ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1957، ط1، ج1، ص251.

[4]– ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص26.

تفاصيل إسهامه في وضع العربية، وقد أدرجه صاحب طبقات النحويين واللغويين في الطبقة الأولى رفقة أبي الأسود الدّؤلي.

وتقول بعض الروايات أن الإمام مالكا اختلف إليه عدة سنين في علم لم يبثه للناس، وقيل إنه من علم أصول الدين وما يردّ به مقالة أهل الزيغ والضلالة.[1]

3-3- يحي بن يعمر العدواني (ت 129هـ):

هو أحد تلاميذ أبي الأسود الدؤلي الذين حملوا راية العلم بعده، وأحد القراء الذين يرتادونهم طلاب العلم في عصره، وقد ذكره صاحب طبقات النحويين واللغويين في الطبقة الثانية رفقة نصر بن عاصم الليثي.

ويكنى أبا سليمان، وهو رجل من عدوان بن قيس بن غيلان بن مضر، وكان عالماً بالعربية والحديث، ولقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وروى عنه قتادة، وكان من الفصحاء.[2]

وعرف يحي باتصاله بعبد الله بن عمر بن الخطاب، وسؤاله عن القدرية، فيروي عنه حديثا في الإيمان، وقد صاحبه في رحلته إلى الحجاز حميد بن عبد الرحمن الحميري، غير أن هذا الأخير كلف يحي بن يعمر بمحاورة ابن عمر لما عرف عنه من مهارة في اللغة والفصاحة في اللسان، كما اشتهر أيضا بما جرى بينه وبين الحجاج بن يوسف الذي نفاه إلى خراسان، ويروي السيوطي في بغية الوعاة أن سبب نفيه قوله للحجاج بعد بناء مدينة واسط إذ سأله عن عيبها فقال: بنيتها من غير مالِكَ ويسكنها غير ولدك".[3]

وأورد الزبيدي في طبقاته ما وقع بين الحجاج ويحي: قال الحجاج لابن يعمر: أَتَسْمَعُنِي ألحنُ على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألحَّ عليه، فقال: حرفًا، قال: أيًّا؟ قال: في

---

[1]- ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ط1، ج2، ص172-173.

[2]- ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص25.

[3]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د ت، د ط، ج2، ص45.

القرآن، قال الحجاج: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال: تقول: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿أَحَبَّ﴾، فتقرؤها "أَحَبُّ" بالرفع، والوجه أن تُقرأ بالنصب على خبر كان، قال: لا جرم! لا تسمع لي لحنًا أبدًا، فألحقه بخراسان وعليها يزيد بن المهلب، قال: فكتب يزيد إلى الحجاج "إنَّا لقينا العدوَّ، فمنحَنا اللهُ أكتافهم، فأسرْنا طائفةً، وقتلْنا طائفةً، واضطررناهم إلى عُرْعُرة الجبل، ونحن بحَضِيضه وأثناء الأنهار"، فلما قرأ الحجاج الكتابَ قال: ما لابنِ المهلَّب ولهذا الكلام! حسدًا له، قيل له: إنَّ ابنَ يعمرَ هناك، قال: فذاك إذًا.

4- خاتمة:

بدأ النحو العربي مع هذا الرعيل الأول من النحاة الذين رسموا حدوده ومنهجه وفق منهجية مضبوطة تعتمد على استقراء القواعد من الشواهد القرآنية والحديث النبوي وكلام العرب منظومه ومنثوره ممن يوثَق في فصاحتهم، ولم يلتقطوا الشواهد من كل المستويات ومن كل القبائل، بل كانوا حريصين إلى الحد الذي لا يقبل الشك في استقراء الشواهد الموثوقة ومن ثم استنباط القواعد النحوية منها، خاصة أنهم كانوا من فقهاء العرب وفصائحهم، فضلا عن تفقههم في الدين.

المحاضرة الثانية:

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) وتلاميذه.

1- توطئة:

عرفت الدراسات النحوية تطورا وازدهارا بعد أبي الأسود الدّؤلي واجتهاداته في وضع نقط الإعجام وحركات الإعراب، حيث تميزت هذه الفترة باجتهادات عُدّت بحق مرحلة تأسيسية لقواعد النحو العربي، ووضع أسسه العلمية، وكان رائد هذه المرحلة أبو إسحاق الحضرمي وبعض الأعلام الذين تتلمذوا عل يديه.

2- أبو إسحاق الحضرمي (ت 117هـ):

هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أهل البصرة، أحد الأئمة المشهورين في العربية والقراءات القرآنية، قال عنه البغدادي أنه أعلم أهل الأرض بالبصرة وأعقلهم، عاش بين القرن الأول والثاني، حيث جاء في المصادر الإسلامية أنه ولد حوالي 29هـ توفي 117هـ، وكان قيماً بالعربية والقراءة، إماماً فيهما؛ وكان شديد التجريد للقياس، ويقال إنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبه.[1]

ويروى أن بلالَ بن أبي بردة جمع بينهما، قال يونس :قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق يومئذ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك، ويقال إنه أول من علل النحو.

وقال محمد بن سلام: سمعت رجلاً يسأل يونس عن عبد الله بن أبي إسحاق وعلمه، فقال :هو والبحر سواء، أي هو الغاية.

وقال يونس: كان أبو عمرو أشد الناس تسليماً للعرب، وكان عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب، وكان موالي ابن أبي إسحاق الحضرمي موالياً، وهم

[1]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص26.

بني عبد شمس بن عبد مناف، وكان يردّ كثيراً على الفرزدق ويتكلم في شعره، فقال فيه الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته***ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال له ابن أبي إسحاق: ولقد لحنت أيضاً في قولك: "مولى مواليا" وكان ينبغي أن تقول: "مولى موال" والحليف عند العرب مولى، ومنه قول الأخطل:

أتشتم قوماً أثبتوكم بنهشل***ولولاهم كنتم لعكلٍ مواليا

وروى أبو عمرو أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع***من المال إلا مسحتا أو مجلفُ

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع "أو مجلف"؟ فقال: على ما يسوك وينوءك؛ قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق: أصبت! وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه.

وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي على يحي بن يعمر؛ وقرأ أيضاً هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم، وكانا رفيقين.[1]

ويورد ابن سلام في طبقاته: "عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل وكان معه أبو عَمْرو بن العَلاء وبقي بعده بقاء طويلا، وكان بن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس وكان أبو عَمْرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[2]

وكان الحضرمي يحتكم إلى القياس في جل القضايا إلا ما ندر منها، ولعل محاوراته مع الفرزدق وبعض الشعراء وتخطئتهم لدليل على احتكامه إلى القياس، وحكمه على الشعراء بعدم جواز الخروج عن القواعد المطردة مهما كان دافعهم ومهما كانت فصاحتهم.

3- تلاميذه:

[1]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص28.

[2]- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ج1، ص12.

رغم أنه لم يصل إلينا من أبي إسحاق الحضرمي كتابا يجمع فيه اللغة والنحو إلا ما أُثر عنه من كتاب "الهمز" إلا أن علمه لم يبق حبيسه، فقد انتقل إلى تلاميذه الذين كانوا يعدّون من النحاة الأوائل الذين أسسوا لهذا العلم –رفقة أستاذهم– وأرسوا أسسه العلمية.

3-1- عيسى بن عمر الثقفي:

هو أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، من أئمة اللغة وأحد القرّاء، وأول من هذّب النحو ورتبه، هو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالى خالد بن الوليد المخزومي، ,كان صاحب تقعر في كلامه، مكثرا من استعمال الغريب، له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، منها "الجامع" و"الإكمال" وكلاهما في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نر أحدا رآهما، وقيل إن سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب "الجامع"، وقد أنشد فيهما الخليل:

ذهب النحو جميعا كلّه***غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك إكمال وهذا جامع***فهما للناس شمس وقمرْ

وقد اتبع عيسى نهج أستاذه الحضرمي في الاحتكام إلى القياس وتخطئة الشعراء، وقد فاق أستاذه في ذلك، وكان يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، ولم يختصر طعنه عل الإسلاميين فحسب، بل كان يخطّئ حتى الجاهليين، ومن ذلك تخطئته للنابغة الذبياني في قوله:

فبِتّ كأنّي ساورتني ضئيلة***من الرُّقش في أنيابها السّمّ ناقعُ

حيث قال عن القافية "ناقع" منصوبة على أساس أنها حال على لأن المبتدأ قبلها "السم" تقدمه الخبر (الجار والمجرور).[1]

وكان عيسى بن عمر وأبو عمرو يقرآن قوله عزّ وجل: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ **وَٱلطَّيۡرَۖ** وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾ (سبأ 10)، الطير بالنصب، ويختلفان في التأويل؛ كان عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيد والحارثَ، وقال أبو عمرو: لو

[1]– الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص41.

كان على النداء لكان رفعًا، ولكنها على إضمار "وسخَّرنا الطيرَ"؛ لقوله على إثر هذا: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ (سبأ 12).

ويروى أن عيسى بن عمر قال لأبي عمرو بن العلاء: أنا أفصح من معد بن عدنان، فقال له أبو عمرو: لقد تعدّيت، فكيف تنشد هذا البيت:

قد كنّا يخبّأن الوجوه تستّرا***فاليوم حين بدأن للنظار

أو "بَدَيْنَ للنظار" فقال عيسى: بدأن للنظار، فقال له أبو عمرو: أخطأت؛ يقال: بدا يبدو إذا ظهر، وبدأ يبدأ إذا شرع في الشيء، والصواب "حين بَدَوْنَ للنظار"، وإنما قصد أبو عمرو تغليطه؛ لأنه لا يقال في هذا الموضع "بدأن" ولا " بَدَيْنَ" بل " بَدَوْنَ"[1]

ومن جملة تقعيره في الكلام ما حكاه ابن خلكان عن الجوهري في الصحاح: •قال: سقط عيسى بن عمر عن حمار له، فاجتمع عليه الناس، فقال: ما لكم **تكَأَكأْتُم** عليّ **تكَأْكُؤُكُم** على ذي جِنَّةٍ، **افرنقعوا** عني؛ معناه: ما لكم تجمعتم علي تجمعكم على مجنون، انكشفوا عني"[2]

كما كان يروى عن عيسى أنه كان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة، فقد روى عنه سيبويه أنه كان يقول: "ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ" على تقدير أن لفظة (الأوّل) فاعل مرفوع بفعل مضارع محذوف تقديره "ليدخل الأوّل".

ورغم كل ما أُخِذَ على عيسى من مبالغة في استعمال القياس وتوسع في التقدير إلا أنه يعدّ من النحاة الأوائل القلائل الذين أصّلوا للنحو العربي وخطوا به خطوة كبيرة، حيث سار على نهجهم من أتى بعدهم، فقد رسموا الطريق الصحيح لمن جاء بعدهم.

3-2- أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ):

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين يصل نسبه إلى مُضَر المازني العمروي التميمي، من أعلم الناس بالقران الكريم، وأحد القراء السبعة.[3]

---

[1]- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978، مج3، ص 487.

[2]- نفسه، ص 466.

[3]- ينظر: ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1962، د ط، ص212.

ولد في مكة في خلافة عبد الله بن الزبير عام 70 هـ وقيل 68 هـ والأول أشهر وأصح، ونشأ بالبصرة وسط قومه بني تميم، وقد اشتهر بالفصاحة والصدق والثقة وسعة العلم والزهد والعبادة، وكان من أشراف العرب.[1]

وفي بعض الروايات اسمه زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني، وهو بصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، وكان من جِلَّة القراء والموثوق بهم، كان يُقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة، والحسن بن أبي الحسن حاضر.

وأورد الزبيدي في طبقاته قول يونس عن أبي العلاء: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله. ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك، قال: وكان أبو عمرو يُسلِّم للعرب ولا يطعُن عليها"[2]

وفي أبي عمرو بن العلاء يقول الفرزدق:

ما زلت أفتح أبوابا وأغلِقها***حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عَمَّارِ

ويروى عنه أنه كان أقرب إلى اللغويين والقراء منه إلى النحاة، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه، إلا أن هذا لم ينف عنه بعض الآراء النحوية التي نُقلت عنه، فقد وصفه الجاحظ بأنه أعلم الناس بالغريب والعربية، وبالقرآن والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس، كما يروي ابن جني بأنه كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا.[3]

وفي أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس, فقد قال له بعض معاصريه: "أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر،

---

[1]– ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج3، ص 466.

[2]– الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص35.

[3]– ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص27.

وأسمّي ما خالفني لغات". ورُويت له في كتب النحاة بعض آراء نحوية قليلة، من ذلك أنه كان يرى أن المنصوب في قولهم: "حبذا محمدٌ رجلًا" تمييز لا حال، وكان يترك صرف سبأ في قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن **سَبَإٍ** بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النمل 22)، وكأنه جعله اسما للقبيلة.[1]

رغم أن كثيرا من النقاد لا يرونه نحويا بأتم معنى الكلمة إلا أن آثاره النحوية وآراءه اللغوية أخذ بها النحويون واللغويون من بعده؛ لأنه كان من أوائل القرّاء وكان ثقة.

3-3- يونس بن حبيب (182):

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء، ويعرف **بالنحوي**، ولد ببلدة جَبُّل بالعراق سنة 94هـ، أخذ عن حماد بن سلمة وأبو عمرو البصري والأخفش الأكبر، من تلامذته سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ويحي بن زياد الفراء وأبو عبيدة معمر بن المثنى.

من آثاره: "معاني القرآن" و"اللغات" و"النوادر" و"الأمثال"، توفي عن ثمان وثمانين سنة، وذلك سنة 182 هـ، وقيل سنة 152 هـ.[2]

وقد لحق ابنَ أبي إسحاق وروى عنه، ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا، مما جعله راويا كبيرا من رواة اللغة والغريب، ولعل ذلك ما جعله يصنف كتابا في اللغات، وكانت حلقته في البصرة تغص بالطلاب، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه (واسمه يتردد في كتابه)، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية، فسيبويه -على ما يبدو- لم يكن يعجب بتلك الآراء، وكان الخليل قد استولى عليه، فلم يكد يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وحده، وتنبه إلى ذلك القدماء، فقالوا: "كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها".[3]

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص27-28.

[2]- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ط15، ج8، ص261.

[3]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28-29.

ومن آرائه التي تخالف آراء سيبويه وأستاذه الخليل، من ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد في مثل قطّع هو الحرف الأول، وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني.[1]

وكان الخليل يرى أن مفعول ننزع محذوف في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ **أَشَدُّ** عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم 69)، والتقدير: لننزعن الفريق الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وقال يونس: جملة "أيهم أشد" هي المفعول، وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل: قُبَيْئل، وكان يونس يرى أن تصغيرها: قُبَيِّل، وكان سيبويه لا يرد المحذوف في التصغير، فمثلا "يضع" تصغّر على يُضَيْع، بينما كان يرده يونس فيقول في تصغير يضع: يُوَيْضع، وكان يذهب إلى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء، كما كان يذهب إلى أن الشاعر في قوله:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ... أو تنزلون فإنا معشر نزل

أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية، وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن ذلك من باب العطف على التوهم، وعلى هذا النحو وقع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه، والنحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه.[2]

4- خاتمة:

هؤلاء الأعلام الذين لهم السبق في رسم معالم الدرس النحوي، وتأسيس لهذا العلم على قواعد علمية دقيقة تعتمد أصول الجمع اللغوي واستقراء القاعدة النحوية وفق معايير مضبوطة من الكلام العربي، وهؤلاء يُعدّون من الرعيل الأول من النحاة.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، ص63.

[2]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص29.

المحاضرة الثالثة

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) وجهوده اللغوية.

1- توطئة:

بعدما كثرت الدراسات النحوية في القرن الثاني، واستقرت وفق أسس علمية واضحة مع الرعيل الأول من النحاة، ظهر عالم يشهد له القاصي والداني في إرساء قواعد علمية واضحة وأسس دقيقة في توجيه الدرس اللغوي العربي توجيها علميا، بل أكثر من ذلك إن قلنا أن له السبق في أكثر من علم، فقد ألف أول معجم عربي، كما كان أول من اكتشف علم العروض؛ ألا وهو عبقري زمانه "الخليل بن أحمد الفراهيدي".

2- نبذة عن حياته:

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، ويُقال أنه الفرهودي الأزدي اليحمدي، وأن نسبه يعود إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم، وهو إمام بارز في علم النحو، ويُعد أول من استنبط علم العروض، وحصر أقسامه ضمن خمس دوائر، واستخرج منها خمسة عشر بحرًا، وكان للخليل معرفة بالإيقاع والنغم ساعدته على استنباط علم العروض، كما كان شاعرًا وعالمًا في اللغة، ومن الأعلام المميزين في عصره.[1]

ولد الخليل بن أحمد الفراهيدي في مدينة عمان عام 100هـ، لكنه عاش وترعرع في مدينة البصرة ما يُقارب 70 عامًا من عمره، وكان رجلًا يُحتذى به، ومثالًا للعفة والخلق الحسن وصدق القول، وكان فقيرًا يفيد الجميع بعلمه، ولا يأخذه سبيلًا لكسب المال كباقي تلاميذه، ولا يُؤثر صحبة الملوك والأمراء، توفي الخليل بن أحمد الفراهيدي في مدينة عُمان بتاريخ 170هـ إثر حادثة وقعت له بالصدفة، إذ اصطدام رأسه بعامود لم يكن مُنتبهًا له فوافته المنية بسببه، وكان يبلغ من العمر حوالي 70 عاما[2]، كما يؤرخ لوفاته كثير من المؤرخين على أنه توفي عام 175هـ.

---

[1]- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ت، ط7، ج2، ص245.

[2]- حاتم الضامن وضياء الدين الحيدري، علم اللغة، مطبعة المعارف بغداد، 1973، ص4.

تتلمذ الخليل بن أحمد الفراهيدي على يد نخبة من المعلمين أبرزهم؛ وعيسى بن عمر الثقفي (149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ)، وقد روى الخليل عن عاصم ابن أبي النّجود (ت 127هـ) وعبد الله ابن كثير (ت 120هـ) من القرّاء السبعة، وروى عن أيوب السَّخْتِياني (ت 131هـ) فقيه البصرة ومحدّثها.

وأخذ عنه خلْق كثير منهم: حمَّاد بن زيد (ت179هـ)، وسيبويه (180هـ)، والنَّضْر بن شُمَيل (ت203هـ)، والأصمعي (ت216هـ) وهارون بن موسى النحوي (ت 170هـ).

ومن مؤلفات الخليل: كتاب العين وهو أوّل معجم في العربية؛ كتاب النّغم؛ كتاب العروض؛ كتاب الشواهد؛ النقط والشّكل؛ كتاب الإيقاع.

3- جهوده العلمية:

للخليل بن أحمد كثير من الآراء في علوم اللغة العربية كافة من شعر ونحو وصرف وصوت ولغة وفقه وقراءات وتفسير؛ بل أكثر من ذلك إن قلنا هو موسوعة علمية شاملة لعلوم العربية وفروعها، حيث له من الاجتهادات اللغوية (نحو وصرف وصوت ولغة) ما لم يمكن حصره في محاضرة أو في درس.

3-1- في النحو:

لم يبلغ النحو النضج إلا على يدي الخليل، حتى عُدّ أعظم نحوي عرفته الأرض، وعبقري زمانه، حيث كان متابعا لأقوال أساتذته النحاة السابقين، وأكمل مسيرتهم النحوية حتى نضج هذا العلم، فطور القياس والعلل، ووضع الأصول النحوية حتى لا يخطأ الناس والنحاة في الكلام، وعن طريق أصول النحو تثبت القواعد النحوية، واخترع نظرية العامل والمعولات في النحو.

كما وضع كثيرا من المصطلحات النحوية مثل المسند والمسند إليه، والحذف والاستغناء، والفاعل والمفعول به، والمبتدأ والخبر، والرفع والنصب والجر والجزم والدعاء، وغيرها من المصطلحات التي ذكرها سيبويه في كتابه، حيث تمثل آراؤه العمود الفقري للكتاب.

ورغم اجتهادات الخليل في النحو والتصريف الكثيرة إلا أنه لم يصل إلينا شيء مكتوب عنه (كتاب) يضم هذه الاجتهادات، إلا ما نقله تلميذه "سيبويه" الذي كلما تكلم عن مسألة في العلمين (النحو والصرف) إلا وذكر الخليل ورأيه فيها، حتى عُدّ كتابه من تأليفه وتأليف أستاذه الخليل.[1]

ويجمع كثير من النحويين ممن جاؤوا بعده على أن النحو استقر على يد الخليل؛ فوضعه للأبواب النحوية ومصطلحاتها مما ذكرنا سابقا (المسند والمسند إليه الفاعل...) لخير دليل على اكتمال النحو واستقراره على يده، فضلا عن المسائل الصرفية وأبوابها.

كما يُعزى إليه تسمية علامات الإعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم، وتسمية حركات البناء من ضم وفتح وكسر وسكون، وتحديد حروف الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم على أنها الحروف (الألف والياء والواو).[2]

3-2- في الصرف:

للخليل بن أحمد الفراهيدي اجتهادات في علم الصرف لا تقل عن اجتهاداته في المجال النحوي، فقد عالج كثيرا من مسائل هذا العلم كالممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال، والممدود والمقصور، والمذكر والمؤنث، والمعرب والمبني، والصحيح والمعتل... وغيرها من المسائل المختلفة، كما قسّم الكلمة العربية إلى مجردة ومزيدة، مبينا أن المجردة لا تقل عن ثلاثة حروف ولا تزيد عن خمسة.

كما نقل عنه سيبويه فكرة الميزان الصرفي، وهي فكرة استخدمها العلماء العرب لبيان الحروف الأصلية والحروف الزائدة، يستطيع الباحث اللغوي من خلالها أن يبيّن وحدة البناء الأصلية (جذر الكلمة) والوحدات الأخرى التي تدل على معانٍ صرفية كالألف في اسم الفاعل، أو على معانٍ نحوية كالواو أو الياء في جمع المذكر السالم، وهذا ما يسمّيه المحدثون بالنظام

---

[1]- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977، ط1، ص31.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002، ط1، ص 13، 25.

المورفيمي للغة أي الوحدات التي تدخل في بناء الكلمة، وقد اجتهد النحاة منذ القرن الثاني الهجري في حصر الأبنية والصيغ المختلفة التي تتشكل منها صور الكلمات في اللغة العربية، وقسّموها إلى أبنية الأسماء وفروعها وأبنية الأفعال وفروعها، فحددوا للجذر الثلاثي (الفاء العين اللام –فعل) وهو الوزن الغالب على الاستعمال العربي، ثم أضافوا لاما للرباعي (فعلل) نحو: دحرج وزلزل وجحفلٌ، ولامين للخماسي (فعلّل) نحو سفرجل وشمردل (السريع من الإبل)، ثم حدد حروف الزيادة بعشرة حروف؛ تُجمع في كلمة "**سألتمونيها**"، وتزاد في الميزان الصرفي، فمثلا استخرج على وزن استفعل، فحروف الزيادة (الألف والسين والتاء) تضاف بعينها إلى الميزان (فعل)، وهكذا مع كل وزن.[1]

3-3- في معجم العين:

اعتمد الخليل في صناعته معجم "العين" منهجا علميا دقيقا يعتمد على مفاهيم رياضية جمع بها مادته اللغوية ورتبها على أساسها، فقد استغل نظرية التبادل والتوافق في معجمه، ذلك المعجم الذي هو أول معجم عربي جمع ألفاظ اللغة العربية مستعملها ومهملها.

أ- **جمع المادة:** حصر الخليل بن أحمد الفراهيدي الألفاظ العربية الحاصلة بين أفراد المجتمع العربي (المستعملة) والتي يمكن أن تحصل من خلال نظام التقليبات الذي يحصر جميع الألفاظ الممكنة في الجذر الواحد؛ فمثلا: عَلِمَ: فإنها تقلب على ستة أوجه (6 تقليبات)، عَلم وعمل، لعم لمع، معل وملع، أي حصر جميع الألفاظ في الجذر الثلاثي (3*2) حيث لا يحتمل أكثر من ستة تقليبات، بينما الجذر الرباعي يحتمل 24 تقليبا (3*2*4)، والجذر الخماسي يحتمل 120 تقليبا (3*2*4*5)، وبهذا يكون قد حصر جميع الألفاظ التي يُحتمل أن تكون في العربية مبينا ما استعملته العرب وما أهملته.

ب-**ترتيب المادة المعجمية:** رتب الخليل مادته المعجمية في كتاب العين ترتيبا مخرجيا بدءا بالمخرج التحتي "الحلق" صعودا نحو الفم والشفتين، وبدأ بحرف العين كأول حرف في الحلق –بعد الألف التي لم يبدأ بها لأنها متحركة ولا تستقر- وبها سمّى معجمه، حيث خصص لها

[1]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1992، د ط، ج3، ص322-324.

بابا أجر فيه التقليبات التي يحتوي جذرها على حرف العين سوى كان في أول الجذر أو وسطه أو آخره، فمثلا كلمة "سطع" نجدها في باب العين وليس في السين أو الطاء؛ لأنها تقليب من عسط، ومن العين انتقل إلى الحاء وأدرج فيها جميع الكلمات التي تحتوي على حرف الحاء مع تقليباتها وهكذا حتى ينتهي إلى الألف، وهي مرتبة على النحو التالي: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الواو، الياء، الألف، حيث عقد لكل حرف بابا أدرج فيه الكلمات التي تحتوي على الحرف دون الكلمات المذكورة في الباب الذي قبله، وأعظم هذه الأبواب هو الباب الأول "باب العين" لأنه يشمل كل الكلمات التي تحوي حرف العين، والباب الأخير أصغر حجما من الأبواب السابقة.[1]

وبدأ الخليل في ترتيب مادته المعجمية بالمضعف الذي يحوي حرفين وتقليبه إلى تقليبين نحو (دلّ: دل – لد) و(عقّ: عق – قع)، ثم الثلاثي غير المضعف فالرباعي فالخماسي.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن بعض الدارسين أمثال "شوقي ضيف" في كتابه المدارس النحوية قد أشار إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قد استلهم فكرة إنشاء معجم للألفاظ بهذا الترتيب من الدراسات الصوتية الهندية التي نمت عندهم نموا واسعا وقبله بردح من الزمن.[2]

إلا أن المتمعن في ترتيب المعجم تمعنا دقيقا يرى أنه يتوافق بشكل كبير مع وضع علم العروض، مما دل على عبقرية الخليل وتفكيره الرياضي.

ومما لا يمكن إغفاله عند الحديث عن معجم العين ذلك التحديد الدقيق لمخارج الحروف من قبل الخليل، فالصوت متحرك لا يمكن تحديد مخرجه تحديدا دقيقا مما جعله يضيف ألفا ويسكّن الحرف ليتضح مخرجه، فلتحديد مخرج الفاء مثلا نقول: أفْ، وبذلك حدد الخليل سبعة عشر مخرجا.

---

[1]– الفراهيدي، كتاب العين (المقدمة)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د ت، ج1، ص09.

[2]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، د ت، ط7، ص32.

3-4- في المبحث الصوتي:

فضلا عن تحديد مخارج الأصوات ومدارجها التي ذكرت سابقا فإن للخليل اجتهادات كثيرة في الدراسات الصوتية وآراء قيمة، نذكر منها ما يلي:

أ- اختراع شكل الهمزة: لم يكن للهمزة قبله، فأعطى لها شكل (عين ء) تكتب فوق الألف.

ب- اختراع علامات الضبط والشكل التي نستعملها اليوم بما يناسب ضبط الحرف؛ فالفتح يناسب الألف (ـَ)، والضم يناسب الواو (ـُ)، والكسر يناسب الياء (ـِ).

ج- تحديد صفات الأصوات: الهمس والجهر، الشدة والرخاوة، الإطباق والانفتاح، الاستعلاء والاستفال، فضلا عما يعرض للصوت داخل التركيب.

3-5- العوامل:

رأى الخليل أن ما يحدث للكلمة من تغيير إعرابي سببه عوامل دخلت عليها فغيرتها من رفع إلى نصب أو جر أو جزم، وهذه العوامل إما تكون لفظية ظاهرة كالحروف والأدوات والأفعال وغيرها، ومنها ما يكون غير لفظي فأُدرج في خانة العوامل غير اللفظية كالابتداء، ومن هذه العوامل نذكر:[1]

أ- الأدوات والحروف: وهي كثيرة؛ منها ما يختص بالفعل كأدوات الجزم والنصب والتقليل والتكثير، ومنها ما يختص بالاسم كحروف الجر وإن وأخواتها.[2]

ب- الفعل والاسم: يرى الخليل وغيره من النحاة أن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وأن المبتدأ يرفع الخبر.

ت- العوامل المعنوية: وهي تلك العوامل الخفية كالابتداء، ويذهب كثير من النحاة إلى تسمية ذلك تعرية اللفظ من العوامل اللفظية.

3-5-1- عملها: يرى الخليل أن العوامل تعمل ظاهرة ومحذوفة، فالمبتدأ يعمل في الخبر إن كان محذوفا، ومن ذلك ما أدرجه سيبويه في كتابه "مررت به البائسُ" فيجوز رفع البائس

---

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، د ت، ط7، ص38-39.

[2]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1992، د ط، ج3، ص9-100-151.

على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو؛ أي هو البائس، وأمثلة كثيرة تدل على ذلك طلبا للتخفيف والإيجاز.[1]

3-5-2- إلغاء عملها:

يذهب الخليل إلى أن بعض العوامل يمكن أن يلغى عملها لما يعتريها من حروف يحد عملها، ومن ذلك أنّ "ما" إذا دخلت على "إنّ" أخواتها كفت عملها، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا** ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات10)، فإن لم تنصب المبتدأ لأنها مكفوفة بما.

ويذهب شوقي ضيف إلى أن الخليل هو صاحب فكرة إلغاء العوامل ليس في باب "إن وأخواتها" فحسب وإنما في "ظن وأخواتها" وغيرها من الأبواب، وهو اجتهاد فتح الباب لمسائل أخرى كعمل حروف الجر الزائدة التي تجر لفظا الأسماء المرفوعة؛ كدخول الباء على الفاعل مثلا: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ **بِٱللَّهِ** وَلِيًّا وَكَفَىٰ **بِٱللَّهِ** نَصِيرًا﴾ فالأصل أن لفظ "الله" في اية الكريمة محله الرفع فهو الفاعل من كفى لكن جُرّ لفظا بالباء الزائدة.[2]

4- خاتمة:

ليس ما عُرض في هذه المحاضرة سوى القليل من بعض جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي، فالرجل خاض في كل المجالات اللغوية وأبدع فيها أيما إبداع، فضلا عن جهوده غير اللغوية.

هذا ولم نتعرض إلى كثير من جهوده اللغوية، فقد خاض في السماع والقياس والتعليل وغير ذلك من أصول النحو العربي، واستنبط في ذلك قواعد كثيرة لا تُعدّ ولا تحصى، كما أنه مكتشف علم العروض بمسائله المختلفة.

---

[1]- السابق، ج2، ص 76، 77.

[2]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، د ت، ط7، ص38-39.

المحاضرة الرابعة

سيبويه (ت 180هـ) وجهوده اللغوية.

توطئة:

من الأعلام الذين ذاع صيتهم في مناح لغوية عدّة، وكان لهم فضل السبق في تأسيس التراث اللغوي العربي، ممن حقّ لنا أن نفتخر بهم ونفاخر إمام النحاة سيبويه (ت 180 هـ)، حيث خلّف علمه وعلم من سبقه في مصنفه الشهير "الكتاب" فقد حوى بين ثناياه كثيرا من ملامح التراث اللغوي العربي الأصيل؛ إذ عالج فيه قضايا لغوية عدة، واتّسم تصنيفه بالدقة والشمول، تناقلته التآليف العربية بعده، وهي معلومات وبيانات لغوية مستوحاة من فكر معلمه سابقيه خاصة الخليل بن أحمد الفراهيدي.

1- التعريف بسيبويه:[1]

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى "البيضاء"، وفيها تلقن دروسه الأولى، اشتهر بلقبه "سيبويه"، الذي يعني "رائحة التفاح"، قدم البصرة وهو لا يزال غلاما، ولزم حلقة المحدث المشهور "حماد بن سلمة بن دينار"، الذي رأى فيه لحنا في بعض الأحاديث النبوية.

وكغيره من طلبة العلم كان سيبويه يتردد على حلقات اللغويين والنحويين وفي مقدمتهم "عيسى بن عمر الثقفي"، و"الأخفش الكبير"، و"يونس بن حبيب"، وقد لزم "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، وأخذ عنه كل النحو والصرف واللغة.

وقد رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، ولعل أن ما في كتابه من أشعار العرب وأقوالهم التي يرويها عن شيوخه أو عمن يسمع عنهم، وأقوال توحي

---

[1]- ينظر: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ط5، ج: 5، ص 81، والفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2000، ص 133.

على ذلك، فكثيرا ما يرد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض العرب يقول"، و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"، وهو "كثير في جميع لغات العرب"، و"عربي جيد"، و"قد سمعناه"، و"سمعنا من العرب من يوثق بعربيته"، لخير دليل على رحلته إلى بوادي نجد والحجاز وأخذه عنهم.

ولما توفي الخليل خلفه سيبويه في حلقته؛ وانكب على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يلمع في البصرة، وتعدى حدود البصرة إلى بغداد التي رحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة الإسلامية.

من أشهر شيوخه "حماد بن سلمة"، وقد عمد إلى إمام العربية وشيخها "الخليل بن أحمد الفراهيدي"؛ لينهل ويتعلم منه عن حبٍّ وعزيمة وقوة إرادة، فصار يلازمه كالظلِّ حتى بدا تأثره الكبير بشيخه هذا على طول صفحات كتابه الوحيد وعرضه في روايته عنه، واستشهاداته به، ولم يكتف سيبويه بشيخه "الخليل بن أحمد" في علوم النحو والعربية، فأخذ العلم عن "يونس بن حبيب"، و"عيسى بن عمر" وغيرهم. فتنوعت ثقافته، وتوسعت معرفته بعلم النحو والصرف، وتبوأ مكانة علمية متميزة، ثم رحل إلى بغداد، والتقى بالكسائي شيخ الكوفيين، ووقعت بينهما مناظرة في النحو (المسألة الزُّنبورية) وقد تغلب فيها الكسائي على سيبويه، غير أن سيبويه لم يبق في بغداد بعد هذه المناظرة فعاد إلى فارس، ولم يعد إلى البصرة بعدها.

ولأن القدر لم يمهله طويلًا حيث تُوُفِّي في ريعان شبابه، فلم يكن لسيبويه تلاميذ كثيرون، وكان من أبرز من تتلمذوا على يديه ونَجَم عنه من أصحابه: أبو الحسن الأخفش، وقُطْرب ويقال: إنه إنما سمِّي قطربًا لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول له: إنما أنت قطرب ليل. والقُطْرب: دويبة لا تزال تدبُّ، ولا تفتر.

توفي سيبويه في قرية البيضاء بشيراز، وقد اختلف المؤرخون في السنة التي توفي فيها وأرجح الأقوال أنه توفي سنة 180هـ، كما أن ثمة خلاف في سبب وفاته، فقيل: إنه مات غماً بالذَّرَب، وهو الدّاء الذي يَعرِضُ للمعدة، فلا تهضم الطعام، ويَفسُدُ فيها ولا تُمْسِكه، يُروى أنه ذَرِبتْ معدته فمات. قيل إنه تمثَّل عند الموت بهذين البيتين:

يُـؤَمِّـلُ دُنْـــيا لِتَبـقَى لَهُ *** فَـماتَ المُؤَمِّلُ قَبْلَ الأَمَلْ

حَثيثًا يُرَوِّي أصولَ النَّخيلِ *** فَعاشَ الفَسيلُ ومَاتَ الرَّجُلْ

ويقال: إنه لما احتضر وضع رأسه في حجر أخيه، فدمعت عين أخيه، فاستفاق فرآه يبكي فقال:

وكُنَّا جَميعًا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنا *** إلى الأمَدِ الأقْصى ومَنَ يَأْمَنُ الدَّهْرا

وقد رثاه خلق كثير من أهل الدين والأدب، ورثاه الزمخشري بقوله:

ألا صلى الإله صلاة صدق *** على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغن عنه *** بنو قلم ولا أبناء منبر

وقال الأصمعي: قرأت على قبر سيبويه بشيراز هذه الأبيات، وهي لسليمان بن يزيد العدوي:

ذَهَـبَ الأحِّـبَّةُ بَـعْـدَ طـولِ تَزاورٍ *** ونَـأى المَزارُ فَـأسْـلَـموكَ وأقْشَعوا
تَـرَكوكَ أَوْحَـشَ مـا تَـكـونُ بِـقَـفْرَةٍ *** لَمْ يُؤْنِسوكَ وكُـرْبَـةٌ لَمْ يَـدْفَـعوا
قَضَى القَضَاءُ وصِرْتَ صاحِبَ حُفْرَةٍ *** عَـنْكَ الأحِبَّةُ أعْرَضوا وتَصَدَّعوا

2- جهوده العلمية:

لم يكن اهتمام سيبويه بعد قدومه البصرة منصبا على تعلم النحو، إنما كان يروم العلم الشرعي من علوم القرآن والحديث النبوي الشريف، وحتى اللغة العربية، ومنذ أن لحن في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء»، فقرأها سيبويه أبو الدرداء بالرفع على أنها اسم ليس، فصاح أستاذه حمّاد: «لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء»، فأقسم وقتها سيبويه وقال: والله لأجلبن علما لا يلحنني مع أحد.[1]

[1]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: عبد الرحمان محمد بن إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 2005، ط 2، ص 80.

2-1- الكتاب ومنهجه فيه:

بعد وفاة الخليل بن أحمد الفراهيدي عمد سيبويه إلى جمع الآراء التي سمعها منه، ومن غيره علماء عصره الذين أخذ عنهم ليصنف في كتاب سُمِّي فيما بعد بـ"الكتاب"، حيث يُعدّ كتاب سيبويه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف، وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط "سعيد بن مسعدة" (ت: 211 هـ)، وأذاعه في الناس باسم "الكتاب" على أنه شامل للعربية دون غيره من المؤلفات، حتى صار الكتاب المصدر الأول في النحو، وكان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب"، فيُعلم أنه كتاب سيبويه.[1]

وقد نوّه به النحاة تنويها عظيما، ومن ذلك قول أبي عثمان المازني (ت 247هـ) تلميذ الأخفش: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»[2]، وكان المبرد (ت286هـ) إذا أراد

أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له، واستعظاما لما فيه. ويقول أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) في سيبويه وفي كتابه: «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو.»[3]

والجدير بالذكر في هذا المقام أن سيبويه لم يضع لكتبه عنوانا، ولا مقدمة ولا خاتمة، حيث يعود سبب ذلك وفاته قبل أن يكمل ذلك، فهو لم يأخذ الوقت الكافي لينقح كتابه أو يعيد قراءته، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في أننا نجد عنده أحيانا شيئا من الاستطراد، كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض الصيغ التي ليست من الباب، كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت، وقد يتحدث عن باب في موضعين، على نحو ما صنع بجموع التكسير في الجزء الثاني من الكتاب.[4]

---

[1]- ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج: 2، ص 351.

[2]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 62.

[3]- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 73.

[4]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص60.

ورغم ذلك إلا أن سيبويه ألّف كتابه وفق منهج دقيق، فقد نسّق أبواب كتابه تنسيقا محكما، وقسمه إلى قسمين كبيرين:

– القسم الأول: خصص سيبويه القسم الأول من كتابه للنحو ومباحثه المختلفة، ولم يترك فيه مبحثا إلا واستطرد فيها من كل جوانبه.

– القسم الثاني: خصصه للصرف ومباحثه، حيث أتى على مسائل الصرف جميعها واستقصى كل ما يحيط بها، وكذلك بعض مسائل النحو التي استكملها في بداية هذا الجزء.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشيد بإشاعته لكثير من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا، وما كان ممن جاء بعده إلا يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة؛ لغرض الدقة في التوضيح، فمن ذلك أنه:

– عرض لأبواب التوابع عرضا واسعا، وجرت على لسانه مصطلحات: النعت، والبدل، والتوكيد، والعطف ويريد به عطف البيان، ولكنها جميعا يتداخل بعضها في بعض.[1]

كما أن سيبويه في بعض الأحيان في كتابه لا يضع الاصطلاح الخاص المميز، كأن نجده يقول: "هذا باب نظائر ضَرَبتُه ضَرْبَةً، ورَمَيْتُ رَمْيَةً" وسمى النحاة هذا الباب بعده "اسم المرة"، ومنه أيضا: "هذا باب ما عالَجْتَ بِهِ"، وسماه النحاة بعده "اسم الآلة".

كما يلاحظ على الكتاب وجود غموض في مواطن مختلفة منه، وقد يرجع ذلك إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فمن الطبيعي أن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام، كما يبدو ذلك في بعض المواضع، كأن نجده يتحدث عن الحذف في الكلام وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثل لذلك بقوله: «قالوا: حينئذ الآن، وإنما يريد: حينئذ واسمع إلي الآن، فحذف "واسمع".»[2]

وكان الغموض في جوانب من الكتاب سببا في أن يتناوله كثير من النحاة بالشرح والتفسير، والتعليق، وفي مقدمته تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجرمي والمازني، وكلما

---

[1]– ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي –نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط 1، 1981، ص 140.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج: 1، ص 224.

تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرماني.

2-2- السماع:

لم يكن سيبويه جمّاعا لأقوال العلماء السابقين له فحسب، بل كانت له آراؤه الخاصة أيضا، فقد أبدع في استخلاص بعض القواعد وتبويب المسائل النحوية، واضعا كل شيء وما يتصل به معه، وحسن التعليل للقواعد، وجودة الترجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع، وغيرها من المسائل.

واتبع سيبويه في السماع الأسس التي حدّدها نحويو البصرة الأوائل أمثال الحضرمي والثقفي والخليل، فمصادر السماع عنده هي:

- النقل عن القرّاء.
- النقل عن علماء اللغة الموثوقين.
- النقل عن العرب الذين يوثق بفصاحته.

ولم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي إلا في القليل على درب سابقيه من مدرسة البصرة؛ لأنهم يرون أن الحديث رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم ممن لا يوثق في عربيته.

يقول ابن الجزري: «إن سيبويه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ويظهر -إن صح ذلك- أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقنه.»[1]، ويضيف بقوله: «ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن

[1]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 247.

أستاذه الخليل، وغيره من أئمة القراءات في البصرة، مثل، يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر»[1].

ومن المسائل التي اشتهر سيبويه أنه لا يعرض للقراءة التي تخالف القياس، ومن ذلك أننا نراه لا يعرض لقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ (النساء: 1) بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، مع أنه يرى وجوب إعادة الخافض في العطف على المخفوض.[2]

وقد صرّح سيبويه بسماعه عن علماء اللغة الموثوقين البصريين، وفي مقدمته أستاذه الخليل، الذي سمع عنه معظم مسائل اللغة، ويليه يونس بن حبيب الذي نقل عنه أكثر من مائتي مسألة، ويليه الأخفش الكبير بسبعة وأربعين نقلا، يليه أبو عمرو بن العلاء، ثم عيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء نقلا عنهما ولم ينقل عنهما مباشرة.[3]

ولم يكتف سيبويه بالسماع عن علماء مدرسته البصرية فحسب، بل نقل أيضا عن الكوفيين خاصة في بعض وجوه من القراءات، ومنها قوله: «وحدثنا هارون أن ناسا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ (مريم: 69)، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: "امرُرْ على أيِّهِمْ أفضل".[4]

كما لم يكتف سيبويه بالسماع عن العلماء الموثوق بهم في المدرستين، بل رحل إلى بوادي نجد والحجاز، وقد سمع عن الأعراب الفصحاء ممن وثق في عربيته، وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على الألسن، معتمدا عليها في تقرير قواعده. ولم يكتف

---

[1]– السابق، ص 248.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج:2، ص 381.

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1983، ط 5، ص81.

[4]– سيبويه، المصدر نفسه، ص 399.

بتسجيل الشائع، بل كان يدوّن حتى الشّاذ الذي خالف القياس ويصفه بالشذوذ أو الضعف والقبح.[1]

ومما قرّره سيبويه من ذلك نصبهم الفعل المضارع بعد الفاء، فالمعروف أن الفعل المضارع لا يُنْصب بعد الفاء إلا إذا كانت –كما قرر هو– جوابا لأمر، أو نهي، أو تم من، أو استفهام، أو نفي، أو عرض أو تحضيض، أو دعاء، فإن نُصب معها في كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا، وقد جاء ذلك عن العرب في بعض أشعارهم اضطرارا.[2]

2-2- القياس:

كان سيبويه يعتمد القياس بوصفه أحد الأسس التي تتصف بها الدراسات النحوية، بل أكثر من ذلك إن قلنا أنه كان مفرطا في استعمال القياس، لكن اللافت للنظر أنه يعتمد عنده على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاته في الأبنية والتراكيب المختلفة.

ومن أقيسته في النحو: قياسه "عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدّي"، على أساس أن اسمها يُقاس على المفعول به، واسمها يتقدم على المرفوع (الخبر) للدلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب.[3]

أما عن الصرف فكلّه أقيسة عند سيبويه، فتراه يبحث في كل مثال عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد مثالا أو وزنا له ردّه إلى مثال آخر قاسه عليه، ومن أمثلة ذلك أنه يجمع كلمة "صائم" على "صُوَّم" لأنه واوي، ويقول: إنه سمع من العرب من يقول في جمعها: " صُيَّم" بالياء حملا لها وقياسا على عِصِيّ.[4]

---

[1]– شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص 81.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج: 3، ص 39.

[3]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج: 2، ص 131.

[4]– ينظر: نفسه، ج: 3، ص 583.

3- الخاتمة:

رغم أن الدراسات النحوية بدأت قبل مجيء سيبويه بفترة ليست بالقصيرة في عمر الإنسان، فقد بدأت في منتصف القرن الأول الهجري مع أبي الأسود الدّؤلي، وولادة سيبويه كانت في منصف القرن الثاني الهجري، ورغم بروز أعلام لغويين عدّة قبله، إلا أن كتابه يُعدّ أول مصنف نحوي متخصص وصولا إلينا، فقد جمع فيه صاحبه جهوده النحوية وجهود سابقيه، ممن تتلمذ على يديهم أو سمع عنهم، ويكفي أن من جاء بعده يعود إلى الكتاب أثناء بحثه المسائل اللغوية.

المحاضرة الخامسة

أبو حمزة الكسائي (ت 189هـ) وأهم اجتهاداته اللغوية.

1- توطئة:

أحد أعلام الدرس اللغوي العربي، وأحد ممن أخذوا عن "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، ممن ذاع صيتهم، ولاقت آراؤهم اللغوية صدى واسعا بين الدارسين والباحثين، وأحد القراء المشهورين، ألا وهو "الكسائي"

2- نبذة عن حياته:

هو أبو حمزة الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بِهْمِنَ بن فيروز اَلْكِسَائِي الكوفي، ولد حوالي سنة 119هـ في إحدى قرى الكوفة، وبها نشأ وترعرع، وهو مولى بني أسد، كان إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وسابع القراء السبعة، ويعد المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية في النحو.

تردد الكسائي حلقات القراء أمثال شعبة بن عيّاش راوي قراءة عاصم، وسفيان بن عُيَيْنة راوي قراءة ابن كثير، كما حذق قراءة حمزة الزيات، ثم اتخذ لنفسه قراءة، اشتهرت وصارت إحدى القراءات السبع المتواترة.[1]

تعلم النَّحْو على كبر؛ وَسَببه أَنه جَاءَ إِلَى قوم وَقد أعيا، فَقَالَ: قد عييت، فَقَالُوا لَهُ: تجالسنا وَأَنت تلحن، قَالَ: وَكَيف لحنت؟ قَالُوا: إِن كنت أردْت من انْقِطَاع الْحِيلَة فَقل: عييت، وَإِن أردْت من التَّعَب فَقل: أعييت؛ فَأَنف من هَذِه الْكَلِمَة، وَقَامَ من فوره، وَسَأَلَ عَمَّن يعلم النَّحْو، فأرشد إِلَى معَاذ الهراء، فَلَزِمَهُ حَتَّى أنفد مَا عِنْده، ثمَّ خرج إِلَى الْبَصْرَة فلقي الْخَلِيل، وَجلسَ فِي حلقته، فَقَالَ لَهُ رجل من الْأَعْرَاب :تركت أَسد الْكُوفَة وتميما وَعِنْدَهُمَا الفصاحة، وَجئْت إِلَى الْبَصْرَة، فَقَالَ للخليل: من أَيْن أخذت علمك هَذَا؟ فَقَالَ: من بوادي الْحجاز ونجد وتهامة، فَخرج وَرجع؛ وَقد أنفد خمس عشرَة قنينة حبرًا فِي الْكِتَابَة عَن الْعَرَب، سوى مَا حفظ،

[1]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص162.

فَقدم الْبَصْرَة فَوجدَ الْخَلِيل قد مَاتَ وَفِي مَوْضِعه يُونُس، فجرت بَينهمَا مسَائِل أقرّ لَهُ فِيهَا يُونُس. وصدره فِي مَوْضِعه[1].

ثم رجع قافلا إل مسقط رأسه "الكوفة" وقد بلغ من العلم بالفصاحة والعربية مبلغا استغله في قراءته بقراءة حمزة التي ظل يقرئ الناس بها، قبل اتخاذه القراءة الخاصة به، وقد ذاع صيته وزادت شهرته، واتخذ من الكوفة مركزا ليقيم فيه حلقات العلم خاصة بعد شهرته وتقربه من الخليفة، وبعد مناظرته الشهيرة بينه وبين سيبويه؛ والمعروفة بـ"المسألة الزنبورية"، تلك المناظرة التي أقنعته بضرورة الاستزادة من النحاة البصريين، والاستفادة من علمهم الغزير، فكان ذلك بعد وفاة سيبويه الذي خلفه تلميذه الأخفش الأوسط، الذي كان يُدرّس لطلابه كتاب سيبويه، وكان كثيرا ما يخالف الخليل وسيبويه نظرا لعلمه الواسع بلغات العرب، استقر في نفسه أن ينتهج هذا الاتجاه، فالتحق بحلقاته وقرأ عليه الكتاب، وحذق مسائله، واستزاد من علمه، فأهداه خمسين دينارا وجُبّة.[2]

ثم عاد إلى الكوفة وقد استفاد من الأخفش وعلمه الواسع، واقتناعه بتأسيس مدرسة جديدة تخالف المدرسة البصرية تقوم أساسا على الاتساع في الرواية القياس، وقد أعانه على ذلك تلاميذه خاصة الفرّاء.[3]

الكسائيّ؛ بياء النسبة، قيل: نسبة إلى كساء أحرم فيه، وقيل: نسبة إلى كساء التفّ به في مسجد كان يقرأ فيه حمزة الزيات؛ أحد علماء القراءات، وقيل غير ذلك، ولكنه في النهاية لقب كُتِب له أن يكون عَلَمًا على رجل أخلص لطلب العلم، فامتدّ ذكره بالعلم بعد موته.

عاش الكسائي 70 سنة، وتُوفّي بالري –جنوب شرقي طهران– سنة 189هـ، وقد خلف مجموعة من المصنفات أهمها: "معاني القرآن" و"القراءات" و"العدد" و"اختلاف العدد" و"النوادر" و"النوادر الكبير" و"مختصر في النحو".

---

[1]– السابق، ص163.

[2]– أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2009، ص89..

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص174–175.

3- تأسيسه للمدرسة:

لم يُؤثر عن القدماء تسمية المدرسة النحوية، إنما كانت تجمع الآراء عل أنها مذهب؛ فيقال المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي...، ومصطلح المدرسة جاء متأخرا مع المعاصرين الذين استحسنوا تسمية المدرسة للتعبير عن الاختلافات النحوية بين المذاهب.[1]

رغم أن بعض المصادر تشير إلى أن أبا جعفر الرؤاسي (187هـ) هو مؤسس المذهب الكوفي من خلال كتابه "الفيصل" الذي ألفه وهو في الكوفة أيام الخليل الذي طلبه منه ليقرأه، وقد تتلمذ على يده الكسائي وتلميذه الفراء.[2]

ورغم أن شوقي ضيف يشير إلى أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية؛ لا لأن زعيميها "الكسائي والفراء" تتلمذا على يديه فحسب، بل إن معظم آرائهما هي آراؤه، خاصة تلك الآراء التي تخالف الخليل وسيبويه.[3]

إلا أن الأكثرية يذهبون إلى أن الكسائي هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية؛ لأن النحو الكوفي لم ينضج علي يد الرؤاسي ولم يكتمل بنيانه إلا عند الكسائي الذي يُعدّ المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة، لأن إليه يرجع الفضل الكبير والجهد الأكبر في تحديد منهجها وضبط مصطلحاتها، وقد اعتمد الكسائي في تأسيسه هذا أسس متنوعة، هي:[4]

- القرآن الكريم وقراءاته: لم يكتف بقراءة واحدة بل توسع في ذلك، بل اعتمد حتى القراءات الشاذة.
- الأخذ عن شيوخ البصرة، والأخذ عمن خالفهم.

---

[1]- أحمد فقيه، المدارس النحوية (المدرسة البصرية)، مجلة المسافر الثقافية، https://almsbah77.wordpress.com/2013/06/30/ اطلعت عليه بتاريخ: 2023/12/16 عل الساعة: 10:35.

[2]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ط، ج2، ص384.

[3]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص155-156.

[4]- نفسه، ص157 وما بعدها.

- السماع: حيث اعتمد مشافهة الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وتوسع في السماع إلى الأعراب الذين لم يأخذ عنه البصريون، بل سمع حتى من الحضر.
- القياس: توسع في القياس، حيث لا تكاد تخلو مسألة منه.
- آراؤه الخاصة.

4- جهوده العلمية:

رغم أن نشأة الكسائي النحوية كانت بصرية حيث تتلمذ على يد شيوخها، إلا أنه خالفهم في مسائل كثيرة بُنيت عل التوسع في السماع والقياس، حتى شكلت آراء خاصة به، ومن ذلك:

4-1- في الرواية:

توسع الكسائي في سماعه اللغة وشواهده، حيث لم يكتف بالعرب الفصحاء ممن سمع عنهم البصريون، بل سمع عن القبائل المتاخمة للفرس والروم والقبط والأحباش وغيرهم ممن تاخموا القبائل العربية، بل أكثر من ذلك فقد سمع حتى عن الحضريين ممن لم توثق عربيتهم، حتى عابه البصريون بقولهم: (إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه حتى أفسد النحو)، وكان ذلك بدءًا لخلاف واسع بين المدرستين؛ فالبصرة تَتَشَدَّد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، وامتد هذا الاتساع في القياس وضبط القواعد الفقهية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وتكون كثيرة بحيث تُمَثِّل اللهجة الفصحى، ويمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة.

4-2- في القياس:

توسع الكسائي في استعماله للقياس في جل المسائل النحوية التي يطرحها، بل أكثر من ذلك إذ قلنا أنه لا تكاد تخلو مسألة عنده من القياس، حتى عدّ النحو ضربا من القياس، وحسبه فالعلل والحجج لا يقيمها في النحو إلا القياس، حتى أنه يقول في ذلك:[1]

[1]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، 165.

أَيهَا الطَّالِب علما نَافِعًا***اطلب النَّحْوَ ودَعْ عَنْك الطمع

إِنَّمَا النَّحْو قِيَاس يُتَّبع***وَبِه فِي كل علم يُنْتَفع

وَإِذا مَا أبْصر النَّحْوَ فَتى***مَرَّ فِي الْمنطق مرا فاتسع

ويُرجع شوقي ضيف توسع الكسائي في القياس على الشاذ أنه كان من قرّاء الذكر الحكيم، حيث كانت في قراءاته حروف تشذّ على القواعد النحوية البصرية، فخاف أن يكون الظن بعدم جوازها، وأنها ليست عربية سليمة، وخوفا من اندثارها، وهي كلها مروية عن الرسول ﷺ، رغم أن بعضها متواتر وبعضها غير متواتر، لكن كلها صحيحة، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشملها.[1]

4- بعض آرائه النحوية:

لا يمكن حصر آراء الكسائي النحوية في هذا العنصر؛ لأنه كثيرا ما يخالف سابقيه، فضلا عن كثرة المسائل التي عالجها، وسنعرض بعضا منها:

4-1- "إنْ" النافية: إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس، ومن ذلك في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ **عِبَادٌ** أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ (الأعراف 194)، ففي قراءة سعيد بن جبير (عبادا بالنصب)، الشيء الذي جعل الكسائي يستنبط قاعدة عامة مفادها أن "إنْ" النافية تعمل عمل ليس في تصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية.[2]

4-2- جواز العطف على موضع "إنّ" واسمها: يرى الكسائي أنه يجوز العطف على موضع الابتداء إذا كانت الجملة اسمية منسوخة بإن وذلك في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ و**ٱلصَّٰبِـُٔونَ** وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص176.

[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992، ج2، ص116.

يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة 69)، حيث يرى الكسائي أن (الصابئون) معطوفة على موضع (إن الذين) وهو الابتداء، ولو كانت معطوفة على اسم إن فقط (الذين) لكانت منصوبة بإن (الصابئين).[1]

4-3- جواز تقديم التمييز على عامله: ويكون ذلك إذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا، فقد يتوسط التمييز الفعل ومرفوعه نحو: "جاء راكبا زيدٌ"، وقد يتقدم عليهما نحو: "راكبا جاء زيد"، ولم يجوّز ذلك سيبويه وجمهور البصريين، لكن الكوفيون احتجوا بأن هذه المسألة موجودة في كلام السابقين وساقوا لنا شاهدا في ذلك من قول الشاعر:

أتَهْجُرُ سَلْمى بِالفِراقِ حَبيبَها***وما كانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطيبُ

فقد نُصبت لفظة "نفسا" على التمييز وقدمها على العامل فيها وهو "تطيب" فأصل الكلام "تطيب نفسا".[2]

5- خاتمة:

لا يمكن لأي كان أن ينفي اجتهادات الكسائي النحوية، أو يراها امتدادا للمدرسة البصرية، فصحيح أن الكسائي ومن جاء بعده من تلاميذه كانت نشأتهم بصرية، لكن المتتبع لاجتهادات المدرستين يجد بونا واسعا في الآراء خاصة في المسائل الفرعية، فضلا عن القواعد الجديدة التي استنبطها الكسائي من خلال توسعته في الرواية والأخذ من كل الشواهد الشعرية، ومن خلال اعتماده القراءات المختلفة حتى الشاذة منها.

ومهما اختلت آراؤه عن سابقيه فق أسس لمنهج نحوي لا يقصي أي لهجة من اللهجات العربية الكثيرة والمتنوعة، كما أن هذا المنهج لا يقصي أي قراءة مهما كان شذوذها، وما علينا نحن إلا أن نتمحص هذه الآراء النحوية بما ينفعنا في بحوثنا العلمية وما يعود على لغتنا بالفائدة.

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د ت، د ط، ص185-186.

[2]- نفسه، ص828-829.

المحاضرة السادسة

قطرب (ت 206هـ) وأهم اجتهاداته اللغوية.

1- توطئة:

من الأعلام المخضرمين بين القرنين الثاني والثالث الهجريين، والذين تميَّزوا بآرائهم اللغوية الدقيقة ونظريتهم الثاقبة للقضايا اللغوية، العالم باللغة "قطرب"، أحد المتميزين في الدرس اللغوي العربي، خاصة وأنه أوّل من ثلّث الألفاظ العربية في كتابه "المثلث"، حيث فتح طريقا جديدا في البحث اللغوي، فضلا عن آرائه اللغوية العديدة.

2- نبذة عن حياته:

هو أَبُو عَلِي مُحَمَّدْ بْنْ اَلْمُسْتَنِيرِ بْنْ أَحْمَدْ اَلْبَصَرِيّ المعروف بِقُطْرَب، ولد عام 206هـ، كان قُطرُبٌ على مَذهَبِ المُعتَزِلةِ، أخذ اعتِقادَه عن إبراهيمَ النَّظَّامِ، أحذ علمه من سيبويه وتعلم منه، وكان يدلج إليه، وإذا خرج رآه على بابه غدوة وعشية، فقال له: ما أنت إلا قطرب[1] ليل! فلقب به، واشتهر بمثلثات قطرب.

قال ياقوتُ الحَمَويُّ في ترجمَتِه: «ولَمَّا صنَّف كِتابَه في التَّفسيرِ أراد أن يَقرَأَه في الجامِعِ، فخاف مِنَ العامَّةِ وإنكارِهم عليه؛ لأنَّه ذَكَر فيه مَذهبَ أهلِ الاعتِزالِ، فاستعان بجَماعةٍ مِن أصحابِ السُّلْطانِ ليتمَكَّنَ مِن قراءتِه في الجامِعِ»[2]

وقال أبو البَرَكاتِ الأنباريُّ عن ذهاب قطرب في اعتقاده مذهب المعتزلة: «كان يَذهَبُ إلى مَذهَبِ المعتَزِلةِ»[3].

وقد ذهب شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية" إلى أن قطرب تتلمذ على يد علماء البصرة، خاصة سيبويه، ليتّخذ من علمه حرفة يُعلِّم بها أبناء الطبقة الراقية ببغداد، واتخذه

---

[1]- القطرب: دويبة تدّب ولا تفتر.

[2]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج: 6، ص 46.

[3]- الأنباري، نزهة الألباء في معرفة الأدباء، ص 77.

الرشيد لتأديب ابنه الأمين، كما اتخذه المأمون مؤدبا لأولاده، وبقي كذلك إلى أن وافته المنية في 206هـ.[1]

ترك قطرب مصنفات أهمها: (معاني القرآن)، وكتاب: (الاشتقاق)، وكتاب: (القوافي)، وكتاب: (العِلَل في النَّحْو)، و(مُثَلَّثَات قُطْرُب) التي اشْتَهَر بها؛ لأنَّه أوَّلُ من ألَّف فيها، وهي عبارةٌ عن دراسةٍ لُغَوية دَلاليَّة للمُفرداتِ التي تتَّفِقُ في البناءِ الصَّرْفِي من حيثُ ترتيبُ الحروفِ، وتختَلِفُ حركاتها، وسمِّيت: "مُثَلَّثَات"؛ لأنها تجمَعُ كُلَّ ثلاثِ كَلِماتٍ في مجموعةٍ، تتغيَّر معانيها حسبَ حركاتِها، مثل: (الغَمْرُ، الغِمْرُ، الغُمْرُ)، ثم تَبِعه في هذا الفَنِّ مِن العِلْم: البَطَلْيَوْسِي، والخَطِيب، والبَلَنْسِي.

3- جهوده العلمية:

من خلال المصنفات التي تركها قطرب ندرك أن الرجل كان ذا علم راسخ في علوم العربية، إذ خاض في النحو والصرف والعروض والأصوات، ووظف معارفه في خدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، كما أنه يقترض الشعر.[2]

ومن جهوده في توضيح معاني الألفاظ ما أورده ابن منظور من آراء قطرب يوضح فيها معاني بعض الألفاظ، وهذه الآراء قد وردت في اتّجاهين، هما:

أ- المعاني التي جاء فيها موافقًا لآراء اللغويين، ولم يعتَرض عليها بوصفها بالشّاذ أو الخطأ أو الغلط، كما جاء في مادة "سرب"، إذ يذكر ابن منظور أن معنى لفظة "سارب" نقلا عن الأخفش" مستَخْفٍ بالليل، أي ظاهر، والسارب: المتواري، وقال أبو العباس: المستخفي المستتر، والسارب وابن منظور يرى أن السارب هو الظاهر والخفي كذلك، أما قطرب: فالسارب عنده المستتر.[3]

ب- المعاني التي عارض فيها آراء اللغويين: أورد ابن منظور عددا من آراء قطرب الّتي تبدو نادرة وشاذّة، ومنها: قوله: «والبغَة: ما بين الربع والهبع؛ وقال قطرب: هو البعة،

---

[1]- شوقي صيف، المدارس النحوية، ص 108.

[2]- بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: محمود حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، د ط، ج: 1، ص 462.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج: 1، ص 462.

بالعين المشددة، وغلّطوه في ذلك، وقد ذكر الأزهري ":والبعة من أولاد الإبل: الذي يولد بين الربع والهبع»[1]

وقال ابن عباد: «والبعة من أولاد الإبل: الولَد بين الهبع والربع»[2] ، مع ما أورده ابن منظور في تخطئة قطرب في الكلمة السابقة إلا أن كثيرا من المعجميين ممن سبق ابن منظور قد وافقه.

4- كتابه المثلث:

مثلثات قطرب هي دراسة لغوية دلالية تتناول المفردات في شكل مجموعات، تتكون كُلٌّ مجموعة من ثلاث كلمات متفقة في البنية الصَّرفيَّة والحروف وترتيبها، وفي الحركات ما عدا حركة فاء الكلمة أو عينها أي وزن (فعل)، وتختلف دلالة كل مفردة تبعًا لاختلاف حركة الفاء أو العين أي الحرف الأول أو الثاني من الكلمة الثلاثية، حيث يحصل بتغير الحركة تغير في المعنى، ومنه الانتقال من مجال دلاليّ إلى مجال دلاليّ آخر.[3]

والمُثَلَّثة في اللغة هي الكلمة التي يُحرَّك أولها بالضم أو الكسر أو الفتح نحو: سَلام وسِلام وسُلام، ويختلف معنى الكلمة الأولى عن الثانية التي تختلف بدورها عن الثالثة، أي أن المقصود من المثلثة هو مجموعة تضم ثلاث مفردات لها نفس الصيغة الصرفية، ومركبة من الحروف نفسها، وما يتغير إلا حركة فاء الكلمة أو عينها.

وتأليف قطرب للمثلث لم يكن نظما كما هو شائع لدينا، بل كان رسالة نثرية حوت اثنين وثلاثين لفظا، وقد نظم كلمات الكتاب شرحا وترتيبا أبو القاسم البلنسي (ت 685هـ)[4]، ويقول في ذلك:

لَمّا رأَيْتُ دَلَّهُ *** وهَجْرَهُ ومَطْلَهُ

نَظَمْتُ في وَصْفي لَهُ *** مُثَلَّثًا لِقُطْرُب

---

[1]- السابق، ج: 14، ص 75.

[2]- ابن عباد، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1994، ط1، ج: 1، ص 103.

[3]- حسناء عبد العزيز القنيعير، مثلثات قطرب، جريدة الرياض، الرابط: https://www.alriyadh.com/1906254 بتاريخ: 2021/09/09، اطلع عليه بتاريخ: 2024/09/20 الساعة: 19:07م.

[4]- الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، منظومة في شرح مثلثات قطرب، تح: وليد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2007، ط1، ص 15.

يعدُّ قطرب أوّل من نبّه إلى هذا النوع من الدراسة الدلالية، وهو أولُ من ألّف فيها تحت هذا العنوان، وتعدُّ مثلثات قطرب الأولى من نوعها في هذا الميدان الدلالي، على الرغم من أن الكتب التي ألّفت بعده قد فاقته في حجم المادة العلمية وتنوعها، إلا أن كتاب المثلّثات لقطرب سيظل معلمًا بارزًا في الكشف عن هذا المنحى الدلالي؛ إذ اشتمل مثلثه على اثنتين وثلاثين مفردة مثلّثة، لم ترِدْ على ترتيب مألوف مثل الترتيب الأبجدي أو الموضوعي، ولم يُكشف حتى الآن عن كنه ذلك الترتيب حيث بدأ بمجموعة (الغَمْرُ، الغِمْرُ، الغُمْرُ)، وانتهى بمجموعة (الصَّلُّ، الصِّلُّ، الصُّلُّ).

وكانت طريقته في عرض مادته إيراد المجموعة كاملة مضبوطة بالشكل، مرتبة ترتيبًا تصاعديًا بدءًا من أخفّ الحركات، وهي الفتحة وانتهاء بأثقلها وهي الضمة. ثم يشرع في بيان الدلالة؛ أي معنى الكلمة التي تختلف تبعًا لاختلاف حركة الحرف الأول من الكلمة، مستشهدًا بالقرآن والحديث والشعر، إذ يقول: فمنه الأول المفتوح والثاني المكسور والثالث المضموم، فأمّا الغَمْرُ بفتح الغين فالماء الكثير، والغِمْرُ بكسر الغين هو الحقد في الصدر، ومنه الحديث: "لا تجوز شهادة ذي الغِمْر على أخيه"، وأمّا الغُمْر بضم الغين فهو الشاب الجاهل[1]، وفي هذا يقول أبو فراس الحمداني وهو في سجنه:

أُسِرْتُ وما صحبي بعزّلٍ لدى الوغى *** ولا فرسي مُهْرٌ ولا ربُّه غُمْرُ

من قصيدته التي مطلعها:

أراكَ عصي الدمعِ شيمتُكَ الصبرُ *** أما للهوى نهيٌ عليكَ ولا أمرُ

5- **الخاتمة:** مما سبق يتبين أن قطرب وإن اشتهر بكتاب المثلث فهو صاحب علم غزير وآراء علمية متنوعة؛ فقد خاض بآرائه في النحو والصرف والصوت وغيرها من المسائل اللغوية المختلفة، فقد كانت له آراؤه الخاصة كعلامات إعراب الأسماء الستة بالحركات، لأن سابقيه حددوا علامات إعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء رفعا ونصبا وجرا (سيبويه)، أو حركات ما قبل هذه الحروف (الأخفش)، وغير ذلك من المسائل.

[1]- حسناء عبد العزيز القنيعير، المرجع السابق.

المحاضرة السابعة

الفراء (ت 207هـ) وجهوده.

1- نبذة عن حياة الفراء:

هو أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَ بْن زِيَاد بْن عَبْدِ اَللَّهْ بْن مَنْظُور بْنْ مَرْوَانْ اَلْأَسْلَمِي اَلدَّيْلِمِي اَلْكُوفِيَّ، مولى بني أسد، المعروف بالفَرَّاء، وهو لقبه (لأنه كان يفري الكلام)؛ أي: يصلحه، ولد في الكوفة سنة 144 هجرية، أين نشأ وتلقى تعليمه في حلقات المحدثين والقرّاء، وارتاد حلقات سفيان بن عيينة، كما كان يرتاد حلقات الفقهاء ورواة الأشعار، وكان أكثر أخذه عن الكسائي.

كما تتلمذ على يد علماء البصرة بعد رحيله إليها، فقد لزم يونس بن حبيب الذي أخذ الكثير من علمه وما يرويه من أشعار الأعراب ولغاتهم، كما اطلع على كتاب سيبويه، حتى يقال أنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه، كما اطلع على كتابات الأخفش في النحو.[1]

ثم انتقل إلى بغداد وأثرت البيئة الكوفية في نشأته وفكره لما اتسمت به من شيوع التصوف الإشراقي، فكان لذلك أثر في نشأة الإمام، فكان ورعاً متديناً باراً بأهله وقومه، ثم لما علا نجمه وولج معترك المنافسة النحوية وغدا إماماً ورئيس نحاة برز فيه شيء من التيه والتعظم.[2]، وكان الفراء شديد الطلب للمعاش لا يستريح في بيته، وكان يجمع طول السنة، فإذا كان في آخرها خرج إلى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً في أهله يفرق عليهم ما جمعه ويبرهم.

نشأ الإمام الفراء في بيئة الصراع بين المعتزلة وأهل السنة مما مكنه من التعرف على الأعراف الكلامية السائدة، فظهرت هذه النزعة في تآليفه وكان يتفلسف في تصانيفه ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة.

توفي الفراء –رحمه الله– في طريقه إلى الحج سنة 207 هجرية عن عمر ثلاث وستين سنة، وترك مصنفات كثيرة منها: كتاب الحدود، وكتاب المعاني، وكتاب المصادر في القرآن،

---

[1]– شوقي المدارس النحوية، ص 192.

[2]– شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ط1، ج: 10، ص 119-120.

وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب آلة الكاتب، وكتاب المفاخر، وكتاب المقصور والممدود، مكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب الأيام والليالي والشهور، وكتاب المنقوص والممدود، وكتاب لغات القرآن.[1]

2- جهوده العلمية:

يُعدّ الفرّاء أحد مؤسسي النحو الكوفي، فقد سار على نهجه أستاذه الكسائي في وضع الأسس التي سار عليها النحو الكوفي، ومن ذلك التوسع في الرواية، إذ لا يكتفي بالاستنباط والاستشهاد بما حدده البصريون، بل فتحوا الباب لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة، ولم يكتف بالتوسع في السماع فحسب، بل توسع حتى في القياس، إذ يقيس حتى على الشاذ والنادر، كما توسّع في مدّ القواعد وبسطها حتى وإن لم يكن لها شواهد لغوية خلافا للبصريين.

هذا التوسّع في الدراسة النحوية مكّن الفرّاء من استكمال الخطوط العريضة للنحو الكوفي التي وضعها استاذه الكسائي، ووضع مصطلحات النحو الكوفي واستنباط قواعده خاصة أن الفرّاء كانت له قدرة كبيرة على الاستنباط والتحليل والتركيب، واستخراج القواعد والأقيسة.

3- وضعه مصطلحات نحوية:

اجتهد الفرّاء في وضع مصطلحات جديدة للقواعد النحوية خلافا لكثير من المصطلحات التي وضعها الخليل وسيبويه (المدرسة البصرية)، ومن ذلك:

3-1- الصرف: يقصد بالصرف النصبَ في بابي "الفعل المضارع المنصوب بعد الواو الفاء وأو، والمفعول معه"، إذ يصرفهما عما قبلهما، فلا تكون الواو أو الفاء أو أو عاطفة، بل تكون واو صرف أو فاء صرف...

3-2- التقريب: ويقصد بالتقريب اسم الإشارة حين يليه خبر وحال منصوبة، وهنا يشبه اسم الإشارة بـ "كان" التي ترفع اسما وتنصب خبرا، فيعرب اسم الإشارة **تقريبا**، والاسم المرفوع بعده

[1]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج: 7، ص 276، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج: 2، ص 228.

اسمه، والاسم بعده (الذي أصله حالا) خبره، والخبر نُصب على أساس لا عامل يرفعه (خال من عوامل الرفع).[1]

ومثال ذلك: "هذا الطالب مسرورا"، فمسرورا هنا ليس حال كما يقول البصريون، إنما هو خبرا للتقريب "هذا".

وهناك مصطلحات أخرى كثيرة؛ كالخلاف والفعل الواقع (المتعدي) والمكنِّي والكناية (الضمير) والعماد (ضمير الشأن) والتبرئة (لا النافية للجنس) والمفسِّر (التمييز).[2]

4- مخالفة البصريين:

لم يكتف الفرّاء بمخالفة البصريين في المسائل الفرعية والبسيطة، بل خالفهم حتى المسائل الأساس التي تُعدّ أصولا في النحو، ومن ذلك:

4-1- التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء:

خالف الفراء البصريين في تسمية حركات الإعراب، حيث إن البصريين جعلوا الرفع والنصب والجر والجزم للمعربة أسماء كانت أم أفعالا، بينما ميّزوا المبنية منها بحركاتها؛ الضم والفتح والكسر والسكون، بينما يقول الفراء ومعه الكوفيون أن الحركات هي الرفع والنصب والجر والسكون.

4-2- الأصل والمشتق:

خالف الفراء البصريين في نظرتهم للأصل والمشتق، حيث يرى أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه، واحتج الكوفيون في ذلك بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته؛ فتقول: صوم من صام، وسلامة من سلم، كما أن الفعل يعمل في المصدر نحو: قرأ قراءةً، فالفعل قرأ نصب المصدر قراءة، كما توجد أفعال لا مصادر لها.[3]

---

[1]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص63.

[2]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، علم الكتب، بيروت، 1983، ط3، ج:1، ص 21-40.

[3]- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009، د ط، ج: 1، ص 206.

4-3- الإعراب:

خالف الفرّاء النحاة البصريين في اعتمادهم الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال؛ وحجتهم في ذلك أن الأسماء تعتريها معان كثيرة مختلفة، وتأخذ صيغا متنوعة، كالفاعل والمفعول والإضافة والتبعية وغيرها، الأمر الذي يُحدِث اللَّبس عليها، من هنا كان الإعراب مبيِّنا لها، بخلاف الفعل الذي صيغه مختلفة، فالفرّاء يرى أن الإعراب أصل في الأفعال كما في الأسماء، واحتج بأن أزمنة الأفعال تختلف معانيها؛ فهي تدل على الماضي القريب والبعيد، والحال والاستقبال، وقد يدل الماضي على الحال والاستقبال بوجود قرينة، أو العكس، فهو يرى أن حجة البصريين في الأسماء يمكن أن تقع في الأفعال كذلك.

4-4- أقسام الفعل:

على خلاف تقسيم البصريين للفعل (ماض، ومضارع، وأمر) يُقسّم الفرّاء ومعه الكوفيون الفعل إلى ماض، ومضارع، ودائم، فهو يتفق معهم في القسمين الأولين ويضيف فعل الأمر للقسم الثاني (المضارع)، ويرى أنه مقتطع من المجزوم منه بلام الأمر المحذوفة، ومثال ذلك: (اضْرِبْ) أصلها (لِتَضْرِبْ) أي لام الأمر والفعل المضارع (لـ + تضرب)، فحذفت تاء المضارعة وحُذفت معها لام الأمر لأنها لا تدخل إلا بوجود حروف المضارعة (الألف والياء والتاء والنون)، ثم لمّا كانت الضاد ساكنة في الفعل (ضْربْ) جيء بالألف لعدم استئناف الكلام بالساكن.[1]

أما القسم الثالث من الأفعال (الدائم) فيقصد به الفراء اسم الفاعل، الذي يَعُدّه البصريون من الأسماء، ويرى أنه -مثل كل الأفعال- يعمل في الاسم بعده نصبا إذا لم يقع الفعل وكان مستقبلا، نحو: "سيقبضُ التاجرُ ثمنَ سلعتِه"، فتقول: "قابضٌ ثمنَ سلعتِه" فلفظ "ثمن" في الجملتين مفعول به، أما إذا وقع الفعل "قبضَ" فإنك تقول: قابضُ ثمنِ..." على أساس أن لفظ "ثمن" مضاف إليه.[2]

---

[1]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج: 1، ص 469.

[2]- نفسه، ج: 2، ص 420.

5- العوامل:

لم يوافق الفراء آراء البصريين في العوامل والمعمولات جميعها، بل كان يتفق معهم في بعضها ويختلف معهم في بعضها الآخر، ومما خالفهم نذكر:

5-1- رفع اسم كان ونصب خبرها:

ذهب الفراء إلى أن "كان" يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة، ويسمي الاسم شبه فاعل والخبر شبه حال، وكان يقيس جملة "كان زيدٌ ضاحكًا" على جملة "جاء زيدٌ ضاحكًا".[1]

5-2- المفعول به:

يذهب البصريون في أن عامل نصب المفعول به هو الفعل أو ما يشبهه كالمصدر واسم الفاعل، بينما يذهب الفراء إلى أن عامل النصب هنا هو الفعل والفاعل معا، وقد خالف حتى أستاذه الكسائي الذي يرى أن عامل النصب هو خروجه عن وصف الفعل.[2]

5-3- نعم وبئس:

على خلاف النحاة البصريين وأستاذه الكسائي الذي وافق رأيهم في أن "**بئس**" و"**نِعم**" فعلان ماضيان لا يتصرفان، يذهب الفراء إلى أنهما اسمان مبتدآن؛ وذلك لقبولهما علامات الاسم، من علامات الجر كقولك: "ليس زيدٌ بِنِعمَ الرّجل"، أو دخول حرف النداء كقولك: "يا نِعمَ المولى، ويا نِعمَ النّصير"، فضلا على أنهما لا يتصرّفان ويلزمان صيغة واحدة؛ أي فيهما من علامات الاسم ما يفوق علامات الفعل.[3]

5-4- المرفوع بعد "إن" و"إذا" الشرطية:

لا يذهب الفراء مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أن الاسم بعد "إذا" الشرطية و"إن" فاعل لفعل محذوف، إنما ذهب في ذلك مذهب الأخفش على أنه مبتدأ، فلا يمكن أن ندلل على حذف الفاعل.[4]

---

[1]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 2، ص 273.

[2]- ينظر: نفسه، ج: 3، ص7.

[3]- ينظر: الفراء، نفسه، ص 141.

[4]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص 141.

6- القياس والسماع:

المعروف عن الكسائي أنه يتوسع بشكل كبير في الرواية عن الأعراب، وقد تبعه تلميذه الفراء في ذلك، لكثرة ما رواه عنهم وعن قبائلهم المتعددة، وأنه كانت له رحلات عديدة إلى البوادي، إذ كثيرا ما نجد في كتبه خاصة في كتابه "معاني القرآن" قوله: "سمعت العرب تقول"، أو قوله: "أنشدني بعض بني أسد، أو بعض بني كلاب، أو بعض بني ربيعة، أو بعض بني عامر، أو بعض بني حنيفة إلى غير ذلك من قبائل كثيرة"، وأكثر من الرواية عن المفضل الضبي، وأكثر من رواية الأشعار التي استشهد بها في كتاب "معاني القرآن" عن الكسائي، وقليلا ما يذكر أسماء الشعراء الذين يستشهد بشعرهم، وربما لكونهم معروفين في عصرهم، أو شعرهم متداول بين النحاة وعلماء اللغة.

أما عن الحديث الشريف فلم يستشهد الفراء به إلا ما جاء عفويا، لأنه سلك في ذلك مسلك النحاة البصريين وأستاذه الكسائي كما سبق أن ذُكِر.

أما عن القياس فقد بسط فيه ومدّ خاصة ما اتفق مع آيات القرآن الكريم أو قراءاته، وقد بالغ في ذلك فهو يمدّه إلى أحكام لم ترد في القرآن الكريم ولا غيره من كلام العرب شعرا ونثرا.[1]

كان الفراء يبسط القياس ويمدّه مستندا في ذلك إلى القرآن الكريم وقراءاته، وأشعار العرب، ومن ذلك:

6-1- جواز وقوع اللام المؤكدة في خبر لكن:

خالف الفراء البصريين في عدم دخول اللام على خبر لكن إلا ما كان شاذا، فقد رأى أنها تقع، ففي قولك: "ما قام زيدٌ، لكنّ عَمرا **لَقائمٌ**".

6-2- اجتماع الشرط والقسم:

يوجب البصريون أن يكون الجواب للقسم إذا اجتمع الشرط والقسم، وتقدم القسم، بينما جوّز الفراء وقوعه جوابا للشرط، ففي مثل قولك في عرف البصريين: "لئن قُمْتَ، **أقومُ** معك"،

---

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 215.

فلفظ "أقوم" جواب القسم لوجود اللام الموطئة ل، وتكون مرفوعة، أما عند الفراء فيكون المثال: "لئن قُمْتَ، **أقمْ** معك"، وهنا اللفظ "أقمْ" جواب الشرط، ويكون مجزوما.

7- الخاتمة:

كان للإمام الفراء تأثير كبير في البيئة الفكرية التي عاش فيها وأثر بصورة جلية في كثير من البيئات التي نهلت من علمه وأساليبه، مما جعله يحتل مركزاً سامياً ومنزلة جليلة في نفوس العلماء والأئمة، جعلتهم يكبون على مدحه والثناء عليه حتى بَعُد صيته وغدا بحق إمام عصره، ويكفي الفراء أنه اشتهر بلقب أمير المؤمنين في النحو لعظم مكانته بين العلماء. وقد روي عن أبي بكر الأنباري: إن لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس.

المحاضرة الثامنة

الأخفش الأوسط (ت211هـ) وآراؤه النحوية.

توطئة:

لم تتوقف الدراسات النحوية خاصة عند كتاب سيبويه الشامل لمسائل النحو، إنما كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية للدراسات النحوية المعمقة، فالكتاب يُعدّ الأرضية التي استند عليها كل من جاء بعد سيبويه، خاصة ممن شرحوا الكتاب وفهموا مسائله فهما دقيقا، ومن هؤلاء الأعلام الذين استقوا من معين الآراء السيبويهية نجد "الأخفش الأوسط" الذي خاض في معظم مسائل النحو، كما كانت له آراؤه الخاصة.

1-التعريف بالأخفش الأوسط:[1]

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل، لزم سيبويه وتتلمذ على يديه، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيد إليه؛ إذ لا يعرف أحد سواه قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه، ويروى عنه أنه كان يقول: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليَ منه، فإن تصعَب الشيء منه قرأته عليه.»[2]

وقد جلس بعده للطلاب يمليه ويشرحه ويبينه، وعنه أخذ تلاميذه البصريون من مثل: أبي عمرو الجرمي، وأبي عثمان المازني. كما أخذه عنه العلماء الكوفة، وعلى رأسهم إمامهم الكسائي.

2- أهم مؤلفاته:

لما رأى الأخفش اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعا بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف، صنع لهم "كتاب المسائل الكبيرة"، ولم يكن الكتاب الوحيد بل ألف كتبا أخرى، مثل: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب "المقاييس"، وكتاب "الاشتقاق"، وكتاب " المسائل الصغيرة"، وكتاب

---

[1]- ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج: 2، ص 380.

[2]- سيبويه، الكتاب، ص 9.

"معاني القرآن"، و"كتاب العروض" الذي نوَه به القدماء، ويقال: أنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبب، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط؛ إذ نجد للخليل أشعارا على وزنه، فمما جاء على "فعلن":

سئلوا فأبوا فلقد بخلوا*****فلبئس لعمرك مافعلوا

والذي على "فعلن" ساكن العين قوله:

هذا عمرو يستعفي من*****زيد عن الفضل القاضي

وكان الأخفش يعني بشرح الأشعار، وله فيها كتاب "معاني الشعر". قال أبو العباس ثعلب (ت:291هـ): إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر.[1]

ويقول الجاحظ (ت:255هـ): إنه كان يعمد إلى الغموض والعسر في مصنفاته، حتى يلتمس منه الناس تفسيرها رغبة فب التكسب بها.[2]

ويروى أن الفراء دخل على سعيد بن سلم، قال: قد جاءكم سيِد أهل اللغة العربية، فقال الفراء: أما مادام الأخفش يعيش، فلا.[3]

وقد ترك البصرة إلى بغداد في آخر من عمره. ومازال الطلاب يقبلون من كل حدب على دروسه وإملاءاته حتى توفي سنة 211 هـ.

ويعَد الأخفش الأوسط أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، ويرى الدكتور شوقي ضيف بأنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة.[4]

وقد كان الأخفش عالما بلغات العرب، ثاقب النظر، حاد الذكاء، سديد الرأي، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتوسعون فيها، فتكونت مدرستهم.

---

[1]– القفطي، إنباه الرواة، ج: 2، ص 39.

[2]– ينظر: الجاحظ، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ط2، ج: 1، ص 49.

[3]– القفطي، إنباه الرواة، ج: 2، ص 39.

[4]– ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 95.

3-التعريفات والحدود: يبدو أن الأخفش قد عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه ومنها تعريفه للاسم، فقد عرَفه بقوله: «الاسم: ما جاز فيه نفعني وضربني" يريد أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه.»[1]

4-التعليل:

عني الأخفش بالتعليلات، حتى إنه ليعلِل مالم يقع فاللغة، ومن ذلك:

4-1- تعليل امتناع الفعل المضارع من الخفض: كان سيبويه يعلل ذلك بأن المجرور داخل في المضاف إليه، وأنه يعاقب التنوين، والمضارع لا ينون. ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين:

- الموقف الأول يشرحه فيه قائلا: «لا يدخل الأفعال الجر؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين، لأن الاسم لا يحتمل الزيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين-وهو واحد- أن يقوما مقامه، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين.»[2]

- الموقف الثاني: هو محاولة الإدلاء بعلة جديدة، إذ يرى أنه لم يدخل الأفعال جر، لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة". وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول والحدث. والإضافة إنما تكون إلى هذه الأشياء، لا إلى ما دلّ عليها مما يصور حركات الفاعلين.[3]

4-2- تعليله إضافة اسم الزمان إلى الفعل: عللها بقوله: «إنما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال، لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال.»[4]

---

[1]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 2011، ط7، ص 49.

[2]- نفسه، ص 110.

[3]- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 96.

[4]- الزجاجي، نفسه، ص 109.

5- مخالفته الخليل وسيبويه:

خالفت آراء الأخفش آراء أستاذه سيبويه وكذلك الخليل في كثير من المسائل اللغوية، نذكر منها ما يلي:

5-1- إعراب المثنى والجمع المذكر السالم: يرى الخليل وسيبويه أن إعراب المثنى والجمع المذكر السالم إنما هو حركات مقدرة في الألف والواو والياء، أي: إنها نابت عن حركات الرفع والنصب والجر، أما هو فكان يذهب إلى أن حروف اللين هذه دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

5-2- إعراب الأفعال الخمسة: يرى الخليل وسيبويه أن إعراب الأفعال الخمسة في نحو: يكتبان، وتكتبان ويكتبون وتكتبين، إنما هو بالنون التالية لضمائر التثنية والجمع والمخاطبة، أما الأخفش فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضمائر، وهو رأي غير دقيق؛ لأن النون في تلك الأفعال تسقط في حالتي النصب والجزم، ومن هنا كانت عاملا للرفع في المضارع.

5-3- إعراب الأسماء الستة: يرى الخليل وسيبويه أن الأسماء الستة "أبوك" وأخواتها معربة بحركات مقدرة في حروف اللين: الواو والألف والياء، أما الأخفش فكان يرى أن تلك الحروف دلائل إعراب، وأن تلك الأسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف؛ وذلك تماشيا مع رأييه السالفين في إعراب المثنى والجمع والأفعال الخمسة.

5-4- العامل في الخبر: ذهب سيبويه إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ، وذهب الأخفش إلى أن العامل فيه هو العامل في المبتدأ، وهو الابتداء.

5-5- إعراب جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف: يرى جمهور النحاة وسيبويه أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة، وذهب الأخفش إلى بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا. ولا توجد علة واضحة لهذا البناء.

5-6- <u>وزن اسم المفعول من الثلاثي معتل العين:</u> ذهب الخليل سيبويه إلى أن المفعول في مثل: "مقول" و"مبيع" هي المحذوفة، فوزن الكلمتين عندهما "مَفْعُل" و"مَفْعِل"، وذهب الأخفش إلى أن عين الصيغة هي المحذوفة؛ لأن واو مفعول جاءت لمعنى، فوزن الكلمتين عنده "مَفُول".[1]

6- مسائل نحوية أثارها الأخفش:

أثار الأخفش كثيرا من المسائل النحوية لأول مرة، ومنها:

- ما ذهب إليه النحاة من أن الأفعال المتعدية، إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى إلى ضميره، فلا يقال: كلَّمتُني، أي: كلَّمت نفسي، ولا كلَّمتَك، أي: كلَمت أنت نفسك. وإنما لم يجز ذلك؛ لأن هذه الأفعال المتعدية إنما تقع على غير المتكلم، وأما أفعال الإنسان بنفسه، فالأصل ألاَ تتعدى مثل: قام، وذهب، وخرج، وانطلق، واستثنى النحاة من هذه القاعدة باب "ظن" والفعلين: "فقد" و"عدم"؛ إذ جاء عن العرب: ظننتني وفقدتني وعدمتني. واستثنى النحاة أيضا الفعل "ضرب"، تقول: ما ضربني إلا أنا.

وهذا الاستثناء جعل الأخفش يثير صورتين من التعبير في باب الاشتعال: لبيان حق المشغول عنه من النصب والرفع، وهما: "أزيدا لم يضربه إلا هو؟"، و"أزيد لم يضرب إلا إياه؟".

وحاول أن يضع قاعدة عامة بها ننصب ونرفع، وهي أننا نحمل المشغول عنه على الضمير الذي يمكن أن نستغني عنه بذكره، أما في المثال الأول فإننا لو جعلنا زيدا مكان الهاء في قولك: "أزيد لم يضربه إلا هو؟"، لاستقام الكلام؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل، فكأننا قلنا: "أزيدا لم يضربه إلا عمرو؟".

ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه؛ صار تقدير العبارة: "أزيد لم يضربه؟"، وهي عبارة فاسدة، وبالمثل "أزيد لم يضرب إلا إياه؟"، ينبغي رفع "زيد" حملا على "إياه"، فقلنا: "أزيدا

[1]- ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د ت، د ط، ج: 2، ص 477.

لم يضرب إلا يضرب إلا إياه؟"، ثم حذفنا الضمير الذي حملنا "زيدا" عليه وصار التقدير: "أزيدا لم يضرب؟" اضطرب الكلام ولم يحصل المراد منه.[1]

وتحليل الأخفش لهاتين العبارتين هو الذي ألهم ابن مضاء القرطبي أن يضع قاعدة عامة لباب الاشتغال تريح الناشئة من معرفة الأحكام المعقدة في نصب المشغول عنه ورفعه، وهي تتلخص في أن «الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب؛ لأنه في مكان نصب، وإلا رفع، لأنه في مكان رفع.»[2]

7- راؤه النحوية التي وافقه فيها الكوفيون:

تبع الكوفيون الأخفش الأوسط في كثير من آرائه النحوية والصرفية منها:

7-1- زيادة "من" الجارة في الإيجاب: وكان يذهب مذهبه في أن "من" الجارة تزاد في الإيجاب، مثل قوله تعالى: {ولقد جاءك من نبإ المرسلين} [الأنعام:34]، وقوله: {يغفر لكم **من** ذنوبكم} [نوح:4]، وقوله: {يحلَون فيها **من** أساور من ذهب} [الكهف:31].

7-2- من معاني "لعل" التعليل: كما في الآية الكريمة: {فقولا له قولا لينا **لعله** يتذكر أو يخشى} [طه:44]، أي: ليتذكر أو يخشى.[3]

7-3- "لولا" قد تأتي بمعنى "هلَّا" للتوبيخ: كما في الآية الكريمة: {**فلولا** كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها} [يونس:98].

7-4- إعراب المرفوع بعد "أن" و"إذا" الشرطيتين مبتدأ: في مثل قوله تعالى: {وإن **أحد** من المشركين استجارك} [التوبة:6]، وقوله: {إذا **السماء** انشقت} [الانشقاق:01]. ذهب الأخفش إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط لا يعرب فاعلا لفعل محذوف كما ذهب سيبويه، إنما يعرب مبتدأ.

---

[1]- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ط1، ج: 1، ص 423.

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط2، ص 33.

[3]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني البيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991، د ط، ج: 2، ص 712.

7-5- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه: يرى سيبويه يرى أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف، وخص ذلك بالشعر، ومن هنا ضعف بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى: {وكذلك زين لكثير من المشركين **قتل** أولادهم **شركائهم**}، بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم)، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به قتل، وجوز ذلك الأخفش وتبعه الكوفيون.

8- الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا أن نحكم بأن الأخفش كان صاحب عقل خصب أمده بما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه.

وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع القوانين أستاذه النحوية، كما فسح للقراءات، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه.

وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية والصرفية المبثوثة في كتابه، وهو خلاف بناه على خصب ملكاته، وسعه معرفته بلغات العرب، وقراءات الذكر الحكيم، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة. وبذلك أصبح الأخفش إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلها، وبذلك مهد لظهور المدرسة الكوفية، وما بعدها من المدارس.

المحاضرة التاسعة

أبو العباس المبرد (210-285هـ) وآراؤه في اللغة.

توطئة:

شهد القرن الثالث الهجري حركة علمية هائلة، خاصة في الدراسات اللغوية، أين بدأت الدراسات تتفرع ويستقل بعضها عن بعض، مع ظهور الدراسة المعجمية_أواخر القرن الثاني، ومع تطور الدراسات بعد الخليل وسيبويه، وظهور جيل جديد من العلماء خاصة بعد الاختلافات في الآراء النحوية، ومن هؤلاء الأعلام "أبو العباس المبرد" المتميز بآرائه واجتهاداته اللغوية.

1- **التعريف بالمبرد:**[1]

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمُبَرَّد ينتهي نسبه بثمالة، وهو عوف بن أسلم من الأزد. (ولد 10 ذو الحجة 210 هـ/825م، وتوفي عام 285 هـ/899م)، أحد العلماء الجهابذة في علوم البلاغة والنحو والنقد، عاش في العصر العباسي في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي).

كان المبرِّد واحدا من العلماء الذين تشعبت معارفهم، وتنوعت ثقافاتهم لتشمل العديد من العلوم والفنون، وإن غلبت عليه العلوم البلاغية والنقدية والنحوية، فإن ذلك ربما كان يرجع إلى غيرته الشديدة على قوميته العربية ولغتها وآدابها في عصر انفتحت فيه الحضارة العربية على كل العلوم والثقافات، وظهرت فيه ألوان من العلوم والفنون لم تألفها العرب من قبل.

ولد المبرد بالبصرة، ولقب بالمُبَرِّد قيل: لحسن وجهه، وقيل: لدقته وحسن جوابه، ونسبه بعضهم إلى البردة تهكما، وذلك غيرة وحسدا.

تلقى العلم في البصرة على يد عدد كبير من أعلام عصره في اللغة والأدب والنحو منهم: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، وكان فقيها عالما بالنحو واللغة، وأبو عثمان بكر بن

---

[1]- ينظر: عادل نويهض، معجم المُفسِّرين: من صدر الإسلام وحتَّى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1988، ط3، ج: 2، ص 650. وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج: 3، ص 193.

محمد بن عثمان المازني الذي وصفه «المبرد» بأنه كان «أعلم الناس بالنحو بعد سيبويه»، كما تردد على الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، وسمع منه وروى عنه حتى عد من شيوخه، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني، وكان من كبار علماء عصره في اللغة والشعر والنحو، كما تلقى عن التوزي –أبو محمد عبد الله بن محمد–، وكان من أعلم الناس بالشعر.

لمع اسمه وطارت شهرته، فاستدعاه الخليفة المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى "سر من رأى" سنة 246هـ؛ ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية.

ظل يعلم الطلاب ببغداد في النحو واللغة؛ وسرعان ما اصطدم بأبي العباس الثعلب (ت:291هـ) زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكتب له فيها دائما التفوق على صاحبه، لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته، ومنهم أبو إسحاق الزجاجي، ظل قبلة لطلاب اللغة والنحو ببغداد، حتى توفي سنة 285هـ.

ويعد المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين، قال فيه ابن جني: •يعد جبلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصرين)، وهو الذي نقلها وقررَها. وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[1]، ويقول الأزهري في مقدمة معجمه: •تهذيب للغة": كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه."[2]

للمبرد مؤلفات كثيرة منها: كتاب "الكامل في اللغة والأدب"، وكتاب "الفاضل"، وكتاب "نسب عدنان وقحطان"، وكتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"، وكتاب "المقتضب" في النحو، وكتاب "شرح لمية العرب" وكتاب "المذكر والمؤنث"، كما نُسب إليه عددا غير قليل من المؤلفات منها: كتاب "التعازي والمراثي" وكتاب "الروضة".

–أبرز تلاميذه: اشتهر منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دريد (ت:321هـ)، واشتهر ابن درستويه (ت 347هـ) بالمباحث الصرفية، والأخفش الصغير علي بن سليمان (ت315هـ)

[1]– ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 140.

[2]– الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1994، د ط، ج: 1،ص 27.

الذي اشتهر بالمباحث النحوية، وأبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، وأبو بكر بن السراج (ت316هـ) اللذان انتهت إليهما الإمامة في النحو البصري بعد المبرد.

2- السماع والقياس والتعليل:

اعتمد المبرد في بناء آرائه النحوية والصرفية على الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فهو يعنى بالسماع والقياس والتعليل والعوامل والمعمولات، كما عني أيضا بوضع التعريفات.

2-1- السماع:

كان المبرد يُعنى بالسماع عناية شديدة، وقد سار في إثر أستاذه "المازني" لا يرتضي بعض القراءات الشاذة، مادامت لا تطرد مع قواعده النحوية، وتشدد في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة مادامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه، ومن ذلك استشهاد سيبويه على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس [من السريع]:

فاليوم أشرب غير مستحقب***إنما من الله ولا واغل

والمبرد روى البيت "فاليوم أسقى"؛ وبذلك لا يكون فيه شاهد على تسكين المضارع وقال المبرد: ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت، إنما روايته الصحيحة في مطلعه هي: "فاليوم فاشرب"، فيكون سكون الفعل طبيعيا؛ لأنه فعل الأمر.

وردّ عليه ابن جني بأن اعتراضه في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النَصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه.[1]

2-2- القياس:

كان المبرد يحتكم دائما إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب. فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة على ألسنتهم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح المجال للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب.

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 131.

وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا قائلا: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"[1]. ومن ذلك:

أ- قياسه على استعمال صيغة "فعَال" و"فاعل" في النسب: كثر على ألسنة العرب استعمال صيغة "فعال" مستغنين بها عن الياء كـ: خبَاز، وبزَاز، وقزَاز، و سقَاء و بنَاء وزجَاج وخياط ونجار ولبان، وكذلك استعمال صيغة "فاعل"، كـ : حائك وشاعر أي: ذي شعر، وفارس أي: ذي فرس، وطاعم أي: ذي طعام. وقال سيبويه: إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع، ولا يقاس عليهما شيء، وإن كان قد كثر كلامهم، فلا يقال لصاحب البُرّ بُرّار المبرد الصيغتين جميعا محتجا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى.[2]

ب- تعليله بناء الفعل على السكون: كان المبرد يعلل تسكين الفعل في مثل "ضربْن" بأنه لو لم يسكن لاجتمعت أربعة متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لاجتمع ساكنان، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها.[3]

3- <u>العوامل والمعمولات</u>:

عني المبرد كغيره من النحاة والمعمولات.

3-1- <u>العوامل:</u> للمبرد آراء كثيرة في العوامل؛ ومن ذلك:

أ- **<u>نصب المستثنى:</u>** ذهب المبرد في نصب المستثنى رأيين، في مثل: "قام القوم إلا زيدا" فالرأي الأول أن "إلا" هي عاملة النصب فيه، وذهب في الرأي الثاني إلى أنه منصوب

---

[1]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ط1، ج: 5، ص 124.

[2]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 6، ص 175.

[3]- ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 137.

بمعنى "أستثني"، أي بفعل محذوف مفهوم من الكلام، وكان سيبويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المعتدي إليه بواسطة "إلا".[1]

ب- كان الناقصة: كان المبرد يرى أن "كان" الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، إنما تدل على الزمان فقط، وكان يسمي اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به.

وكان يخالف سيبويه في زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فكيف إذا مررت بدار قوم*** وجيران لنا كانوا كرام

فقد كان سيبويه يري بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيران كرام كانوا لنا.[2]

ج- المفعول معه: كان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوي، وإنما ينصبه عامل لفظي، ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين: "ما أنت وزيدا؟"، و"كيف أنت وزيدا؟" أنهما على تقدير: "ما كنت وزيدا" و"كيف تكون وزيدا؟"، وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير "كان" التامة ماضية أو مستقبلة، أي: إنه لا يرى داعيا للتقييد في المثال الأول بـ"كان" الماضية، وفي المثال الثاني بـ"تكون" المستقبلة. ورد ابن ولاد على المبرد فقال: إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن ما في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملابسته، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر، أما ما لم يثبت ولم يستقر، فليس محلا لإنكار، وأما "كيف"، فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد في المستقبل؟.

د- التوابع: كان يذهب إلى أن العامل في النعت، وفي عطف البيان، وفي التوكيد هو العامل في متبوع كل منها؛ إذ ينصب على تابعه انصبابة واحدة.[3]

---

[1]- ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994، ط3، ج: 4، ص 193.

[2]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 2، ص 63.

[3]- السيوطي، السابق، ج: 5، ص 166.

3-2-المعمولات: وعلى نحو ما كثرت آراء المبرد في العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة، كثرت آراؤه في المعمولات، ومن ذلك:

أ- **غير:** كان الأخفش يجوز في "غير" في مثل: "قبضت عشرة ليس غيرُها" الرفع والنصب، مع حذف التنوين؛ لانتظار المضاف إليه، أي: إنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية، وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفا، أي: "ليس غيرها مقبوضا"، وعلى النصب يكون اسمها مضمرا، أي: "ليس المقبوض غيرها" في المثال المذكور. وأبى المبرد إلا رفع "غير" على أن رفعها ضمة بناء لا إعراب، وأن "غير" شبهت بـ "قبل" و"بعد". وعلى هذا يحتمل أن تكون اسما لـ "ليس" أو خبرا لها، أي: على حذف الخبر أو على إضمار الاسم في ليس.[1]

ب- **الجمع بين فاعل "نعم" و"بئس" وتمييزه:** كان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل "نعم" و"بئس" وتمييزه، فلا يقال: "نعم الرجل رجلا محمد"، وذهب المبرد إلى جواز ذلك؛ لوروده في أشعار العرب مثل قول جرير [من الوافر]:

تزود مثل زاد أبيك فينا***فنعم الزاد زاد أبيك **زادا**

وقول الآخر [من البسيط]:

نعم الفتاة **فتاةً** هند لو بذلت***رد التحية نطقا أو بإيماء

وقيل: إن "زادا" في البيت الأول إنما هي معمولة لتزود في أول البيت، وهي إما مفعول مطلق أن أريد بها التزود، وإما مفعول به أن أيد بها الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وقيل: إن "فتاة" في البيت الثاني حال مؤكدة. وقد اختار ابن مالك رأي المبرد.[2]

4-**التعريفات:**

عني المبرد بالتعريفات، وعادة ما يسوقها في فاتحة كل باب من أبواب كتابه "المقتضب"، ومن ذلك:

---

[1]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج: 2، ص 417.

[2]- السابق، ج: 1، ص 179.

4-1- الاسم: عرف الاسم بقوله: "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[1]

-**الشرط:** عرف الشرط في: (هذا باب المجازاة وحروفها) بقوله: "{وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره..."[2]

-**أفعال المطاوعة:** عرفها في (هذا باب أفعال المطاوعة) بقوله: "وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها. فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعة يقع على (انفعل).... وذلك قولك: كسرته فانكسر. فإن المعنى: أني أردت كسره فبلغت منه إرادتي. وكذلك قطعته فانقطع، وشويت اللحم فانشوى، ودفعته فاندفع."[3]

-**الإمالة:** عرفها في (هذا باب الإمالة) بقوله: "وهو أن تنجو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه..."[4]

5- الخاتمة:

كانت هذه إضاءة عن المبرد وإسهامه في بناء صرح النحو العربي؛ إذ يعد -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية، فهو الذي نقل مقولات البصريين وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها، كما قال ابن جني، وكتابه "الكامل في اللغة والأدب" هو أحد أصول الأدب الأربعة -كما قاله ابن خلدون، فضلا عن مصنفاته الأخرى العديدة، والتي حملت آراء مختلفة في النحو واللغة.

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ج: 3، ص 65.

[2]- المبرد، المقتضب، ج: 2، ص 45.

[3]- نفسه، ص 102.

[4]- نفسه، ج: 3، ص 42.

المحاضرة العاشرة

ابن جنّي (ت 392هـ) وجهود اللغوية.

توطئة:

1- التعريف بابن جني:[1]

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان أبو مولى روما، ولد حوالي سنه 320هـ أكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي مواطنه. وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكرا، ففي تصانيفه يتردد ذكر بعض تلاميذ المبرد، مثل: محمد بن سلمة. وبعض تلاميذ ثعلب، مثل: ابن مقسم.

عاد إلى الموصل وأخذ درس للطلاب في مسجدها، وهو في أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم، مثل أبي عبد الله الشجري الذي يتردد ذكره في الخصائص.

حدث أن مر بحلقته في سنة 337هـ أبو علي الفارسي إمام النحاة في عصره، فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه، فقال له: "زَبّبتَ وأنت حصرم"، أي: لقد أصبحت زبيبا وأنت ما تزال حصرما، فكانت تلك الكلمة دافعا لاستكمال أداته، فلزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، متنقلا معه في رحلاته، ويبدو أثر الفارسي واضحا في تكوين ابن جني اللغوي، فمن يقرأ كتابه "الخصائص" يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه.

ولم يقف ابن جني عند آراء أستاذه أبي علي الفارسي يرددها، إنما أضاف إليها من عقله الخصب، مما جعله إمام في التصريف والنحو، ومما أهّله لخلافة أستاذه.

تعرف في بلاط سيف الدولة الحمداني على المتنبي، ونشأت بينهما صداقة، فشرح ديوانه، حتى إذا توفي رثاه رثاء رائعا بقصيدة أثبتها القفطي في إنباه الرواة، ويقول في مطلعها:

غاض القريض وزالت نضرة الأدب***وصوَّحت بعد ري روضة الكتب

[1]- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج: 3، ص 246.

خلف أستاذه في التدريس ببغداد بعد وفاته، وظل يؤلف ويصنف حتى توفي سنة 392هـ.

خلّف ابن جني عددا كبيرا من الكتب، بلغت نحو خمسين كتابا، ومنها: كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، و"اللمع في العربية"، وكتب "المنصف"، وكتاب "العروض"، وكتاب "سر صناعة الإعراب" وكتاب "الخصائص" وغيرها.

يقول المتنبي (ت 354هـ) في ابن جني: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. وقال أيضا: ابن جني أعرف بشعري مني.[1]

وقال فيه السيوطي (ت911هـ): "من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو..."[2]

- **اتجاهه النحوي:** يعد ابن جني بغدادي المذهب؛ فقد اتبع نحاه بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، وهو منهج يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لظهور هذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد_وثعلب. وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والخلوص من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

ومن أهم من يمثل الجيل الأول من البغداديين أبو الحسن بن كيسان (ت 299هـ)، وأبو بكر بن شُقير (ت 315هـ)، وأبو بكر بن الخياط (ت 320هـ). وقد اتضحت معالم المدرسة البغدادية مع أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذين يعدان من أعلام جيلها الثاني.[3]

2- جهوده العلمية:

خاض ابن جني في معظم مسائل اللغة، فقد خاض في النحو والصرف، كما له إسهامات كثيرة في المباحث الصوتية، ومن جهوده:

---

[1]- ينظر: الفيرزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، 2001، ط1، ص 115. والسيوطي، بغية الرعاة، ج: 2، ص 132.

[2]- نفسه، ص 132.

[3]- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 245.

2-1- السماع والقياس:

كان ابن جني يسند آراءه دائما بقراءات القرآن والسماع عن العرب، وقد يستشهد بالحديث النبوي، لا للاستنباط ووضع القواعد، وإنما للاستئناس.[1]

وقد تطرق إلى تعارض السماع والقياس أحيانا، وكان يقدم الأول على الثاني، حيث يقول: •واعلم أنك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه.“[2]

وردّ ابن جني على إنكار استشهاد سيبويه على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب***إثما من الله ولا واغل

حيث إن المبرد روى البيت "فاليوم أسقى"، وقال: ليست هذه الرواية الصحيحة للبيت (يعني رواية سيبويه)، إنما روايته الصحيحة هي: "فاليوم أشرب". قال ابن جني: اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النَّصفة، ونفسه ظلم، لا من جعله خصمه.[3]

وكان ابن جني مثل أستاذه أبي علي الفارسي يعنى بالقياس عناية شديدة، حتى يمكن أن يقال: إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة. وبلغ من عنايته بالقياس.

وقد عقد ابن جني في الجزء الأول من كتابه "الخصائص" فصلا لبيان أن "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، وإن لم ينطقوا به"، واتسع في ثنايا مصنفاته في صور التدريب على الأقيسة، ومن يرجع إلى كتابه "المنتصف" في شرح كتاب التصريف للمازني، وكتابه "الخصائص" يجدهما زاخرين بتمارين لغوية من صنعه.

---

[1]- شوقي ضيف، السابق، ص 276.

[2]- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ت، د ط، ج: 1، ص 125.

[33]- ينظر: نفسه، ص 75.

3- موافقته البصريين:

كان ابن جني يوافق البصريين في مسائل كثيرة، منها:[1]

- المصدر أصل والفعل مأخوذ منه.

- رافع المبتدأ هو الابتداء

- المضارع منصوب بعد "حتى" بأن مضمرة وجوبا. وكذلك بعد "أو" و"فاء" السببية و "واو" المعية، نحو قوله تعالى: {لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب} [طه:61]؛ وذلك أنهم عوضوا من "أن" الناصبة حرف العطف.

- العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني؛ لأنه الأقرب.

- علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه.

- الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل.

4- موافقته الكوفيين:

وكما أنه وافق البصريين في كثير من المسائل، فإنه أيضا أخذ بوجهة النطر الكوفية في مسائل مختلفة، ومن ذلك:

- إعمال "إن" النافية عمل "ليس": وهو في ذلك يتبع رأي أستاذه الفارسي والكوفيين، غير أنه لاحظ أن إعمالها يشوبه شيء من الضعف، يقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبير في الآية الكريمة: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم﴾ ينبغي -والله أعلم- أن تكون "أن" هذه بمنزلة "ما" فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم، فأعمل "إن" إعمال "ما" (العاملة عمل ليس) وفيه ضعف؛ لأن "إن" هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص "ما" به، فتجري مجرى ليس في العمل.[2]

---

[1]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 113، و: ج: 2، ص 209، و: ج: 3، ص 260.

[2]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين، اسطمبول، 1986، ط2، ج: 1، ص 270.

- **مجيء فعل دون فاعل:** كان الكسائي يجيز وجود الفعل دون فاعل، في مثل: قام وقعد عمرو؛ إذ ذهب إلى أن "عمرو" فاعل قعد، وقام لا فاعل له، ويقول ابن جني: "إن "قلما يقوم زيد" دخلت فيه "ما" على "قل" كافة لها عن عملها، ومثله: كثرما وطالما."[1]

- **عودة الضمير على متأخر:** وافق ابن جني الكوفيين في جواز: "ضرب غُلامَه زيدا"؛ لمجيء ذلك في كلام العرب مثل قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم***جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل

وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظا ورتبة، بينما رأى ابن جني بأنه على نية التقديم. قال: "فكأنه قال: جزى عديّ بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله، فجاز ذلك."[2]

5- آراءه النحوية واللغوية:

لابن جني آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها عن أستاذه وعن المدرستين: البصرية والكوفية، ومنها:

أ- **العلة:** أفاض ابن جني في بيان العلل النحوية، منكرا تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجي لها إلى علل أولى وثوان وثوالث، ذاهبا إلى أن العلل الأخيرة تتممة للعلل الأولى، وليس هناك علة للعلة، ولا علة لعلة العلة.[3]

- **العامل:** عرض لعوامل الإعراب في الكلم، حيث إن النحاة قسموها إلى معنوي ولفظي، فالمعنوي مثل: الابتداء، واللفظي مثل: عمل المبتدأ في الخبر. وذهب ابن جني إلى أن العامل الحقيقي في إعراب الكلم إنما هو المتكلم؛ فهو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم.[4]

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج: 1، 167.

[2]- السابق، 297.

[3]- ينظر: نفسه، ص 173.

[4]- ينظر: نفسه، ص 109.

– **تجويز تقديم المفعول معه على المعمول قبله**: فيقال: **وثيابَ** الصوف جاء البرد، ذلك أن صورة واو المعية صورة الواو العاصفة، وأنها تستعمل في موضعها، فتقول: جاء البرد **وثيابَ** الصوف، ولو شئت لرفعت ثياب عطفا على البرد، أي: جاء البرد وجاءت ثيابُ الصوف.

– **الفصل بين المضاف والمضاف إليه**: كان الفرّاء يضعف قراءة ابن عامر: ((وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)) بالفصل بين المضاف وهو "قتل"، والمضاف إليه وهو "شركائهم" وبالمفعول به "أولادهم"، وأنه أنكر البيت الذي أنشده الأخفش: وهو قول بعض الشعراء في وصف ناقته:

فَزَجَجتها بمزجة*** زج **القلوص** أبي مزاده

وقد خالفه في ذلك جمهور الكوفيين، مجّوزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به. وانتصر لهم ابن جني محتجا بقدرة الشاعر على أن يقول: "زج القلوص أبو مزاده"، يقول: •في هذا البيت عندي دليل علة قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول"[1]

– **العامل في الخبر**: ذهب ابن جني إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا، وبذلك سوغ تقدمه على المبتدأ في مثل: شاعرٌ محمدٌ؛ لأنه إنما تقدم على أحد عاملي الرفع فيه وهو المبتدأ، ويقول: •فأما خبر المبتدأ، فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جمعيا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ."[2]

– **عمل "لا" العاملة عمل "ليس" في المعارف**: كان الجمهور يذهب إلى أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تعمل ألا في النكرات، وذهب إلى أنها تعمل أيضا في المعارف؛ لقول النابغة:

وحلت سواد القلب، لا أنا باغيا***سواها، ولا عن حبها متراخيا

---

[1]– السابق، ج: 2، 406.

[2]– نفسه، ص 385.

- **ما ينوب عن عامل يعمل عمله:** ومن ذلك "أمَّا"، فإنه يرى أنها تعمل الرفع والنصب فيها يتولها، لأنها عوض عن الفعل[1]، في قول بعض الشعراء:

أبا خراشة **أمَّا** أنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضبع

"أي: لئن كنت ذا نفر قويت وشددت، والضبع هنا السنة الشديدة.

وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه في بعض المسائل، وهي أن ما شيء يعمل عمله، فـ "ما" في "أما" فهي مكونة من "أن" المصدرية و"ما" الزائدة عملت، لنيابتها مناب "كان" الرفع والنصب فيما تلاها، وينبغي طرد ذلك في الصور المماثلة، فمن ذلك أن أستاذه أبا علي الفارسي كان يذهب إلى أن العامل في المعطوف في مثل: "جاء محمدٌ وعليٌ" عامل مقدر من جنس العامل في المعطوف عليه، وذهب ابن جني إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف.

- **الجر بالجوار:** كان سيبويه يذهب إلى أن كلمة "خَرب" في قولهم: "هذا حجر ضب خرب" مجرورة على الجوار لضبّ؛ لأنه كان ينبغي أن ترفع؛ إذ هي صفة لحجر، وقال ابن جني: بل هي مجرورة على الأصل؛ إذ أصل التعبير: "هذا حجر ضب خرب حجرهُ"، فحذف المضاف وأنيب المضاف إليه في "حجره" وهو الضمير، فارتفع واستتر في "خرب"، فهو صفة لحجر على تقدير حذف المضاف، وهو تأويل بعيد.[2]

- **اشتقاق الأفعال من الأسماء:** من آرائه الطريفة أن الأفعال قد تشتق من أسماء الأعيان، وقوله إننا لو اشتققنا فعلا من سفرجل، لقلنا: سَفرَجَ يُسفرج سفرجةً، فهو مسفرج.[3]

- **الاشتقاق أصل ظهور اللغات:** من طريف ما اهتدى إليه أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة، ويقول في كتابه الخصائص: •وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد،

---

[1]– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 267.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 192.

[3]– ابن جني، المنصف شح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، مصر، 1954، ط1، ج: 1، ص 33.

وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل."[1]

- **الاشتقاق الأكبر**: وذلك بالتقاليب الستة للأصل الثلاثي لأي كلمة، وبيان أنه يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد. والحق أن الخليل قد سبقه في ذلك، إذ بنى معجم "العين" على تقليب الأصل الثلاثي للكلمة في صورة الست، ولكنه لم يفكر في أنها هي واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد. وقد اعترف في فاتحة حديثه عنه بأن الفارسي كان يستعين به، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه، إنما هو الذي نهض بذلك، فهو الذي سماه، وهو الذي جسمه في أمثلة مختلفة، منها: "ك ل م" وتقليباتها ومشتقاتها: وقد أرجعها إلى معنى القوة والشدة، وأرجع "ق ول" وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة، كما أرجع تقليب "ج ب ر" إلى معنى الشدة والقوة، ومثلها مشتقاتها، وأرجع تقليب "ق س و" ومشتقاتها إلى القوة والاجتماع، كما أرجع تقليب "س ل م" ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة.[2]

وفي كتابه "المحتسب" طبق ذلك على "ح ج ر" وتقليبها ومشتقاتها؛ مبينا أنها تعود جميعا إلى الشدة والضيق والاجتماع. كما توقف أيضا عند "ج د ل" وأوضح أنها وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة.[3]

- **التضمين**: عني ابن جني بالتضمين، وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فإن كان فعلا أو مصدرا أُعطي حكمه، فعدّي بما يعدّى إليه، قال ابن هشام: •قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين."[4]

وقد يتضمن فعل متعد معنى فعل لازم كما في قوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ [النور:06] فإن الفعل "خالف" يتعدى بنفسه، وعدّي في الآية الكريمة بـ "عن"؛

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 46،

[2]- ينظر: السابق، ج: 2، ص 133.

[3]- ينظر: ابن جني، المحتسب، ج: 1، ص 321.

[4]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 2، ص 791.

لتضمنه معنى الابتعاد والخروج والانحراف، فأفاد المعنيين معا؛ أي: فليحذر الذين يخالفون أمره ويبتعدون (يحيدون، ينحرفون) عن أمره.[1]

وقد يتضمن فعل لازم معنى فعل متعد، كقوله تعالى: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ [البقرة:235]، فالفعل "عزم" لازم، ولكنه في الآية تعدّى إلى مفعول به "عقدة"؛ لتضمنه معنى "نوى"، أي: لا تعزموا ولا تنووا عقدة النكاح.[2]

وقد يكون في المصادر، وذلك بذكر فعل ثم المجيء بمصدر لفعل آخر يشاركه في الاشتقاق، كقوله تعالى في السيدة مريم عليها السلام: ﴿فَتَقَبلها ربُّها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنًا﴾ [آل عمران:37]، فقد جاء بالفعل "أنبت"، وهو فعل متعد مصدره "إنبات"، ثم جاء بالمصدر (المفعول المطلق) من فعل آخر يشترك معه في الاشتقاق "نباتا" من الفعل اللازم "نبت". فكأنه قال: فأنبتها إنباتا حسنا، فنبتت نباتا حسنا، أي إنها طاوعته في الفعل، وفي ذلك إثبات الفضيلة للسيدة مريم عليها السلام، ولو قال: أنبتها إنباتا حسنا، لما كان لها من فضيلة، لأن الإنبات كان من الله تعالى.

وقال ابن جني في التضمين: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها."[3]

- **<u>دلالة الأصوات على المعاني</u>**: كان ابن جني يؤمن إيمانا راسخا بدلالة الأصوات على المعاني، فقد عقد في كتابه "الخصائص" ثلاثة أبواب محاولا إثبات هذه النظرية؛ وهي: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، و"باب في قوة اللفظ لقوة المعنى".

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمّان، 2000، ط1، ج: 3، ص 14.

[2]- نفسه، ص 15.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج: 2، ص 210.

ومما ورد في "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" قوله: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته.

قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو النقران، والغليان والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على ما سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثلاه.[1]

- **<u>تشبيه الجهاز الصوتي بالآلة الموسيقية</u>**: شبه ابن جني الجهاز الصوتي بآلتي الناي والعود، وشبه كيفية صدور الصوت من جهاز النطق بكيفية حدوث الأنغام الصادرة من هاتين الآلتين.

فقد شبه الحلق والفم بالمزمار، وشبه مخارج الأصوات ومدارجها بفتحات المزمار، مركزا على مجرى الهواء في الفم عند إحداث الأصوات، حيث شبه بمراوحة الزامر أنامله على خروق الناي لسماع الأصوات المتنوعة بحسب تغييره لوضع أنامله على فتحتات المزمار. يقول: "فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا... فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة".[2]

وعقب على هذا التمثيل في إحداث الصوت بتشبيهه بوتر العود، وكيفية الضرب عليه، مما يحدث أصواتا مختلفة تتلقاها الأذن، فتتذوق جوهر الصوت، كما تتذوقه في أصوات الحروف، تبعا للرّقة والصلابة في الوتر، وكذلك الحال بالنسبة للوترين الصوتيين في الجهاز

---

[1]- السابق، ج: 2، ص 152.

[2]- ينظر: ابن جني، س صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ط1، ج: 1، ص 21.

الصوتي عند الإنسان، يقول: «ونظير ذلك أيضا وتر العود، فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه، أدى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا، سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر غُفْلا غير محصور، تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور، أملس مهتزا، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته، وضعفه ورخاوته...»[1]

ويضيف في الموضع ذاته: «فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض الصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا.»[2]

6- التعريفات:

حذق ابن جني بوضع الحدود والتعريفات، ومن تعريفاته ماتزال متداولة إلى يومنا هذا.

أ- تعريف اللغة:

يقول: «أما حدها، فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[3]

ب- تعريف النحو:

يقول ابن جني في تعريفه للنحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها.»[4]

---

[1]- السابق، ص 22.

[2]- نفسه، ص 22-23.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 33.

[4]- نفسه، ص 34.

ج- **الإعراب**: يقول: "هو الإبانة من المعاني بالألفاظ"[1]"؛ وبينه بقوله: "ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا، لاستبهم أحدهما من صاحبه"[2]

د- **البناء**: وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل". ثم علل تسميته، بقوله: "وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره.

هـ- **الصوت والحرف**: يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"[3]

و- **الجهر والهمس**: يقول: "فمعنى المهجور: أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت... وأما المهموس: فحرف أضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى معه النفس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"[4]

الخاتمة:

مما سبق تتضح لنا إمامة ابن جني في علوم اللغة العربية: أصواتها وصرفها ونحوها؛ إذ ما يزال الدرس اللغوي يعتمد على الكثير من تعريفاته وآرائه اللغوية، المنثورة في كتبه العديدة، ويكفي أنه صاحب أول كتاب متخصص في الدراسات الصوتية "سر صناعة الإعراب"، والذي أتي فيه على دراسات مستفيضة في الصوتيات العربية، التي تدرس مباحثها حتى اليوم.

---

[1]- السابق، ص 35-35.

[2]- نفسه، ص 35.

[3]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص 19.

[4]- نفسه، 75.

المحاضرة الحادية عشر

ابن فارس (ت 395هـ) وجهوده اللغوية.

توطئة:

شهدت الدراسات اللغوية في خلال القرن الرابع الهجري تطورا هائلا على جميع المستويات، خاصة في ظل تطور الحاضرة الإسلامية ووفود الشعوب إليها من كل أصقاع الدنيا طلبا للدين والعلم، لما شهدته الحاضرة من تطور علمي، حيث كان نتيجة جهود العلماء المسلمين، ومن هؤلاء الأعلام الذين تميّزوا بأفكارهم ودراساتهم نجد "ابن فارس".

1- التعريف بابن فارس:[1]

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، واختلفوا في وطنه فقيل: من قزوين –ولا يصح ذلك، وإنما قالوه لأنه كان يتكلم بكلام القزاونة، وقيل: كان من رستاق الزهراء من القرية المدعوة (كرسف جياناباذ)، وأكثر العلماء يرون أن أصله من قزوين، وأقام مدة في همدان، ثم انتقل إلى الري فتوفي فيها وإليها نسبته فقيل "الرازي".

قام ابن فارس برحلات عدة لطلب العلم، ومنها: رحلته إلى قزوين، قاصدا أبا الحسن بن إبراهيم القطان (ت 345هـ)، ورحلته إلى زنجان التي التحق فيها بأبي بكر أحمد بن الحسين بن الخطيب رواية ثعلب.

وفي "الرّي" اختص بتعليم مجد الدولة أبي طالب بن فخر الدولة، حيث التقى بالصاحب ابن عباد.

كان شافعي المذهب، ثم تحول مالكيا، وكان نحويا على مذهب الكوفيين.

رحل ابن فارس إلى كثير من البلدان؛ طلبا للعلم، وتتلمذ على كثير من العلماء، ومنهم:

---

[1]– ينظر: عادل نويهض، معجم المُفسِّرين: من صدر الإسلام وحتَّى العصر الحاضر، ص 128. و: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص 103.

–والده "فارس بن زكرياء" الذي كان فقيها شافعيا، لغويا رواية للشعر، ومما رواه عنه كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت.

وروى ياقوت الحموي عن يحي الأصبهاني قال: «سمعت عمي عبد الرحمن بن محمد العبدي يقول: سمعت أبا الحسين أحمد بن زكريا بن فارس النحوي يقول: دخلت بغداد طالباً للحديث فحضرت مجلس بعض أصحاب الحديث وليس معي قارورة، فرأيت شاباً عليه سمة من جمال فاستأذنته في كتب الحديث من قارورته فقال: من انبسط إلى الإخوان بالاستئذان فقد استحق الحرمان»[1]

– أبو بكر أحمد بن الحسين الخطيب رواية ثعلب.

– أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان.

– أبو عبد الله أحمد بن طاهر المنجم، وكان ابن فارس يقول: "ما رأيت مثل أبي عبد الله أحمد بن طاهر، ولا رأى نفسه هو مثل نفسه".

ومن أبرز تلاميذ ابن فارس المشهورين:

– بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات (358هـ –395هـ).

– الصاحب بن عباد الوزير الكاتب الشاعر (324هـ –385هـ).

وقد أجمع العلماء على تقدم ابن فارس وإمامته في اللغة، ومن شهادات العلماء له أن تلميذه الصاحب بن عباد كان يقول فيه: «شيخنا ممن رزق حسن التصنيف وأمن فيه من التصحيف.»[2]

وقال عنه القفطي: «يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء، وله كتب بديعة ورسائل مفيدة وأشعار جيدة.»[3]

---

[1]– ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج: 1، ص 411.

[2]– السيوطي، بغية الوعاة، ج: 1، ص 352.

[3]– القفطي، إنباه الرواة، ج: 1، ص 127.

أما الذهبي (748هـ)، فشهد له بتقدمه، حيث يقول: «الإمام، العلامة، اللغوي، المحدث... وكان رأسا في الأدب، بصيرا بفقه مالك، مناظرا متكلما على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين... جمع إتقان العلم إلى ظرف أهل الكتابة والشعر»[1]

ترك ابن فارس مؤلفات كثيرة تزيد عن ستين (60) مؤلَفًا، من أهمها: "المجمل" في اللغة، و"مقدمة في النحو"، و"ذم الخطأ في الشعر"، و"الانتصار لثعلب"، و"اختلاف النحويين"، و"فتاوى فقيه العرب"، و"الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، و"مقاييس اللغة"، وكتاب "الإتباع والمزاوجة"، وكتاب "غريب إعراب القرآن"، وكتاب "تفسير أسماء النبيّ –عليه السلام–"، وكتاب "ذخائر الكلمات"، وكتاب "خلق الإنسان"...

2– <u>كتاب "الصاحبي:</u>

كان لابن فارس فضل كبير في ظهور علم "فقه اللغة"؛ فقد كانت البداية الحقيقة لهذا العلم بوصفه علما مستقبلا على يد ابن فارس وابن جني رحمهما الله. فلقد كان لهما أبلغ الأثر في التأليف في فقه اللغة، وعلى وجه الخصوص ابن فارس الذي ألف مجموعة من الكتب في هذا المجال، خصوصا كتابه " الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، حيث يصرح عن سبب تسميته الكتاب "الصاحبي" إنه لما ألف الكتاب أودعه خزانة الصاحب بن عباد وزير مؤيد الدولة بن بويه.[2]

وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه أول كتاب في العربية يحمل اصطلاح "فقه اللغة"، وبه تأثر المؤلفون من بعده، واتخذوا هذا الاصطلاح فنا لغويا مستقلا. فضلا عن الموضوعات التي عالجها بين طياته، وقد عالج ابن فارس فيه عددا من الموضوعات التي تعد من صميم فقه اللغة، وجمع فيه ما تفرق في كتب سابقيه، قال في مقدمة كتابه: «والذي جمعناه في مؤلفنا

---

[1]– الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 1، ص 105.

[2]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، 1993، ط1، ص 33.

هذا مفرق في أصناف العلماء المتقدمين –رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء– وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق»[1]

2-1- أهمية الكتاب:

كتاب "الصاحبي" هو كتاب لغوي، يقدم فيه ابن فارس جهداً واضحاً في دفع عجلة البلاغة العربية إلى الأمام، فقد درس المعاني البلاغية التي مرّ بها سابقوه، وأضاف إليها ما أضاف مما هداه إليه حسّه البلاغي وبصيرته النافذة في الكشف عمّا وراء النص، من دلالات وإيحاءات.

وفي هذا الكتاب يقف «ابن فارس» عند أسلوب الاستفهام، فيفصل في اسمه، حيث يقول: الاستفهام لغة مصدر استفهمت، أي طلبت الفهم، والاستفهام اصطلاحاً: طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، بإحدى أدوات الاستفهام، وأسلوب الاستفهام: هو أحد الأنواع الخمسة للإنشاء الطلبي التي هي: الأمر والنهي والتمني والنداء فضلاً عن الاستفهام.

وقد قسم ابن فارس كتابه سبعة وثمانين (87) باباً، تناول فيها مسائل شتى تعدّ النواة الأولى في فقه اللغة، ومن ذلك: حديثه عن نشأة اللغة، والخط العربي، وعن خصائص اللغة ومزاياها، واختلاف اللغات، وأقسام الكلام، ومعاني الحروف، والخطاب المطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، والقلب، والإبدال، والعموم، والخصوص، والحذف والاختصار، والإتباع، وغيرها...[2]

2-2- الآراء اللغوية في الكتاب:

لابن فارس آراء لغوية عديدة ضمنها في كتابه " الصاحبي في فقه اللغة"، نذكر منها:

أ- **نشأة اللغة:** حاول الإجابة عن سؤال شغل بال المفكرين قديما وحديثا، ذلك السؤال المتعلق بأصل اللغة: أهي توقيف؛ أي وحي من الله علمها الانسان أم هي اصطلاح؟

---

[1]- السابق، ص 35.

[2]- ينظر: محمد سطام الفهد، كتاب الصاحبي، موقع البيان: https://www.albayan.ae/paths/books/2006-11-06-1.874748، بتاريخ: 2006/11/06، اطلع عليه بتاريخ: 2023/09/20. الساعة: 10:00.

وعقد ابن فارس في كتابه " الصاحبي في فقه اللغة" بابا سماه: "القول على لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟

وذهب إلى أن لغة العرب توقيف مستدلا بقوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾. [البقرة:31]، حيث يرى في ذلك أن الله تعالى لم يعلم الإنسان اللغة دفعة واحدة، بل كان ذلك في أزمنة متفرقة. يقول: «ولعل ظانا يظن أن اللغة التي دلّلنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد، وليس الأمر كذا، بل وقّف الله جل وعز آدمَ عليه السلام على ما شاء الله أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علّم بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبيا نبيا ما شاء أن يعلّمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فآتاه الله عز وجل من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله، تماما على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قرَّ الأمر قراره، فلا نعلم من بعده حدثت»[1]

ب- <u>اكتساب اللغة</u>: عقد ابن فارس في كتبه بابا تطرق فيه إلى قضية "اكتساب اللغة" تحت عنوان: "باب القول في مأخذ اللغة"، ويقول في ذلك: «تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملقن، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظنون»[2]

إذًا فهو يرى بأن اللغة تكتسب من ثلاثة طرق:

- طبيعيا من المجتمع الذي ينشأ فيه الإنسان.
- تعليميا عن طريق التلقين والتعليم.
- تعلّميا عن طريق السماع من الرواة الثقات.

ج- <u>الترادف</u>: ناقش ابن فارس في كتابه "الصاحبي" قضية الترادف في اللغة العربية في باب سماه "باب الأسماء كيف تقع على المسميات"، وفيه قد أنكر أن يكون في اللغة ترادف، فهو يرى أن للشيء اسما واحدا، أما البقية، فصفات. يقول: «يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين

---

[1]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 37.

[2]- نفسه، ص 64.

المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: "عين الماء" و"عين المال" و"عين السحاب"، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة. نحو: "السيف والمهند والحسام"، والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو "السيف" وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»[1]

د- <u>النحت</u>: يعد النحت من الظواهر اللغوية التي تسهم في توسيع اللغة، ويعد الخليل بن أحمد (ت:175هـ) أول من اكتشف هذه الظاهرة في اللغة العربية حين قال: «إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل حي على كقول الشاعر:

ألا رب طيف بات منك معانقي*** إلى أن دعا داعي الفلاح فحيعلا

يريد: قال: حي على الفلاح أو كما قال الآخر:

فبات خيال طيفك لي عنيقا***أي أن حيعل الداعي الفلاحا»[2]

ويعد ابن فارس أول من قنّن النحت، وجعل له قواعد عامة وطرقا واضحة، وجعله قياسا ولم يقتصره على السماع، إذ وضع نظرية للنحت في كتابه "الصاحبي".[3]

يقول ابن فارس متحدثا عن النحت في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" ومعرفا له: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك "رجل عبشي" منسوب إلى اسمين... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر" وفي "الصلدم" و"الصدم". وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب "مقاييس اللغة»[4]

---

[1]- السابق، ص 97.

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د ت، د ط، ج: 1، ص 60.

[3]- ينظر: عزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس، في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطّام، الرياض، ع: 2، 2016، ص 315.

[4]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 263.

3- معجم "مقاييس اللغة":

يعد معجم "مقاييس اللغة" أهم مؤلفات ابن فارس. وقد ألف معجمه معتمدا على فكرتين: "المقاييس" و"النحت"، فصرح بالأولى في مقدمته حيث قال: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول»[1]

وهو يقصد بالمقاييس ما يعرف بـ "الاشتقاق الكبير" الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معان تشترك فيها مفرداتها، وبيّن ذلك في المعجم، فقال: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس»[2]

3-1- مصادره في المقاييس:

ذكر ابن فارس في مقدمة معجمه أنه اعتمد في تأليفه على خمسة كتب رئيسة شهيرة؛ وهي: "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، و"إصلاح المنطق" لابن السكّيت (ت 244هـ)، و"غريب الحديث" و"الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت 357هـ)، و"جمهرة اللغة" لابن دريد (ت 321هـ).[3]

3-2- منهجه في تأليف المقاييس:

ابتدع ابن فارس في تأليف معجمه منهجا غير مسبوق، فهو لم يرتب مواده على أوائل الحروف وتقليباتها كما صنع ابن دريد في الجمهرة، ولم يرتبها على أواخر الكلمات كما فعل الجوهري في الصحاح.

- رتب المواد ترتيبا ألفبائيا، حيث يبدأ بحرف الهمزة وينتهي بحرف الياء.

- قسّم معجمه ثمانية وعشرين (28) كتابا بعدد حروف الهجاء، حيث اطلق على كل حرف اسم "كتاب": (كتاب الهمزة)، (كتاب الباء)، (كتاب التاء)...

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص 1.

[2]- نفسه، ص328.

[3]- ينظر، نفسه، ص 4-5.

– اتبع نظاما دائريا يبدأ بالحرف المعين ثم ما يمليه في الترتيب، فمثلا في كتاب الشين ثم الباء ثم التاء... وإنما يبدأ بالشين ثم الصاد، ثم الطاء ثم الظاء... ويكمل الدائرة إلى أن ينتهي بالسين.

– قسم كل كتاب (حرف) إلى أبواب:

- ✓ –باب (الحرف) في الذي يقال له المضاعف.
- ✓ –باب الثلاثي الذي أوله (الحرف).
- ✓ –باب (الحرف) و(الحرف الذي يليه) وما يثلثهما.
- ✓ –باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله (الحرف).
- ✓ –باب من الرباعي آخر: من الثلاثي يزيدون فيه حرفا لمعنى يريدونه من مبالغة.
- ✓ –الباب الثالث من الرباعي الذي وضع وضعا.

***مثال: <u>كتاب الحاء:</u>**

– باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق أوله حاء، وتفريغ مقاييسه: (حد)، (حذ)، (حر):

– باب الحاء والدال وما يثلثهما: (حدر)، (حدس)، (حدق).... (حدج).

– باب الذال وما يثلثهما: (حذر)، (حذق).

ويسير على المنوال نفسه حتى يأتي على كل المواد الثلاثية المستعملة في اللغة العربية التي تبدأ بالحاء، فيختمها ب (حجب).

– باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله حاء:

أ–**المنحوت:** مثل:(الحُرقوف): الدابة المهزول، منحوت من (حرف): الحرف: الضامر من كل شي، و(حقف): ومنه المحقوقف: المنحني، ذلك أنه إذا هزل انحنى.

ب– **ما ليس بمنحوت وزيد فيه حرف للمبالغة:** مثل: (المحلقن) من البسر: الذي بلغ الإرطاب ثلثيه، وزيدت فيه النون للمبالغة، والأصل: الحَلْق.

ج- **الموضوع على أكثر من ثلاثة أحرف:** وبعد أن فرغ من المنحوت والذي زيد فيه حرف لإرادة المبالغة، يتطرق إلى ما وضع في الأصل على أكثر من ثلاثة أحرف، قال: «أما الذي هو عندنا موضوع وضعا، فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه -والله أعلم بذلك- ، فمن ذلك (الحِنْديرَة، والحُنْدورَة): الحدقة، والحنديرة أجود؛ كذا قال أبو عبيد، والحرقفة: عظم الحجبة، وهو رأس الورك»[1]

3-3- <u>أهم خصائص معجم "مقاييس اللغة"</u>:

امتاز معجم مقاييس اللغة لا بن فارس عن غيره من المعاجم بخصائص عدة، نذكر منها:

أ- **<u>فكرة الأصول (المقاييس)</u>:** يبين ابن فارس إن كانت المادة أصلا أو أصلين أو أكثر، ودلالة كل أصل مثلا: (عف): العين والفاء أصلان صحيحان: أحدهما الكف عن القبيح، والآخر دال على قوة الشيء.

وهو لا يعتمد اطراد المقاييس في جميع مواد اللغة، بل أنه ينبه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس.

كما أنه ينص على أن الكلمات الدالة على الأصوات، وكثيرا من أسماء البلدان لا يجري على القياس، ومن ذلك مادة (تين)، قال: "التاء والياء والنون ليس أصلا، إلا التين، وهو معروف. والتين جبل".[2]

ب- <u>فكرة النحت:</u>

قال ابن فارس: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك "رجل عبشي" منسوب إلى اسمين... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر" وفي "الصلدم" و"الصدم". وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب "مقاييس اللغة»[3]

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 2، ص 146.

[2]- ينظر: نفسه، ج: 1، ص 361.

[3]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 263-264.

وقد طبق ابن فارس النحت في معجمه "مقاييس اللغة"، وبخاصة في أبوابه المسماة "ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف"، وقد وصل عدد الألفاظ المنحوتة في معجمه ما يقارب 300 كلمة منحوتة.[1]

قال ابن فارس في معجم المقاييس في باب "ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء": «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. وعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قوله: حيعل الرجل، إذا قال حي على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم: **عبشمي**. وقوله:

*تضحك مني شيخة **عبشمية***

فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إن ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر [الموضوع] وضعا لا مجال له في طرق القياس...ومن ذلك (بحتر) وهو القصير المجتمع الخلق. فهذا منحوت من كلمتين، من الباء والتاء والراء، وهو من بترته فبتر، كأنه حرم الطول فبتر خلقه. والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء، هو من حترت وأحترت، وذلك أن لا تفضل على أحد. يقال أحتر على نفسه [وعياله] أي ضيق عليهم. فقد صار هذا المعنى في القصير؛ لأنه لم يعط ما أعطيه الطويل.»[2]

وذهب ابن فارس إلى أن كثيرا من الألفاظ الزائدة على ثلاثة أحرف منحوتة من كلمتين، ومثال ذلك: «قولهم للرجل إذا ستر بيديه طعامه، كي لا يُتناول (جردب) من كلمتين: من جدب؛ لأنه يمنع طعامه، فهو كالجدب المانع خيره، ومن الجيم والراء والباء [أي: جرب]، كأنه جعل يديه جرابا يعي الشيء ويحويه»[3]

ج- <u>زيادة الحروف للمبالغة</u>: رد ابن فارس كثيرا من الكلمات غير الثلاثية إلى زيادة حرف فيها أو أكثر للمبالغة، يقول: «ومن ذلك "الفَلْحَس": الرَّجُل الحريص، والكلب الفَلْحَسُ، وهذا

---

[1]- ينظر: عزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، ص 321.

[2]- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص 328.

[3]- نفسه، ج: 1، ص 506.

ممّا زيدت فيه الفاء، والأصل "لَحِسَ" كأنه من حرصه يلحس الأشياء لحسا، والفلحس: المرأةُ الرَّسْحاءُ، كأن اللحم منها قد لُحِس حتى ذهب»[1]

د- وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف: أثبت ابن فارس أن هناك كثيرا من الكلمات موضوعة في أصلها على أكثر من ثلاثة أحرف، فهي ليست منحوتة، ولا زيد فيها حرف للمبالغة، ومن ذلك: "[الباب الثالث من الرباعي الذي وضع وضعا]: (البُهْصَلَةُ: المرأة القصيرة، وحمار بُهْصَلٌ قصير، والبُخْنُقُ: البرقع القصير، وقال الفرّاء: البُخْنُقُ خرقة تلبسها المرأة تقي بها الخمارَ الدهنَ، البَلْعَثُ: السَّيِّءُ الخُلُق. البَهْكَثَةُ: السرعة. البَحْزَجُ: ولد البقرة. وكذلك البرغز...»[2]

هـ- الاختصار: يمتاز معجم "مقاييس اللغة" بشدة الاختصار، وذلك يتفق مع الغرض الذي رمى إليه، فابن فارس لم يهدف إلى صناعة معجم يحوي كل ألفاظ اللغة العربية، وإنما كان يسعى إلى وضع معجم يضبط فيه المشتقات اللغوية، ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة (المقاييس)، ويبيّن كيف تفرعت الصيغ عنها.[3]

3-4- بعض المسائل الصرفية:

من المسائل الصرفية التي تطرق إليها ما جاء في مادة (أول): «(أول): الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه، أما الأول فالأول، وهو مبتدأ الشيء، والمؤنثة الأولى، مثل أفعل وفعلى، وجمع الأولى أوليات مثل الأخرى. فأما الأوائل فمنهم من يقول: تأسيس بناء "أول" من همزة وواو ولام، وهو القول. ومنهم من يقول: تأسيسه من واورين بعدهما لام. وقد قالت العرب للمؤنثة أولة. وجمعوها أولات وأنشد في صفة جمل:

آدم معروف بأوّلاته***خالُ أبيه لبني بناته

---

[1]- السابق، ج: 4، ص 514.

[2]- نفسه، ج: 1، ص 353.

[3]- ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مص للطباعة، القاهرة، 1988، ط4، ج: 2، ص 357.

أي: خيلاء أبيه ظاهر في أولاده. أبو زيد: ناقة أوَّلةٌ وجمل أول: إذا تقدما الإبل. والقياس في جمعه أواوِل، إلا أن كل واو وقعت طرفا أو قريبة منه بعد ألف ساكنة قُلبت همزة. الخليل: رأيته عاما أول يا فتى، أول على بناء أفعل، ومن نوَّنَ حمله على النكرة. قال أبو النجم:

ما ذاق ثقلا منذ عام أول»[1]

فقد تطرق إلى مؤنث كلمة (أول)، وجمعها، وأصل حروفها، وقلب الواو فيها همزة.

3-5- الإشارة إلى بعض لهجات العرب:

ومن ذلك ما أورده في مادة (أيَرَ): "الهمزة والياء والراء كلمة واحدة وهي الريح. واختلف فيها، قال قوم: هي حارة ذات أُوَار. فإن كان كذا فالياء في الأصل واو، وقال الآخرون: هي الشمال الباردة بلغة هذيل»[2]

3-6- الاهتمام بالتعبيرات المجازية:

اهتم ابن فارس بالعبارات المجازية في معجمه، فنبّه عليها، مصرحا بأنها من المجاز، أو المستعار، أو المشبه، أو المحمول، ومن ذلك ما ورد في آخر مادة (دعو)، قال: «ويحمل على الباب مجازا أن يقال: دعا فلانا مكان كذا، إذا قصد ذلك المكان، كأن المكان دعاه. وهذا من فصيح كلامهم»[3]

3-6- منزلة مقاييس اللغة:

تبوأ معجم "مقاييس اللغة" منزلة رفيعة بين معاجم اللغة العربية؛ وذلك لاعتماده فكرة "المقاييس" التي ترد الألفاظ إلى أصولها الدلالية، قال محقق معجم "مقاييس اللغة" الأستاذ عبد السلام محمد هارون: "فإن كتابنا هذا لا يختلف اثنان بعد النظر فيه، أنه فذ مفخرة من مفاخر التأليف العربي، ولا أخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف"، وهذا المعجم يُعدّ من أهم المعاجم العربية.

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 1، ص 158.

[2]- نفسه، ص 163.

[3]- نفسه، ج: 2، ص 281.

4- الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه عن ابن فارس –وإن كان عرض مقتضبا– مكانة الرّجل في خدمة اللغة العربية، وقد ركزنا على أبرز كتابيه "الصاحبي في فقه اللغة"، و"مقاييس اللغة" اللذين كان لهما أثر كبير في الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا؛ لما تضمناه من أفكار ثاقبة نيرة في فهم اللغة العربية، وما سارا عليه من منهج متميز في تأليفهما، أثرى الدراسات اللغوية، وفتح الباب على مصراعيه للاستفادة من هذه الدراسات بما يفيدنا اليوم ويرقى بلغتنا ودراستها لتنافس الدراسات العالمية.

المحاضرة الثانية عشر

ابن مالك (600هـ -672هـ) وجهوده اللغوية.

توطئة:

شهد القرن السابع الهجري تتفككا وتتشعبا لعدة لهجات مختلفة، وكانت هناك حاجة لتوحيد اللغة العربية وتحقيق الاتفاق على قواعدها النحوية والصرفية، الأمر الذي أخذه نحاة هذا القرن محمل الجد، وشمروا على سواعدهم في خدمة اللغة العربية وتطويرها.

وقام نحاة القرن السابع بتأليف كتبا ومؤلفات عديدة في مجال النحو والصرف والبلاغة، مما أسههم في توحيد القواعد النحوية والصرفية في اللغة العربية، وقد كانت هذه الكتب تشمل شرحًا وتفسيرًا للقواعد النحوية والصرفية، وتوضيحًا للأخطاء الشائعة في النحو والصرف، وتعزيزًا للقواعد الصحيحة والمقبولة في اللغة العربية.

كما قام نحاة القرن السابع أيضًا بتأليف المعاجم والقواميس اللغوية، التي تساعد في توحيد المفردات والمصطلحات في اللغة العربية، وقد قاموا بجمع وتنظيم الكلمات وتعريفها وتصنيفها حسب أصولها وأوزانها ومعانيها، ومن بين هؤلاء الأعلام "ابن مالك" الذي ذاع صيته في هذه الدراسات.

1- التعريف بابن مالك:[1]

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، ينتسب إلى قبيلة عربية عريقة هي قبيلة طيء، وهو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس عام (600هـ)، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم ألفية ابن مالك".

[1]- ينظر: المقري، نفح الطبيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، ط1، ج: 2، ص 222. و: السيوطي، بغية الوعاة، ج: 1، 130.

تلقى تعليمه على عدد من علماء الأندلس كأبي علي الشلوبين (ت 645 هـ)، ثم ارتحل إلى المشرق فنزل حلب واستزاد من علم ابن الحاجب (ت 646هـ) وأخذ عنه وابن يعيش (ت643هـ)، وقد كان إماماً في النحو واللغة وعالماً بأشعار العرب والقراءات ورواية الحديث، ومما يذكر عنه أنه كان يسهل عليه نظم الشعر مما جعله يخلف منظومات شعرية متعددة منها **الألفية النحوية**، وكذلك **الكافية الشافية** في ثلاثة آلاف بيت وغيرها، وقد توفي في دمشق سنة 672 هـ.

لم يكن ابن مالك أمة في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فحسب، بل في اللغة وأشعار العرب التي يستشهد بها في النحو أيضا، وكذلك في القراءات، ورواية الحديث النبوي الشريف، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب.

ويعد ابن مالك أول من استكثر رواية الحديث النبوي الشريف في النحو، فقد كان النحاة قبله لا يستشهدون بالحديث إلا في القليل أحيانا، لأنه يرونه رُوي بالمعنى لا باللفظ وأن بعض رواته أعاجم، إلا أنه توسع في الاستشهاد به.

خلف ابن مالك آثارا منظومة في النحو والصرف، ومنها: ألفيته المشهورة، وهي ألف بيت، والكافية الشافية، وهي ثلاثة آلاف بيت، ومنها المؤصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والمدود.

كما خلف ابن مالك مصنفات كثيرة في العربية، ومنها: "شرح الكافية والشافية"، و"التسهيل"، وشرح التسهيل" و"شرح الجزولية"، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ" و"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"إيجاز التعريف في علم التصريف"، و"المقدمة الأسدية" التي صنفها لابنه تقي الدين الأسد، و"الفوائد في النحو". وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفا بين منظوم ومنثور.[1]

[1]– ينظر: عبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1992، ص 64.

2- أدلة أصول النحو:

2-1- السماع: يعد السماع الأصل الأول من أصول الاستدلال في النحو، وابن مالك يقدم السماع على القياس "الرواية لا تعارض بالرأي"، كما أنه جعل السماع شرطا للقياس والحمل، فقال: •القياس إنما يكون على ما سمع لا على ما لم يسمع"[1]، بل إنه يذهب إلى أن •"المستعمل مقبول، وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه"[2]

مما أُستعمِل وخالف القياس تعدية "أعلم" و"أرى" بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، قال: •لكن سُمع تعدّي "أعلم" و"أرى" إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل"[3]

ومن مظاهر اعتداده بالسماع اعتراضه على النحويين الذين خصوا "ما" و"ليس" بنفي ما في الحال؛ إذ ذهب إلى أنهما تنفيان ما في الحال، وما في الماضي وما في الاستقبال، مستشهدا بقول الله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق بهم **ما** كانوا به يستهزئون﴾ [هود:08]، وقوله: ﴿ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾ [البقرة:267]، وقوله: ﴿عليهم وما هم بخارجين من النار﴾ [البقرة:167].[4]

2-1-1- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاستشهاد والاحتجاج لدى النحاة، وابن مالك كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والاحتجاج به؛ فقد استشهد بالقرآن -مثلا- في شرح الكافية الشافية في 645 موضعا[5]، وهو يرى بأن القرآن الكريم هو أقوى الحجج، ومن

---

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، 1990، ط1، ج: 3، ص 386.

[2]- نفسه، ص 418.

[3]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، 1986، ط1، ج:2، ص 573.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 1، ص 380.

[5]- ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، دار الكتب العملية، أبو ظبي، 2009، ط1، 430.

ذلك قوله –موافقا الكوفيين– في جواز حذف الاسم الموصول إذا علم: •وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه، إذا علم... لأن ذلك ثابت بالقياس والإجماع... وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾ [العنكبوت:46]، أي وبالذي أنزل إليكم"[1]

ويرى ابن مالك في الاحتجاج بالقرآن الكريم أن اسم الإشعار يكون على مرتبتين: قريب وبعيد، وأنه لم يرد في القرآن الكريم إلا باللام والكاف معا، مثل: "**ذلك**"، أو مجردا منهما معا، مثل: "**ذا**"، و"**هذا**".

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله: •هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ، ولا يلزم كونه لم يرد في القرآن لعدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، ولا يدعى أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه "ربُّ" تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرا ونظما، حتى إنه قل قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارة الأسماء"[2]

وابن مالك يحتج بالقراءات القرآنية، ويرى بأن القراءات المخالفة للقياس شاذة تحفظ ولا يقاس عليها، ويسميها لغات، ومنها قراءة قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه:63]، حيث قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي "إن" بالتشديد، وهي لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله.[3]

وقد بيّن السيوطي (ت 911هـ) منهج ابن مالك في تعامله مع الرواية بقوله: •لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يعلم بوقوع

---

[1]– ابن مالك، السابق، ص 235.

[2]– أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 2000، ط1، ج: 3، ص 193.

[3]– ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 1، ص 62.

ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ، أو ضرورة... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين."[1]

2-1-2- <u>الاستشهاد بالحديث الشريف</u>:

جعل ابن مالك من الحديث الشريف مصدرا أصلا من مصادر السماع؛ فاستعان به في التقعيد، والاستدراك، والاعتراض، وليس أدل على ذلك من أنه أقام كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" على دراسة ما يقارب 247 حديثا، اعتمد فيه التوجيهات النحوية للقضايا المشكلة، وتقويم القواعد النحوية على ضوء الحديث الشريف.[2]

وهو يرى بأن الحديث الشريف مغنٍ عن غيره في الاستشهاد والاحتجاج، ومن ذلك اعتراضه على البصريين الذين لا يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبنى للنداء، فقد أجاز ذلك على قلة، ثم قال: "وقد يحذف في الكلام الفصيح، كقول النبي صلى الله عليه وسلم مترجما عن موسى رضى الله عنه: "ثوبي حجر"، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "اشتدّي أزمةُ تنفرجي"، وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما."[3]

ومن مواضع اعتداده بالحديث الشريف في الأحكام النحوية أنه أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف في السعة والاختيار، حيث اعترض على الجمهور في تخصيصهم الفصل بضرورة الشعر. قال: "وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء -رضي الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي؟" أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي؟ ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف؛ وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة."[4]

---

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، د ط، ص 440.

[2]- ينظر: ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 454، 467.

[3]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص 129.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 3، ص 273.

2-1-3- <u>الاستشهاد بكلام العرب (ولغاتهم)</u>:

كلام العرب المحتج بلغتهم ثالث مصدر من مصادر السماع، وقد اعتمده ابن مالك في التقعيد، والاحتجاج، والاستدراك، والاعتراض. قال: •يجب أن يعتقد في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع"[1]

وهو يهتم بصحة الرواية في مسائل الاحتجاج، مثل قوله: •وسمع سيبويه بعض العرب يقول: "أما إن جزاك الله خيرا-بالكسر. وجعل تقديره: أما إنك جزاك الله خيرا"[2]

وقد كان ابن مالك على اطلاع واسع على أشعار العرب وأراجيزهم؛ مما جعله يستدرك على النحاة كثيرا من المسائل، ومن ذلك أنه ألحق "وَنى"، و"رام" التي مضارعها "يَريم" بـ "زال" الناقصة، قال: •ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُني باستقراء الغريب.

ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لا **<u>يَنِي</u>** الحِبُّ شيمةَ الحِبِّ ما*** دام فلا تحسبنّه ذا ارعواء

وقال الآخر في إعمال يريم العمل المشار إليه:

إذا رُمْتَ ممن لا **<u>يَرِيمُ</u>** مُتَيَّمًا***سُلُوًّا، فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمى".[3]

2-2- <u>القياس</u>:

وهو الأصل الثاني من أصول النحو وأدلته، وقد بلغ اهتمام النحاة بالقياس أن حدّوا به النحو: فقالوا بأنه •عِلمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]، وذهب ابن جني إلى أن ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم.

---

[1]- السابق، ج: 2، ص 52.

[2]- ابن مالك، شح الكافية الشافية، ج: 1، ص 505.

[3]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 3، ص 334.

[4]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ط2، ص45.

لقد اعتدّ ابن مالك –كغيره من النحاة– بالقياس؛ فغياب السماع لا يعني بالضرورة امتناع الأحكام النحوية؛ إذ لم تسمع كل اللغة عن العرب، بل إن كثيرا من قضايا هذا العلم استنبط بالقياس.[1]

ولغات العرب في نظر ابن مالك ليست في مستوى واحد من حيث القياس عليها، ومن ذلك قوله: «لغة بني تميم في تركهم إعمال "ما" أقيس من لغة أهل الحجاز.»[2]

ومن أمثلة اعتداده بالقياس اعتراضه على بعض النحاة الذين جعلوا "لا" ناهية في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا **تُصيبَنَّ** الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [الأنفال:25]؛ لأن الفعل أُكدّ بعدها بالنون، حيث ذهب ابن مالك إلى أنها "لا" النافية أُكدّ بعدها الفعل بالنون تشبيها لها بالناهية؛ قياسا على قول الشاعر [من الطويل]:

فلا الجارة الدنيا بها **تُلْحِيَنَّها** ***ولا الضيفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

إلا أنه يرى بأن التوكيد في الآية الكريمة أحسن؛ لاتصاله بـ"لا"، فهو بذلك أشبه بالنهي، كقوله تعالى: ﴿لا يفتننكم الشيطان﴾ [الأعراف:27].[3]

2-3- الإجماع:

الإجماع في الاصطلاح النحوي يعني "اجتماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"[4]، وهذا لا يعني أن النحاة لم يخرجوا على ما أجمع عليه نحاة البلدين. قال ابن جني في [باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة]: •اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في القرآن والسنة أنهم لا يجتمعون

---

[1]– ينظر: ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 420.

[2]– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص 434.

[3]– أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج: 3، ص 119.

[4]– السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 187.

على الخطأ؛ كما جاء النص عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة."[1]

وقد اعتمد ابن مالك الإجماع في نقل آراء النحاة. ويرى أحد الباحثين أن اعتداده بالإجماع في مسألة ما لم يكن بهدف تقوية رأيه أو الانتصار له؛ وهذا يدل على ضعف حجية الإجماع لديه.[2]

وقد خالف ابن مالك الإجماع في كثير من المسائل، ومنها:

– نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، يقول: •النائب عن الفاعل إما مفعولا به، نحو: "ضُرِبَ زيدٌ"، وإما جار ومجرور، نحو: غُضَبَ مِنْه"[3]، والنحاة يجمعون على أن النائب عن الفاعل هو المجرور، لا الجار والمجرور معا.

2-4- <u>استصحاب الحال</u>:

عرفه ابن الأنباري بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.»[4]، وقد اعتد ابن مالك باستصحاب الحال بوصفه أصلا من أصول النحو وأدلته. قال أحد الباحثين: «أما ابن مالك، فقد أخذ به دليلا من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم.»[5]

ومن المسائل التي أخذها باستصحاب الحال، قوله: «وإنما كانت "ربما" صارفة معنى المضارع إلى المضي؛ لأن "رُبَّ" قبل اقترانها بـ"ما" مستعملة في المضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها.»[6]

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 189.

[2]– ينظر: ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 420.

[3]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 2، ص 126.

[4]– ابن الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب، ص 46.

[5]– عصام عيد فهمي أبو غريبة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، د ط، ص 417.

[6]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 1، ص 28.

ومن المسائل أيضا اعتراضه على مجموعة من النحاة في أنّ "**كان وأخواتها**" تدل على الزمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث. قال: "... أن مدّعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على معنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل."[1]

3- <u>اختياراته البصرية:</u>

من اختيارات ابن مالك من مذاهب البصريين ما يلي:

- **<u>نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة</u>**: حينما تجتمع نون رفع المضارع ونون الوقاية في مثل قوله تعالى: {قل أفغير الله تأمروني أيها الجاهلون} [الزمر:64] ذهب إلى أن المحذوفة هي نون الرفع، والباقية هي نون الوقاية؛ لما كان لها من صون الفعل ووقايته من الكسر. وهو ما ذهب إليه سيبويه.[2]

- **<u>تضمن "عسى" معنى المقاربة</u>**: ما ذهب إليه "سيبويه" من أن الفعل "عسى" في قولك: " عسيت أن تفعل" مضمن معنى "قاربت"، وبذلك يكون محل" أن تفعل" النصب على المفعولية.

- **<u>جواز دخول لا الابتداء على معمول الخبر إذا كان متوسطا بين الاسم والخبر</u>**: كان ابن مالك يذهب مذهب "المبرد" في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه، إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا مثل: "إن زيدا لبك واثق" وجوزا معا: "إن زيدا لبك لواثق" بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعا. قال:

وبعد ذات كسر لام الابتداء*** تأتي كـ" إن خالدا لذو هدى".[3]

- **<u>دخول الواو على خبر "كان"</u>**: اختار بن مالك رأي "الأخفش" في دخول الواو على أخبار كان وأخواتها إذا كانت جملة، تشبيها لها بالجملة الحالية، مستدلا بقول الشاعر [من طويل]:

وكانوا أناسا ينفحون، فأصبحوا*** **وأكثر** ما يعطونه النَّظَرُ الشَّزْرُ

---

[1]- السابق، ص 338.

[2]- نفسه، ص 140.

[3]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص 488.

وذهب الجمهور إلى أن "أصبحوا" في البيت تامة والجملة حالية.[1]

4- <u>اختياراته الكوفية:</u>

كثيرة هي المسائل التي تفرّد بها الكوفيون، وكثيرة هي المسائل التي وافق فيها ابن مالك رأي الكوفيين، كوفيين، ومنها:

- **<u>مجيء "أو" العاطفة بمعنى الواو</u>**: أي: لمطلق الجمع، بشرط أمن اللبس. نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

فضل طهاة اللحم ما بين منضج*** صفيف شواء أو قدير معجل

ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان [من البسيط]

جاء الخلافة أو كانت له قدرا***كما أتى ربه موسى على قدر.[2]

ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اُسْكُنْ أُحُدُ، فما عليك إلا نبي أو صِدّيق أو شهيد".[3]

- **<u>جواز وضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر</u>**: اختار ابن مالك رأي الكوفيين في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر، مثل قول امرئ القيس:

بها العينان تنهل

أي: تنهلان، وقولهم: "لبيك" أي: تلبية مكررة، وقولهم: "شابت مَفارِقُهُ"، وليس للشخص سوى مفرق واحد، ومثل: عظيم المناكب، غليظ الحواجب والوجنات.[4]

✓ مثال وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ما الغلام الأحمق الأمّ سامني***بأطراف **<u>أنفيه</u>** استمر مقارعا

✓ مثال وقوع الجمع موقع مفرده قول جرير [من الكامل]

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ج: 2، ص 85.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 75.

[3]- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، 1413هـ، ط2، ص 172.

[4]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 1، ص 171.

قال العواذل ما لجهلك بعدما***شاب المفارقُ واكتسين قتيرا

✓ ومثال وقوع الجمع موقع مثناه قول الشاعر [من الكامل]

فالعين بعدهم كأن حداقها***سلمت بشوك، فهي عور تدمع

– **الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور**: اختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر بـ"استقر"، في مثل: "ما في الدار أحد".[1]

– **جواز نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء**: استدل ابن مالك على ذلك بوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعله يزكى، أو يذكر **فتنفعَه** الذكرى﴾ [عبس:4]، وقوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السماوات **فأطَّلِعَ** إلى ربه إله موسى﴾ [غافر:37] في قراءة من نصب فيهما.[2]

– **جواز تقديم التمييز على عامله:** كان يتبع "الكسائي"، ومن أخذ برأيه في جواز تقديم التمييز على عامله، لوروده في المخبل السعدي [من الطويل]:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها***وما كان نفسا بالفراق تطيب

غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفا، فلا يقال في التعجب: "ما رجلا أحسن زيدا!"[3]

5– اختياراته البغدادية:

اختار ابن مالك آراء البغداديين في كثير من المسائل، ومن ذلك:

– **"سوى" مثل "غير"**: ذهب ابن مالك إلى أن "سوى" مثل "غير" في المعنى والتصرف، فتكون فاعلا في مثل: جاءني سواك، ومفعولا في مثل: رأيت سواك، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: ما جاءني أحدٌ سواك، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب، وقد عزا ابن هشام القول للزجاجي وابن مالك.[4]

---

[1]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 2، 510.

[2]– السيوطي، نفسه، ج: 4، ص 123.

[3]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 2، ص 389.

[4]– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 162.

- **"غير" الاستثنائية:** ذهب ابن مالك في ذلك مذهب أبي علي الفارسي في أنها منصوبة على الحالية في مثل : "قام القوم **غيرَ** زيد".[1]

"ما" الزمانية: أخذ برأي أبي على الفارسي في أن "ما" تأتي زمانية، كما في قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ [التوب:/7]؛ أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.[2]

5- اختياراته الأندلسية: كان ابن مالك يأخذ أحيانا بآراء أسلافه الأندلسيين، ومن ذلك:

- **خبر المبتدأ بعد "لولا":** أخذ برأي أستاذه "الشلوبين" ومن سبقه في أن خبر المبتدأ "لولا" إذا كان كونا عاما مطلقا كالوجود والحصول وجب حذفه، مثل: "لولا زيدٌ لأكرمْتُك" (الخبر محذوف)، أما إذا كان كونا مقيدا، فيجب ذكره، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لولا قومُك **حديثو** عهد بكفرٍ، لبَنَيْتُ الكعبة على قواعد إبراهيم}، كقولك: "لولا عليٌ **مسافرٌ**، لزرتك".[3]

وكان يذهب مذهب ابن عصفور في أن (عيونا) في مثل قوله تعالى: {وفجرنا الأرض عيونا} [القمر:12] على أنها تمييز لا حال كما ذهب الشلوبين.[4]

- **"كأين" تأتي للتكثير وللاستفهام:** كما أخذ بآراء الأندلسيين في أن "كأين" كما أنها تأتي للتكثير في مثل قوله تعالى: ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾ [آل عمران: 146]، وتأتي أيضا للاستفهام كما جاء في قول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود: "كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين. فقال أُبَيّ: قط "أراد ما كانت كذا قط".[5]

- **جواز حذف مفسر "نعم" و"بئس" إذا علم:** تبع في ذلك "ابن عصفور" في جواز حذف التمييز مع "نعم" و"بئس" إذا كان معلوما في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {من توضأ يوم الجمعة، فبها ونعمت". أي: السنة سنة.[6]

---

[1]- السابق، ص 180.

[2]- نفسه، ص 332.

[3]- ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: 1، 354.

[4]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 5، ص 34.

[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج: 2، ص 423.

[6]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 5، ص 34.

6- آراؤه النحوية الخاصة:

لابن مالك بعد تلك الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة يتفرد بها، ومنها:

- **علامات الإعراب:** كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها.[1]

- **"ذان وتان واللذان واللتان":** كان يرى أنها مثناة حقيقية، وأنها لذلك معربة لا مبنية، وذهب إلى أن قراءة: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه:63]، إنما هي لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما.[2]

- **جواز حذف عائد الموصول:** جوّز ابن مالك حذف عائد الموصل قياسا على حذفه في الخبر، في مثل قوله تعالى: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [الشورى: 23]، أي: يبشر الله به عباده.[3]

- **جواب "لما":** اتفق النحاة على أن جواب "لما" يكون فعلا ماضيا، فإن جاء فعلا مضارعا أُوِّل بماض، في نحو قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى **يجادلنا** في قوم لوط} [هود:74]، فهو مؤول بـ"جادلنا"، وكان ابن مالك يرى بأن جوابها قد يأتي جملة اسمية مقرونة بالفاء، أو بـ "إذا" الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر **فمنهم مقتصد**﴾ [لقمان:32]، وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف أي: انقسموا قسمين منهم مقتصد، وقوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ [العنكبوت65].[4]

- **دلالة "إذ" على الاستقبال:** كان يرى أن "إذ" قد تقع للاستقبال، مستدلا بقوله تعالى: **﴿يومئذ** تحدّث أخبارها﴾ [الزلزلة:4]، والجمهور يجعلونها من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.[5]

---

[1]- ينظر: السابق، ج: 1، ص 44.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 48.

[3]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 3، ص 172.

[4]- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، 309.

[5]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 3، 172.

- "**عن" تفيد البدل:** في نحو قوله تعالى: ﴿لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾ [البقرة:48]. وفي الحديث: "صومي عن أمّك" أي: بدل أمك.[1]

- **الكاف تأتي للتعليل:** قد تأتي الكاف للتعليل، وذلك في نحو قول الشاعر [من الطويل]:

وطرفَك إما جئتنا، فاحْبِسَنَّه*** **كما** يَحْسَبُوا أن الهوى حيث تنظر

- **مصطلحات وضعها ابن مالك:** ضبط ابن مالك كثيرا من المصطلحات النحوية في مصنفاته، ومنها:

* **الشَّبَهُ الوَضْعِيُّ:** يبنى الاسم لمشابهته الحرف، وفي ذلك يقول ابن مالك:

والاسم منه معرَبٌ ومَبْنِيّ***لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْني

كالشبه الوضعي في اسميْ جئتنا***والمعنوي في "متى" وفي "هنا"

فضمير الفاعل "التاء" وضمير المفعول "نا" في "جئتنا" مبنيان في نظر ابن مالك؛ لشبههما بالحرف في وضعهما على حرف واحد.[2]

- **المعرف بالأداة:** أطلق ابن مالك على الاسم المعرف بـ"ال" مصطلح "المعرف بالأداة"، وقد يسميه "ذو الأداة". وهو ما اصطلح النحويون عليه بالمعرف بـ"الألف واللام" أو "المعرف بـ"أل".[3]

- **النائب عن الفاعل:** سمى ابن مالك ما ينوب عن الفاعل، إذا بُني الفعل لما لم يسم فاعله "نائب فاعل"[4]. ومعلوم أن النحاة لم يضبطوا هذا المصطلح، فقد سماه سيبويه (ت:180هـ): "المفعول الذي لم يتعد إليه فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر". وسماه المبرد (ت:258هـ): "المفعول الذي لا يذكر فاعله". وسماه ابن برهان العكبري (ت:456هـ): "المفعول الذي أقيم مقام الفاعل".

---

[1]- ينظر: السابق، ج: 4، 192.

[2]- ينظر: ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 638.

[3]- ينظر: ابن مالك، الكافية الشافية، ج: 1، ص 319، و: شرح التسهيل، ج: 1، 115.

[4]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص 602.

7- **الخاتمة**:

من خلال هذه المحاضرة، يبدو لنا أن ابن مالك يحتل مكانة مرموقة في إقامة وتشييد النحو العربي. ويمكن تلخيص ذلك في مجموعة من النقاط:

- تبحره في القراءات القرآنية، والحديث الشريف وعلومه، وأشعار العرب وأراجيزهم حتى الغريب منها. وسعة اطلاعه على أقوال النحاة السابقين وآرائهم.

-توخي الرواية الصحيحة.

-عدم الطعن في القراءات القرآنية حتى الشاذة؛ فهو يسميها لغات، ولا يقيس عليها.

-موافقة السابقين إذا رأى فيما ذهبوا إليه صوابا، ومخالفتهم إن رأى في آرائهم مجانبة للصواب، داعما رأيه بالحجة والدليل.

-ضبط كثير من المصطلحات النحوية ومفاهيمها.

-توسعه في الجواز؛ اعتمادا على المنقول والمسموع.

-تفرده بآراء وتخريجات نحوية لم يسبق إليها.

-المنهج التعليمي، وخاصة في منظوماته، وأشهرها الألفية التي شرحها كثير من الشراح.

المحاضرة الثالثة عشر

ابن هشام الأنصاري (708- 761هـ) وجهوده اللغوية.

1- توطئة:

شهد القرن الثامن ميلاد أعلام سطع نجمهم في مجال الدراسات اللغوية وشروح المتون اللغوية، ومن بين هؤلاء جهبذ اللغة والنحو وإمام النحاة "ابن هشام الأنصاري جمال الدين"، الذي قال عنه ابن خلدون (أنحى من سيبويه)، من خلال مجهوداته الجبّارة وآرائه السديدة، ومن خلال ما تركه من مؤلفات هامة، إذ خلّف عددا هائلا من المصنّفات النحوية المختلفة المستويات.

2- التعريف بابن هشام:[1]

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ولد بالقاهرة سنه 708هـ، وتوفي بها سنة 761هـ.

أخذ العلم عن مجموعة من أعلام عصره، ومنهم: بدر الدين بن جماعة (ت: 733هـ)، وتاج الدين الفاكهاني (734هـ)، وشهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل (ت:744هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت:745هـ)، وتاج الدين التبريزي (ت:746هـ).

اشتهر ابن هشام في العربية، فأقبل عليه الطلاب من كل فج يفيدون من علمه، ومباحثه النحوية، واستنباطاته الدقيقة.

2-1- شهادات العلماء له:

حظي ابن هشام بثناء العلماء عليه؛ لما أحدثه من تجديد في النحو العربي، وتصنيف المؤلفات، وشرح المتون، فقد قال عنه معاصره عبد الوهاب بن علي السّبكي (ت:771هـ): "إنه نحوي وقته".

---

[1]- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج: 2، ص 68.

وروى ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) عن ابن خلدون (ت:808هـ) قوله: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر معالم بالعربية، يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه»[1]، وقال ابن خلدون في المقدمة: «وقد كادت هذه الصناعة أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة. وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في صناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بالمغني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها. وكأنه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه. فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه. والله ﴿يزيد في خلق ما يشاء﴾.»[2]

وقال ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ): «وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا...»[3]

2-2- <u>مؤلفاته:</u> خلف ابن هشام مصنفات كثيرة، من أهمها: كتاب "وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و"شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، وشرحه، و"قطر الندى وبل الصدى"، وشرحه، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"مغني البيب عن كتب الأعاريب" الذي نهج فيه منهجا لم يسبق إليه؛ إذ لم يقمه على أبواب النحو المعروفة، بل قسمه قسمين كبيرين: قسم

---

[1]- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1972، ط2، ج: 3، ص 93.

[2]- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ط1، ج: 2، ص 369-370.

[3]- ابن حجر العسقلاني، الدر الكامنة، ج: 2، ص 308.

أفرده للحروف والأدوات، حيث سعى إلى توضيح وظائفها وطرائق استخدامها، مع عرض آراء النحاة المتصلة بها عرضا وافيا. أما القسم الثاني، فتطرق فيه إلى أحكام الجملة وأقسامها، وأحكام الظرف والجار والجرور، وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة.

3- منهجه في النحو:

اتبع ابن هشام منهج المدرسة البغدادية؛ فهو يوازن بين آراء النحاة السابقين، مختارا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج. وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما نجده في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".[1]

3-1- اختياراته البصرية: يقف ابن هشام في أغلب اختياراته النحوية مع البصريين، من ذلك:

- **العامل في رفع المبتدأ والخبر:** اختار رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. يقول: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا".[2]

- **عمل كان وأخواتها:** تعمل الرفع في المبتدأ تشبيها، بالفاعل، ويسمى اسمها، والنصب في خبره تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها. وهو في ذلك يتبع رأي جمهور البصريين.

- **الوصف الساد مسد الخبر:** تشيع ابن هشام لرأي البصريين في أن الوصف يسد معه الفاعل مسد الخبر إذا تقدمه نفي أو استفهام في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

خليلي **ما واف** بعهدي **أنتما*** إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقول الآخر [من البسيط]:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا*** إن يضعنوا، فعجيب أمر من قطنا

---

[1]- ينظر: شوقي، ضيف، المدارس النحوية، ص 347.

[2]- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ت، د ط، ج: 1، ص 194.

خلافا للكوفيين والأخفش الذين أجازوا ذلك دون شرط أن يتقدمه نفي أو استفهام.[1]

– **تقدير الخبر المحذوف مع الظرف والجار والجرور**: كان يذهب مذهب جمهور البصريين في كون الخبر مع الظرف الجار والمجرور محذوفا وتقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر، في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

فإن يك جثماني بأرض سواكم***فإن فؤادي الدهر **عندك** أجمع

يقول: «والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور.»[2]

– **عدم تجويزه تقديم الفاعل على فعله**: وافق البصريين في عدم تجويز تقدم الفعل على فاعله، في مثل: "زيد قام"، خلافا لأهل الكوفة الذين يجيزون ذلك.

– **إعراب الاسم المرفوع بعد "لولا"**: كان يختار رأي سيبويه في أن المرفوع بعد "لولا" في مثل: "لولا محمد لهلك العرب" مبتدأ مرفوع بالابتداء، ويقول: «وليس المرفوع بعد "لولا" فاعلا بفعل محذوف، ولا بـ"لولا" لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعته بالابتداء.»[3]، وانتصار ابن هشام لسيبويه وجمهور البصريين في كثير من المسائل لا يعني أنه كان متعصبا لهم، وإنما كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، دون أن يوصد الأبواب أمام بعض الآراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع.[4]

ومما خالف فيه سيبويه صراحة زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فكيف إذا مررت بدار قوم***وجيران لنا **كانوا** كرام

---

[1]– ينظر: السابق، ص 188.

[2]– ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ط4، ص 116.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 301.

[4]– ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 349.

فقد كان سيبويه يرى بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيران كرام كانوا لنا. قال ابن هشام: «وليس من زيادتها قوله:

*وجيران لنا **كانوا** كرام*

لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه.»[1]

3-2- <u>اختياراته الكوفية</u>: مما وافق فيه ابن هشام الكوفيين:

- **<u>منع المنصرف، ومد المقصور</u>:** كان يجوّز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، في مثل قول الأخطل التغلبي النصراني [من الكامل]:

طلب الأزارق بالكتائب، إذ هوت***<u>بشبيب</u>** غائلة النفوس غدور

فمنع "شبيب" من الصرف، للضرورة.

كما وافقهم في مد المقصور ضرورة، كقول أحد الشعراء [من الوافر]:

سيغنيني الذي أغناك عني***فلا فقر يدوم ولا **<u>غناء</u>**

بمد كلمة "غنى".[2]

- **<u>العطف على الضمير المتصل المخفوض دون إعادة الخافض</u>:** وجوّز أيضا مع الكوفيين العطف على الضمير المتصل المخوض دون إعادة الخافض لقراءة حمزة وغيره: ﴿تساءلون **به والأرحام**﴾ [النساء: 1] بخفض "الأرحام" عطفا على الهاء المخفوضة بالباء، دون إعادة حرف الجر.[3]

- **<u>توكيد النكرة</u>:** منع جمهور البصريين توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام، مشترطا أن يكون المؤكد محدودا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، مثل: "اعتكف أسبوعا كله"، ولا يجوز "صمت زمنا كله" ولا "شهرا نفسه".

---

[1]- ابن هشام، أوضح المسالك، ج: 1، ص 258.

[2]- نفسه، ج: 4، ص 297.

[3]- نفسه، ص 392.

- **<u>الفصل بين المضاف والمضاف إليه</u>:** كما جوّز مع الكوفيين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مستدلا بقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ [الأنعام: 137] بإضافة "قتل" إلى "شركائهم"، من باب إضافة المصدر إلى فعله، مع الفصل بينهما بالمفعول به وهو كلمة "أولادهم". ومنه أيضا قول الشاعر [من الطويل]:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة***فسقناهم سوق **البغاثَ** الأجادلِ.[1]

- **<u>"لو" تأتي مصدرية بمعنى "أن"</u>:** وكان يأخذ برأي الفراء في أن "لو" قد تكون حرفا مصدريا بمنزلة "أن" المصدرية، إلا أنها لا تنصب المضارع، ويكثر وقوعها بعد "ود" و"يود"، كقوله تعالى: ﴿ودوا **لو** تدهن فيدهنون﴾ [القلم:9]، وقوله: ﴿يود أحدهم **لو** يعمر ألف سنة﴾ [البقرة:96]، ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع «شرطية وأن مفعول "يود" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنه، لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.»[2]

وقد تقع "لو" دون "ودو" و"يود"، كقول قتيلة [من الكامل]:

ما كان ضرك لو مننت، وربما***من الفتى، وهو المغيظ المحنق

3-3- <u>اختياراته البغدادية</u>: وعلى نحو ما كان ابن هشام يختار لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية، كان يختار لنفسه أيضا من المدرسة البغدادية. ومما اختاره من آراء **أبي علي الفارسي (ت:377هـ):**

- **<u>"حيث" قد تقع مفعولا به</u>:** كما في قوله تعالى: ﴿الله أعلم **حيث** يجعل رسالته﴾ [الأنعام:124]، وقد «تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه {الله أعلم **حيث** يجعل رسالته}؛ إذا المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان. وناصبها "يعلم" محذوفا مدلولا عليه بـ"أعلم"، لا بأعلم نفسه؛ خلافا لابن مالك.»[3]

---

[1]- السابق، ج: 3، ص 180.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 294.

[3]- نفسه، ج: 1، ص 151.

- **"قلما"** في مثل: "قلما يقوم زيد" لا تحتاج لفاعل؛ لأنها استعملت استعمال "ما" النافية.

- **"ما" قد تأتي زمانية:** يقول موافقا رأي أبي علي الفارسي: «وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ [التوبة:7]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.»[1]

- مما وافق فيه **ابن جني (ت:392هـ):**

- **الجملة قد تبدل من الفرد:** كقول الفرزدق [من الطويل]:

إلى الله أشكو بالمدينة **حاجة*****وبالشام **أخرى، كيف يلتقيان؟**

على تقدير أن جملة الاستفهام: "كيف يلتقيان؟" بدل من كلمتي "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. ف"تعذر": مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدل من "هاتين".

- **"أو" تفيد الإضراب مطلقا:** تأتي بمعنى "بل"، كقول جرير [من البسيط]:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم***لم أحص عدتهم إلا بعَدَّاد؟

كانوا ثمانين، **أو** زادوا ثمانية***لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

وقد أكثر ابن هشام من مراجعة الزمخشري (ت:538هـ) في "مغني اللبيب" و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وذلك لا يعني أنه كان يعارض دائما آراءه، فقد كان يرتضى، بل يستحسن كثيرا منها، ومن ذلك:

- **"أنما" بالفتح تفيد الحصر مثل "إنما":** يقول ابن هشام: «...ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن "أنما". "بالفتح تفيد الحصر كـ "إنما"، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قل **إنما** أنا بشر مثلكم يوحى إليّ **أنما** إلهكم إله واحد﴾ [الكهف: 110]، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس»[2]

3-4- اختياراته الأندلسية: أكثر الأندلسيين دورانا في مصنفاته ابن هشام ابن عصفور، وابن مالك وأبو حيان. وهو إن كان يوافق ابن عصفور في بعض آرائه، فإنه يجازي ابن مالك

---

[1]- السابق، ص 322.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 49.

في كثير من آرائه. أما أبو حيان. فإنه لا يكاد يوافقه في شيء، وكأنما جعل نصب عينيه أن ينقض كل ما خالف فيه أبو حيان ابن مالك.[1]

- **"لن" قد تأتي للدعاء**: والحجة في ذلك قول الأعشى [من الخفيف]:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زل***ت لكم خالدا خلود الجبال

- **"لكن": تفيد التوكيد والاستدراك**: قال: «...أنها للتوكيد دائما مثل "إن"، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: "إن" و "أن" و"لكن"، وعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى "لكن" التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك.»[2]

أما **ابن مالك (ت:672هـ)**، فهو صاحبه الذي عني بشرح مصنفاته، مثل: التسهيل، والألفية. وهو في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" يتابعه في معظم آرائه، وقلما يخالفه. وقد نقل كثيرا من آرائه في كتابه "مغنى اللبيب"، يوافقه تارة، يخالفه أخرى. ومما وافقه فيه:

- **"إلى" قد تأتي بمعنى "في"**: وافق ابن مالك في أن "إلى" قد تُضَمَّن معنى "في"، كما في الآية الكريمة: ﴿ليجمعنكم **إلى** يوم القيامة﴾ [النساء:87].[3]

4- آراؤه النحوية:

استفاد ابن هشام من اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين، ويتضح ذلك جليا في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي يعد موسوعة لعرض آراء النحاة الذين سبقوه. وهو لا يعارض تلك الآراء، وحسب، بل يناقشها مناقشة واسعة، مبينا الصحيح منها والفاسد. وقد ساعده ذكاؤه وفطنته على استنباط كثير من الآراء المبتكرة غير المسبوقة، ومن تلك الآراء:

4-1- أقسام الجملة: قسم جمهور النحاة القدماء الجملة قسمين: فعلية، واسمية، وهذا ما يفهم من تعريف المبرد (ت:286هـ) للجملة لما قال: «فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر،

---

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 354.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 322.

[3]- نفسه، ص 89.

إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[1]. فواضح أنه يضع الجملة الفعلية في مقابل الجملة الاسمية. وحد ابن هشام الجملة الفعلية بأنها التي يكون صدرها فعلا، نحو: قام زيد. والاسمية التي يكون صدرها اسما، نحو: زيد قائم.

وزاد الزمخشري (ت:538هـ) الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، ومثل للأولى بقوله: "بكر إن تعطه، يشكرك. ومثل للثانية بقوله: "خالد في الدار". قال ابن يعيش (ت:643هـ) في شرح المفصل: «واعلم أنه "قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية"، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "استقر"، وهو فعل وفاعل.»[2]

وعرف ابن هشام الجملة الظرفية بأنها ما كان صدرها ظرفا أو جارا ومجرورا، في نحو: أعندك زيدا؟ و: أفي الدار زيد؟ وزيد –في رأيه– فاعل مرفوع بالظرف والجار والمجرور)).

وقد أنكر ابن هشام الجملة الشرطية التي قال بها الزمخشري في نحو: "بكر إن تعطه، يشكرك". وعدها جملة فعلية. قال: ((وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية)).

– **<u>الجملة الكبرى والجملة الصغرى</u>**: نظر ابن هشام إلى الجملة من حيث تركيبها، فقال بانقسامها من حيث التركيب إلى: جملة كبرى، وجملة صغرى.

أما <u>الجملة الكبرى</u>، فهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، نحو "زيد قام أبوه" و"زيد أبوه قائم". وأما <u>الجملة الصغرى</u> فهي المبينة على المبتدأ، كالجملة الواقعة خبرا في المثالين السابقين: "قام أبوه"، و"أبوه قائم".[3]

---

[1]– المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994، ط3، ج: 1، ص 146.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ط1، ج: 1، ص 229.

[3]– ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج: 1، 38.

أ–الجملة المستثناة (الواقعة في محل المستثنى المنصوب): في نحو قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمصيطر إلا **من تولى وكفر فيعذبه الله** العذاب الأكبر﴾ [الغاشية:22]، فأعرب "من": مبتدأ، و"يعذبه الله": الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

ب– الجملة المسند إليها: في نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم **أأنذرتهم** أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [يس:10]، وذلك إذا أعرب "سواء" خبرا، و"أنذرتهم" مبتدأ، لأن "أأنذرتهم" في تأويل مصدر (إنذارهم).

–هلم (في لغة تميم)، وهات، وتعال: أفعال أمر، لا أسماء أفعال أمر؛ لدلالتها على الطلب، وقبولها ياء المخاطبة، فتقول: هلمي، وهاتي، وتعالي.

أما "هلم" في لغة الحجاز، فهي اسم فعل أمر للزومها صيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. كما جاءت في القرآن الكريم في قوله تعالى: {قل هلم شهداءكم} [الأنعام:150]، وقوله: {والقائلين لإخوانهم هلم إلينا} [الأحزاب:18].

وأما في لغة بني تميم، فهي فعل أمر؛ لقولهم: هلم، وهلمي، وهلما، وهلموا، وهلممن.[1]

– **الحال تأتي مؤكدة لصاحبها**: تطرق النحاة إلى أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها في مثل قوله تعالى: {ولى **مدبرا**} [النمل:10]، ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيد أبوك **عطوفا**. وأضاف ابن هشام مجيئها مؤكدة لصاحبها في مثل: "جاء قوم **طرا**"، وفي نحو قوله تعالى: {لآمن من في الأرض كلهم **جميعا**} [يونس:99] على أساس أن "جميعا" حال مؤولة بمشتق "مجتمعين".

– **"إلا" قد تأتي صفة بمنزلة "غير"**: يرى ابن هشام أن "إلا" لا تفيد دائما الاستثناء، فقد تكون بمنزلة "غير"، فيوصف بها وبتاليها، وذلك في نحو قوله تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} [الأنبياء:22]. قال: «فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيه الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد. ولا من جهة اللفظ، لأن "آلهة" جمع منكر في

[1]– ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 44.

الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: "قام رجال إلا زيدا"، لم يصح اتفاقا.»[1]

– لفظة "عشر" في قولنا: "اثني عشر": حالة محل النون في "اثنين" والنون بمنزلة التنوين؛ فهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها، ولا محل لها من الإعراب.

وعلى العموم فإنه يسجل لابن هشام:

– **وضعه الضوابط النحوية:** ويتجلى ذلك في الأبواب: الثاني، والثالث، والرابع والخامس من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد.

– **وضعه القواعد النحوية الكلية:** وقد ضمنها الباب الثامن من كتابه "مغني اللبيب"، حيث وسم الباب بـ"في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية". وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول، كقاعدة أن الشيء قد يعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما. وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية.

5– الخاتمة:

هذه كانت بعض الإضاءات المختصرة في مسيرة ابن هشام الأنصاري الحالة بالاجتهادات اللغوية، حيث عُدّ من أفضل شرّاح الألفية، فضلا عن تبحره في علوم اللغة العربية، الشيء الذي مكّنه من تخليد جهوده من خلال مؤلفاته العديدة التي تركها، والتي لحدّ الساعة تجد من يستضيئ بها.

[1]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 1، ص 83.

المحاضرة الرابعة عشر

ابن عقيل (694هـ -769هـ)

1- توطئة:

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطا واسعا منذ عصر ابن هشام الأنصاري، وألّف كثير من النحويين مصنفات نحوية عديدة، استندوا فيها على آراء من سبقوهم من النحاة، ووافقوا مناهجهم ومدارسهم، كما جددوا في كثير من القضايا والمسائل اللغوية، كما وخالفوا كثيرا من سابقيهم، وكثُر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن مالك، وأولهم "ابن عقيل".

2- التعريف بابن عقيل:[1]

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي، لُقِّب نحوي الديار المصرية، ولد سنة 694هـ، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنه ولد سنة 698هـ.

تتلمذ ابن عقيل على أيدي شيوخ أجلاء، فقد أخذ القراءات عن "التقي الصائغ"، والفقه عن "الزين الكتاني". ولازم "العلاء القونوي"، ثم الجلال القزويني (ت:739هـ)، وأبا حيان الأندلسي (ت:745هـ) الذي يعد من أبرز تلاميذه، حتى أنه قال معترفا له بالإمامة في النحو: (ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل)، وكان يعنى بالقراءات، والتفسير، والأصول، والفقه، واشتغل بالقضاء فترة.

درّس للطلاب في غير مسجد بالقاهرة. وفسر القرآن الكريم بالجامع الطولوني في ثلاث وعشرين (23) سنة. وتوفي بالقاهرة سنة 769هـ.

---

[1]- ينظر: أحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2012، ط1، ص 226. و: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج: 3، ص 42.

– **مؤلفاته:** لابن عقيل مصنفات؛ منها: "الجامع النفيس" في فقه الشافعية، و"تسيير الاستعدادية لرتبة الاجتهاد"، وتفسير القرآن الكريم وصل فيه إلى سورة النساء، وقيل إلى سورة آل عمران. ومن أشهر كتبه في النحو: "المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"شرح ألفية ابن مالك" الذي عني به كثيرون، فكتبوا عليه حواشي، ومن أشهرها حاشية الخضري.

ويمتاز "شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك" بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة، وهو يعرض فيه آراء النحاة، وخاصة حين يخالفهم ابن مالك.

3- مذهبه النحوي:

كان ابن عقيل لا يتعصب لمذهب نحوي بعينه، إنما يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا، وهو وإن وافق ابن مالك فيما ذهب إليه في معظم القضايا، فإنه اعترض عليه في سبع وعشرون (27) مسألة في شرحه الألفية.

يستعمل ابن عقيل ألفاظا تدل على اختياره لرأي أو لمذهب نحوي، ومنها: الصحيح، والراجح، والأرجح، وأولى...، وأعدل هذه المذاهب، والصواب، والحق، والأصح، والمختار.

3-1- موافقته سيبويه والبصريين: كان ابن مالك يخالف البصريين وإمامهم سيبويه في آراء كثيرة، وقد توقف ابن عقيل إزاء كثير من هذه الآراء، منحازا للبصريين وسيبويه، ومن ذلك:

– **إعراب الأسماء الستة:** نحو: "أبوك"، ذهب ابن مالك إلى أنها معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعتا إياه بأنه هو الصحيح.[1]

– **وافق سيبويه في إعراب المثنى والملحق به:** قال ابن مالك في إعراب المثنى والملحق به:

بالألف ارفع المثنى وكلا***إذا بمضمر مضافا وصلا

كلتا كذاك، اثنان واثنتان***كابنين وابنتين يجريان

وتخلف اليا في جميعها الألف***جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

[1]– ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004، د ط، ج: 1، ص 44.

قال ابن عقيل بعد أن شرح أبيات ابن مالك: «والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به حركة مقدرة على الألف رفعا، وعلى الياء نصبا وجرا.»[1]

– **رافع المبتدأ والخبر:** يعرض ابن عقيل لآراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر، ويختار رأي سيبويه وجمهور البصريين وما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويقول على هدي أستاذه أبي حيّان: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه".[2]

– **بناء فعل الأمر:** عرض رأي البصريين، ثم رأي الكوفيين، ثم رجح الرأي البصري، قال: «والثاني اختلف في بنائه، والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: اضرب، وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين.»[3]

– **اتصال الضمير وانفصاله:** كان ابن مالك يختار اتصال الضمير في مثل: "كُنْتُهُ"، و"خِلْتَنِيه". قال:

وصل أو افصل هاء **سلنيه**، وما***أشبهه، في **كنته** الخلف انتمى

كذلك **خلتنيه**، واتصالا***أختار، غيري اختار الانفصالا

وبعد أن شرح ابن عقيل قول ابن مالك، بيّن بأن ظاهر كلامه جواز الانفصال والاتصال، فتقول: الدّرهمُ سَلْنِيه، أو سَلْني إيَّاه. وأن ظاهر كلام سيبويه وجوب الاتصال، وأن الانفصال عنده مخصوص بالشعر.

أما إن كان خبر "كان" وأخواتها ضميرا، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله. وقد اختار ابن مالك الاتصال، نحو: كنته، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كنت إياه.

وكذلك إن تعدّى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، فمذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو: خلتني إياه، «ومذهب سيبويه أرجح، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه لهم.»[4]

---

[1]– السابق، ص 57.

[2]– ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980، ج: 1، ص 205.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص 39.

[4]– نفسه، ص 97.

3-2- <u>موافقته الكوفيين:</u>

وافق ابن عقيل الفراء :في أن "حاشا" تكون فعلا، فتنصب ما بعدها. قال: «المشهور أن "حاشا" لا تكون إلا حرف جر، فتقول: قام القوم حاشا زيد، بِجَرِّ "زيد". وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة –منهم المصنف– إلى أنها مثل "خلا": تستعمل فعلا، فتنصب ما بعدها، وحرفا فتجر ما بعدها، فتقول: "قام القوم حاشا زيدا، وحاشا زيد". وحكى جماعة –منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري الشيباني – النصب بها، ومنه: اللهم اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع، قوله:

حاشا **قريشا** فإن الله فضلهم***على البرية بالإسلام والدين.»[1]

وافق الكسائي في أن الخبر الجامد يتحمل الضمير، قال بعد أن ذكر رأي ابن مالك بأن الخبر الجامد في نحو: "زيد أخوك" يكون فارغا من الضمير: «وذهب الكسائي والرماني، وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: زيد أخوك هو.»[2]

– **<u>جواز النقل بالوقف</u>**: من المسائل التي أيّد فيها الكوفيين جواز النقل بالوقف. قال: «مذهب الكوفيين: أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزا، أو غير مهموز، فتقول عندهم: "هذا الضرب، ورأيت الضرب، ومررت بالضرب" في الوقف على "الضرب"، وهذا الردء، ورأيت الردء، ومررت بالردء "في الوقف على "الردء".

ومذهب البصريين: أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزا، فيجوز عندهم: "رأيت الردء" ويمتنع "رأيت الضرب". ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.»[3]

---

[1]– السابق، ج: 2، ص 202.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009، د ط، ج: 1، ص 64.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص 147.

4- اعتراضات ابن عقيل على النحاة:

كثيرا ما يعترض ابن عقيل على آراء سابقيه من النحاة، وهو يستعمل في اعتراضاته بعض الألفاظ، ومنها: وهو محجوج، وهو فاسد، وهذا لا يتعيّن، وهو غير سديد، وليس كذلك. ومن هذه الاعتراضات:

- اعتراضه على سيبويه (ت:180هـ): اعتراض على رأيه في أنّ تسكين "مع" ضرورة: قال: «وأما "مع" فاسم لمكان الاصطحاب، أو وقته، نحو: "جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر"، والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

فريشي منكم وهواي **معكم** * * *وإن كانت زيارتكم لما ما

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، **وليس كذلك**، بل هو لغة ربيعه، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع على ذلك، **وهو فاسد**، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك، أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن وهي "لغة ربيعة" فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها، فيقول: "مع ابنك" والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين، فيقول: مع ابنك.»[1]

- اعتراضه على يونس بن حبيب (ت:182هـ): اعترض على ما ذهب إليه في أن "لبّى" في قولنا: "لبيك" ليس مثنى، وأنّ أصله "لبّى" وأنه مقصور، قُلِبت ألفه ياءً، قال: «وردّ عليه سيبويه: بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف "لدى وعلى" فكما تقول: "على زيد" و"لدى زيد" كذلك كان ينبغي أن يقال: "لبى زيد" لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص 58.

فدلّ ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس.»[1]

– اعتراضه على الفراء (ت:207هـ): اعترض على رأي الفراء الذي ذهب إلى وجوب نقصان "هن" –من الأسماء الستة– وعدم اتمامها، والنحاة يرون جواز إتمامها، فيقال: هذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك، قال: «وهو **محجوج** بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.»[2]

– اعتراضه على الأخفش (ت:211هـ): اعترض على الأخفش في كون جمع المؤنث السالم مبني على الكسرة في حالة النصب. قال: «وحكم هذا الجمع: أن يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: "جاءني هندات، ورأيت هندات، ومررت بهندات"، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة. وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، **وهو فاسد**؛ إذ لا موجب لبنائه.»[3]

– اعترض على ثعلب (ت: 291هـ): اعترض عليه في مسألة حرفية "عسى". قال في باب "أفعال المقاربة": «هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو "كاد" وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا، ولا خلاف في أنها أفعال إلا "عسى"، فنقل الزاهد عن "ثعلب" أنها حرف، ونسب أيضا إلى ابن "السراج"، **والصحيح** أنها فعل؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: "عسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن".»[4]

5– بعض استدراكاته على ابن مالك:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك كثيرا من المسائل، نذكر منها:

– مسوغات الابتداء بالنكرة: ذكر ابن مالك ستة مواضع من مسوّغات الابتداء بالنكرة، واستدرك ابن عقيل ثمانية عشر موضعا، حيث قال: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، قد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور، ذكر المصنف منها ستة...»[5]، وبعد

---

[1]– السابق، ص 46.

[2]– ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج: 1، ص 26.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص 72.

[4]– نفسه، ص 287.

[5]– نفسه، ص 196.

عرض الأمور التي حددها ابن مالك، شرحها ثم ذكر ثمانية عشر موضعا آخر مستشهدا وممثلا لكل موضع.[1]

– الاستثناء: استدرك في "سوى" بكسر السين والمدّ "سِواء"، قال: «وأمّا "سوى" فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمُدّ، ومنهم من يكسِر سينها ويمُدّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف، وقلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفارسي في شرحه للشاطبية.»[2]

– أبنية المصادر: استدرك بناء مصدرين من وزن "**فَعَّلَ**" لم يذكرهما ابن مالك، قال: «وإن كان مهموزا، ولم يذكره المصنف هنا، فمصدره على "**تَفْعيل**" و"**تَفْعِلَة**"، نحو: خَطَّأ تَخْطيئًا وتَخْطِئَةً، وجَزَّأ تَجْزيئًا وتَجْزِئَةً...»[3]

هذه بعض المسائل القليلة من المسائل التي استدركها على ابن مالك، أنما أردنا التمثيل لها فقط.

6- مصادر استشهاده:

يستشهد بمصادر الاستشهاد المتفق عليها بين النحاة، ففي شرحه للألفية استشهد ابن عقيل بـ: 264 شاهدا من القرآن الكريم وقراءاته، و23 حديثا نبويا، و359 شاهدا شعريا من أشعار العرب وأراجيزهم، وكذلك بكلام العرب.

6-1- القرآن الكريم: القرآن هو المصدر للاستشهاد عند جميع النحاة، ويبقى الاختلاف بينهم في الاستشهاد بالقراءات، وابن عقيل كان يستشهد بكل القراءات حتى الشاذة منها، ومن استشهاداته ما يلي:

– عدم الفصل بين "أن" المخففة والفعل بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ﴾ [البقرة: 233] في قراءة من رفع الفعل "يُتِمُّ".

---

[1]- ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج: 1، ص 595.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص 191.

[3]- نفسه، ج: 3، ص 107.

6-2- الحديث النبوي: الحديث الشريف مصدر من مصادر الاستشهاد رغم عدم الاستشهاد به عند النحاة إلا في القليل النادر، لأنه رُوِي بالمعنى، ومن رواته من هم أعاجم غير موثوق في عربيته، ومن استشهاداته بالحديث:

- استعمال حرف الجرّ "الباء" بمعنى "بدل": واحتج في هذا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: ((ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَعَم))[1]

7- اجتهاداته النحوية:

لابن عقيل اجتهادات نحوية كثيرة مما استدرك فيها بعض المسائل مما عولجت قبله، فبعضها يوافقها، وبعضها الآخر يخالفها مدللا حديثه ببراهين وشواهد مختلفة، ومن ذلك:[2]

- المصدر أصل: يرى أن المصدر أصلا، والفعل والوصف مشتقّان منه، وعلل ذلك.

- جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها: بيّن أنه لم يرد في كلام العرب تقديم خبر ليس على اسمها.

- زيادة "كان" شذوذا بين الجار والمجرور: قد تتوسط كان المبتدأ والخبر، أو الفعل ومرفوعه، أو الصفة والموصوف، ولكن شذَّ أن تتوسط بين الجار والمجرور.

8- الخاتمة:

لقد كان ابن عقيل من النحاة الذين لا يتعصبون لمذهب نحوي، أو لرأي أحد النحاة بعينه، بل كان يختار الصواب كما يراه، وكثيرا ما يوافق أو يخالف أو يستدرك مدللا على رأيه مستشهدا له.

وقد سار ابن عقيل على نهج ابن مالك في الاستشهاد بالقراءات الشاذة، والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكثيرا ما يستشهد بالأشعر بما في ذلك مجهول القائل.

كما كان له فضل كبير في شرح ألفية ابن مالك وتقريبها للمتعلمين، وذلك وفق منهج تعليمي دقيق وميسّر، مبرهنا على كل مسألة شرحها، وممثلا لها بالشواهد.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص 16.

[2]- ينظر: نفسه، ج: 1، ص 246، 249، 260.

الخاتمة

هذه جلّ الموضوعات التي شملتها مادة "أعلام البحث" المقررة، حيث مسّت معظم جوانب البحث اللغوي العربي، فالدراسات اللغوية العربية هي جزء من الدراسات اللسانية الحديثة، ويمكننا أن نستفيد منه في عصرنا بما ينفعنا وينفع لغتنا ويطورها، لتأخذ موضعها بين العلوم، من هنا جاءت أهمية هذه الدراسات.

وقد توخيت أثناء تحضير هذه الدروس الدقة والوضوح والأمانة العلمية، وحاولت اتباع منهج علمي واضح، وحاولت جاهدا أن ألم بكل موضوعات الدرس اللغوي العربي التراثي بشيء من التبسيط والوضوح، حيث إن هذه المادة مقررة في جامعتنا فآمل أن أكون بعملي هذا قد ولجت حقلا مهما في الدراسات اللغوية العربية، وأن يكون عملي هذا نافعا وخادما للدراسات اللغوية.

ولا أدعي أن عملي هذا يتّسم بالكمال والشمول، فشأنه شأن سائر البحوث والدراسات المختلفة، فهو لا يخلو من نقائص أو زلات أو ملاحظات رغم حرصي على تجنب كل نقيصة فيه، وإصراري على مراجعته وضبطه وتنسيقه، وسعيي إلى حسن صياغته وتنظيم مادته العلمية، حسبي في ذلك كله وجه الله سبحانه وتعالى.

وآمل بهذا الجهد المتواضع أن أكون قد قدمت للقارئ عملا مفيدا، وأن يترك لديه أثرا طيبا، وأن يكون عملي هذا إضافة حقيقية في مجال الدراسات اللغوية العربية جمعت فيها بعض الدراسات التراثية.

مصادر ومراجع المحاضرات

- القرآن الكريم

1- الكتب:

1. أحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012.
2. الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د ط، ج: 1. 1994.
3. الأشموني أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: 3. 1998.
4. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2. 1971.
5. ـــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1. 2002.
6. ـــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3. 1985.
7. ـــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
8. الأندلسي ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د ط، 1962.
9. الأندلسي أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، ج: 3. 2000.
10. الأنصاري ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ج: 1، د ت.

11. ـــــــــ، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4. 2004.
12. ـــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ج: 2. 1991.
13. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: محمود حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، ج: 1. 1993.
14. الجاحظ، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ج: 1. 2003.
15. الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.
16. الجمحي ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ج1. د ت.
17. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د ط، ج: 2/1، د ت.
18. ـــــــــ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين، اسطمبول، ط2، ج: 1. 1986.
19. ـــــــــ، المنصف شح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، مصر، ط1، ج: 1. 1954.
20. ـــــــــ، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 2000.
21. حاتم الضامن وضياء الدين الحيدري، علم اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، د ط، 1973.
22. حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1994.

23. الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج 6/2. 1993.
24. الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، منظومة في شرح مثلثات قطرب، تح: وليد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1. 2007.
25. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، ج: 2. 2004.
26. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج 3/2، 1978.
27. الذهبي شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج10/4، 1985
28. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت.
29. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7. 2011.
30. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، ج1. 1957.
31. الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، ج8. 2002.
32. السامرائي فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمّان، ط1، ج: 3. 2000.
33. السبكي عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1992.
34. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، د ط، ج3. 1992.
35. السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977.
36. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج: 1. 2008.

37. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج: 5. 1985.
38. ـــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط. 2006.
39. ـــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د ط، ج2، د ت.
40. ـــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج2، 1992.
41. الشنبري عزيزة، الفكر اللغوي عند ابن فارس، في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطّام، الرياض، ع: 2، 2016.
42. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7، د ت.
43. الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: عبد الرحمان محمد بن إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 2005.
44. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2009.
45. ابن عباد، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، ج: 1، 1994.
46. العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ، ط2، ج: 3. 1972.
47. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج: 1. 1980.
48. ـــــــــ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ط، ج: 1. 2004.
49. أبو غريبة عصام عيد فهمي، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط. 2006.

50. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط1. 1993.
51. الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، علم الكتب، بيروت، ط3، ج:1. 1983.
52. الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د ط، د ت.
53. الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، ج1، د ت.
54. الفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2000.
55. القرطبي ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2. 1982.
56. القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ج2. 1972.
57. القوزي عوض حمد، المصطلح النحوي –نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط 1، 1981.
58. ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، ج: 3. 1990.
59. ـــــــــ، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، ج:2. 1986.
60. ـــــــــ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2. 1413هـ.
61. المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، ج: 4/1. 1994.

62. المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، ج: 1. 1994.
63. المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، ج: 2. 1968.
64. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج: 1، د ت.
65. ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، دار الكتب العملية، أبو ظبي، ط1. 2009.
66. نصار حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، ج: 2. 1988.
67. نويهض عادل، معجم المُفسِّرين: من صدر الإسلام وحتَّى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط3، ج: 2. 1988.
68. لبن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج: 1. 2001.

2- المواقع الإلكترونية:

1. أحمد فقيه، المدارس النحوية (المدرسة البصرية)، مجلة المسافر الثقافية، https://almsbah77.wordpress.com/2013/06/30/
2. حسناء عبد العزيز القنيعير، مثلثات قطرب، جريدة الرياض، الرابط: https://www.alriyadh.com/1906254 بتاريخ: 2021/09/09.
3. محمد سطام الفهد، كتاب الصاحبي، موقع البيان: https://www.albayan.ae/paths/books/2006-11-06-1.874748، بتاريخ: 2006/11/06.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	**6-3**
المحاضرة الأولى: أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه	**14 -7**
توطئة.....	7
1- أسباب وضع النحو.....	07
1-1- البواعث الدينية.....	07
1-2- البواعث الاجتماعية.....	08
1- 3- البواعث القومية.....	08
2- أبو الأسود الدؤلي.....	09
3- تلاميذه.....	11
3-1- نصر بن عاصم الليثي.....	11
3-2- عبد الرحمان بن هرمز.....	13
3-3- يحي بن يعمر العدواني.....	13
4- خاتمة.....	14
المحاضرة الثانية: عبد الرحمان بن أبي إسحاق وتلاميذه	**21 -15**
1- توطئة.....	15
2- أبو إسحاق الحضرمي.....	15
3- تلاميذه.....	16
3-1- عيسى بن عمر الثقفي.....	17
3-2- أبو عمرو بن العلاء.....	18
3-3- يونس بن حبيب.....	20
4- خاتمة.....	21
المحاضرة الثالثة: الخليل بن أحمد الفراهيدي وجهوده اللغوية	**28 -22**
1- توطئة.....	22
2- نبذة عن حياته.....	22

3- جهوده العلمية.....	23
3-1- في النحو.....	23
3-2- في الصرف.....	24
3-3- في معجم العين.....	25
3-4- في المبحث الصوتي.....	27
3-5- العوامل.....	27
4- خاتمة.....	28
المحاضرة الرابعة: سيبويه وجهوده اللغوية	**37 -29**
توطئة.....	29
1- التعريف بسيبويه.....	29
2- جهوده العلمية.....	31
2-1- الكتاب ومنهجه فيه.....	32
2-2- السماع	34
2-3- القياس	36
3- خاتمة.....	37
المحاضرة الخامسة: أبو حمزة الكسائي وأهم اجتهاداته اللغوية	**43 -38**
1- توطئة.....	38
2- نبذة عن حياته.....	38
3- تأسيسه للمدرسة.....	40
4- جهوده العلمية.....	41
4-1- في الرواية.....	41
4-2- في القياس.....	41
4-3- بعض آرائه النحوية.....	42
5- خاتمة.....	43
المحاضرة السادسة: قطرب وأهم اجتهاداته اللغوية	**47 -44**
1- توطئة.....	44
2- نبذة عن حياته.....	44

3- جهوده العلمية.....	45
4- كتابه المثلث.....	46
5- الخاتمة.....	47
المحاضرة السابعة: الفراء وجهوده	**54 -48**
1- نبذة عن حياة الفراء.....	48
2- جهوده العلمية.....	49
3- وضعه مصطلحات نحوية.....	49
4- مخالفة البصريين.....	50
5- العوامل.....	52
6- القياس والسماع.....	53
7- الخاتمة.....	54
المحاضرة الثامنة: الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية	**61 -55**
توطئة.....	55
1- التعريف بالأخفش الأوسط.....	55
2- أهم مؤلفاته.....	55
3- التعريفات والحدود.....	57
4- التعليل.....	57
5- مسائل نحوية أثارها الأخفش.....	59
6- آراؤه النحوية التي وافقه فيها الكوفيون.....	60
7- الخاتمة.....	61
المحاضرة التاسعة: أبو العباس المبرّد وآراؤه في اللغة	**68 -62**
توطئة.....	62
1- التعريف بالمبرد.....	62
2- السماع والقياس.....	64
2-1- السماع.....	64
2-2- القياس.....	64
3- العوامل والمعمولات.....	65

3-1- العوامل.....	65
3-2- المعمولات.....	67
4- التعريفات.....	67
5- الخاتمة.....	68
المحاضرة العاشرة: ابن جني وجهوده اللغوية	**80 -69**
توطئة.....	69
1- التعريف بابن جنّي.....	69
2- جهوده العلمية.....	70
2-1- السماع والقياس.....	71
3- موافقته البصريين.....	72
4- موافقته الكوفيين.....	72
5- آراؤه النحوية.....	73
6- التعريفات.....	79
الخاتمة.....	80
المحاضرة الحادية عشر: ابن فارس وجهوده اللغوية	**93 -81**
توطئة.....	81
1- التعريف بابن فارس.....	81
2- كتاب الصاحبي.....	83
2-1- أهمية الكتاب.....	84
2-2- الآراء اللغوية في الكتاب.....	84
3- معجم مقاييس اللغة.....	87
3-1- مصادره في المقاييس.....	87
3-2- منهجه في تأليف المقاييس.....	87
3-3- أهم خصائص معجم مقاييس اللغة.....	89
3-4- بعض المسائل الصرفية.....	91
3-5- الإشارة إلى بعض لهجات العرب.....	92
3-6- الاهتمام بالتعبيرات المجازية.....	92

3-7- منزلة مقاييس اللغة.....	92
4- خاتمة.....	93
المحاضرة الثانية عشر: ابن مالك وجهوده اللغوية	**94 -108**
توطئة.....	94
1- التعريف بابن مالك.....	94
2- أدلة الأصول.....	96
2-1- السماع.....	96
2-2- القياس.....	99
2-3- الإجماع.....	100
2-4- استصحاب الحال.....	101
3- اختياراته البصرية.....	102
4- اختياراته الكوفية.....	103
5- اختياراته البغدادية.....	104
6- اختياراته الأندلسية.....	105
7- آراؤه النحوية الخاصة.....	106
8- خاتمة.....	108
المحاضرة الثالثة عشر: ابن هشام الأنصاري واجتهاداته	**109- 119**
1- توطئة.....	109
2- التعريف بابن هشام.....	109
3- منهجه في النحو.....	111
4- آراؤه النحوية.....	116
5- الخاتمة.....	119
المحاضرة الرابعة عشر: ابن عقيل وجهوده اللغوية	**120- 128**
1- توطئة.....	120
2- التعريف بابن عقيل.....	120
3- مذهبه النحوي.....	121

4- اعتراضات ابن عقيل على النحاة.....	124
5- بعض استدراكاته على ابن مالك.....	125
6- مصادر استشهاده.....	126
7- اجتهاداته النحوية.....	127
8- الخاتمة.....	127
الخاتمة.....	**128**
المصادر والمراجع.....	**134 -129**
فهرس المحتويات.....	**135**